# قراءة نحوية وصرفية

## فى كتاب

## نزهة الألباء فى طبقات الأدباء

## لأبى البركات الأنبارى

الدكتور

رايف على إبراهيم محمد

مدرس اللغويات بالكلية

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

**أما بعد**

فهذا بحث نحوى استخلصته من بعض كتاب التراجم ، ففى أثناء قراءتى فى كتاب نزهة الألباء فى طبقات الأدباء للعالم العلامة أبى البركات الأنبارى شد انتباهى ما يعرض فيه من مُلَح وطَرَائِفَ نحوية تتخلل تراجم بعض النحويين ، فعقدت العزم مستخيراً الله على أن أجمع ما تيسر لى جمعه فى هذا الكتاب من مسائل نحوية وأدرسها وقد حقق الله لى ما عزمت عليه فقمت بجمع المسائل النحوية وسميت هذه الدراسة :

**( قراءة نحوية فى كتاب نزهة الألباء فى طبقات الأدباء ) .**

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتى فى مقدمة ، وتمهيد ، وباب ، وخاتمة ، وفهارس فنية .

**أما المقدمة** : فقد تكلمت فيها عن أهمية الموضوع والأسباب التى دفعتنى إلى اختياره .

**وأما التمهيد** : ( أبو البركات الأنبارى وكتاب نزهة الألباء ) .

فقد جاء فى مبحثين :

**المبحث الأول** : أبو البركات الأنبارى حياته وآثاره .

وفيه الكلام عن اسمه ولقبه وكنيته ونشأته وحياته وصفاته وثناء العلماء عليه ، ومذهبه النحوية وأهم مؤلفاته ووفاته .

**المبحث الثانى** : كتاب نزهة الألباء فى طبقات الأدباء .

وتكلمت فيه عن أهمية الكتاب وكيفية عرض المسائل النحوية فيه

**وأما الباب**: ( دراسة المسائل النحوية ) ، فقد اشتمل على عشرة فصول :

**الفصل الأول** : فى النكرة والمعرفة ( الضمير ) .

**الفصل الثانى** : فى المبتدأ والخبر .

**الفصل الثالث** : فى كان وأخواتها .

**الفصل الرابع** : فى الاستثناء .

**الفصل الخامس** : فى الإضافة .

**الفصل السادس** : فى إعمال المصدر .

**الفصل السابع** : فى ( نعم وبئس ) .

**الفصل الثامن** : فى التوابع .

**الفصل التاسع** : فى الممنوع من الصرف .

**الفصل العاشر** : فى إعراب الفعل .

**وأما الخاتمة** : فذكرت أهم النتائج التى توصل إليها البحث .

**وأما الفهارس** : فقد شملت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأبيات الشعرية والأعلام والمراجع والموضوعات .

وقد سرت فى خطة البحث على النحو التالى :

١ – وضعت لكل مسألة عنوانا .

٢ – نقلت هذه المسألة من كتاب نزهة الألباء وقمت بتحقيقه على النحو التالى :

أ – ترجمت للأعلام الواردة فيه .



ب – وثقت أقوال العلماء الواردة فى النص .

جـ – خرجت الآيات القرآنية بذكر سورها ورقمها فى المصحف

د – خرجت الأحاديث النبوية الشريفة الواردة فى نص المسألة .

هـ – خرجت القراءات القرآنية من كتب القراءات المعتمدة .

و – خرجت الأبيات الشعرية حيث عزوتها إلى دواوين أصحابها ، فإن لم توجد فى الديوان نسبتها إلى مظانها من الكتب ، كما عزوت الأبيات إلى بحورها العروضية .

ز – فسرت الكلمات الصعبة التى تحتاج إلى تفسير .

٣ – شرحت كلام ابن الأنبارى الذى أورد فيه المسألة تمهيداً للخوض فى دراستها .

٤ – بسطت القول فى المسألة ، ونقلت نصوص العلماء فيها مؤيداً أو معارضاً .

٥ – ختمت المسألة بخلاصة وافية ملخصاً ما قيل فيها من آراء مع ترجيح ما أراه راجحاً .

٦ – رتبت المسائل النحوية على وفق ترتيب الألفية لابن مالك .

هذا والله أسأل أن يجنبنا الزلل فى القول والعمل

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

## المبحث الأول

## أبو البركات الأنباري

### حياته وآثاره

أبو البركات الأنباري من أجل علماء اللغة العربية ، ولذا تناوله كثير من المؤرخين بالترجمة والتعريف به

كما كان موضوعاً لبحوث كثير من المعاصرين ، ونظراً لكثرة الدراسات حوله ساكتفي – إن شاء الله – بتعريف موجز له مشيراً إلى بعض المصادر التي ترجمت له تجنباً للتكرار .

**اسمه ولقبه وكنيته :** [1]

هو : أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله ابن أبي سعيد الأنباري .

وكنيته[2] : أبو البركات ، قيل : كنى بذلك لأن تلاميذه والمقربين منه كانوا يعتقدون أنه مبارك وأن من لازمه ضمن النجاح[3] .

أما لقبه فهو : كمال الدين ولقب بالكمال[4] أيضا .

---

(١) ينظر في ترجمته : العبر للذهبي ٤ / ٢٣١ – تحقيق . د / صلاح المنجد – الكويت ١٩٦٣م ، ووفيات الأعيان لابن خلكان ٢ / ٣٢ – تحقيق . د / إحسان عباس – دار صادر – بيروت ١٩٨٤م ، ومرآة الجنان لليافعي ٣ / ٤٠٨ – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧م ، والبداية والنهاية لابن كثير ١٢ / ٣١٠ – دار إحياء التراث العربي – بيروت ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣م ، وطبقات الشافعية للإسنوي ١ / ٦٦ – دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م ، وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ٢ / ٧٦ – طبعة العدنان – النجف ١٩٧٣م ، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للحافظ السيوطي ٢ / ٨٦ – تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم – المكتبة العصرية – بيروت – صيدا ، وابن الأنباري وجهوده في النحو للدكتور / جودة مبروك ص ٦٤ ، ٦٥ – الدار العربية للكتاب – ليبيا – تونس ١٩٨١م .

(٢) ينظر : البداية والنهاية ١٢ / ٣١٠ ، ووفيات الأعيان ٢ / ٣٢٠ ، والعبر ٤ / ٢٣١ ، وبغية الوعاة ٢ / ٨٦ .

(٣) ينظر : ابن الأنباري وجهوده في النحو ص ٦٥ .

(٤) ينظر : العبر ٤ / ٢٣١ ، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي ٤ / ٢٥٨ – دار الفكر – بيروت ، ووفيات الأعيان ٢ / ٣٢٠ ، ومرآة الجنان ٣ / ٤٠٨ ، وبغية الوعاة ٢ / ٨٦ .



**نشأته وحياته :**

ولد أبو البركات بالأنبار في شهر ربيع الآخر ٥١٣هـ [1] ونسب إلى الأنبار – وهي مدينة بالعراق على نهر الفرات في غرب بغداد [2] – ويقال في نسبته الأنباري ، ينسب إلى الأنبار بنفسه ومنهم من يدعوه بابن الأنبار كأنه أخذ نسبته من أبيه ، والنسبة في كلا الحالتين صحيحة ؛ لأنه أنباري وابن أنباري لأن أباه كان ينسب إلى الأنبار[3] أيضاً .

ومنهم من ينسبه إلى بغداد فيقول : كمال الدين أبو البركات الأنباري البغدادي[4] .

نشأ ابن الأنباري في بيت علم ، فأخذ يتلقى العلوم عن أبيه في الأنبار ، ثم تركها وهو صبي متجهاً إلى بغداد – وكانت آنذاك عامرة بالحركات العلمية ، فالتحق بالمدرسة النظامية [5] ، وفي بغداد كثر شيوخه وأساتذته ، فتلقى عنهم النحو والقراءات والفقه وغير هذا من العلوم ، ثم عمل مدرساً بعد تخرجه بالمدرسة النظامية ، فكان يدرس فقه الشافعي حتى عمل بتدريس اللغة العربية ، ثم استقال من وظيفته وانقطع في بيته للتأليف والإقراء والعبادة[6] .

---

(١) ينظر : وفيات الأعيان ٢ / ٣٢٠ ، وطبقات ابن شهبة ٢ / ٨٦ .

(٢) ينظر : معجم البلدان لياقوت الحموي ١ / ٣٦٧ – دار صادر – بيروت .

(٣) ينظر : ابن الأنباري وجهوده في النحو ص ٦٥ .

(٤) ينظر : هدية العارفين للبغدادي ص ٥١٩ – دار الفكر – بيروت ١٤٠٢ هـ .

(٥) ينظر : طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٧ / ١٥٥ – تحقيق . د / عبد الفتاح محمد الحلو ، د / محمود محمد الطناحي – دار هجر للطباعة – الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م .

(٦) ينظر : وفيات الأعيان ٣ / ١٣٩ ، وشذرات الذهب ٤ / ٢٥٨ .

**صفاته وثناء العلماء عليه :**

تمتع أبو البركات بصفات عظيمة وأخلاق رشيدة جعلت العلماء يثنون بها عليه ، فقد ترك الدنيا وزهد فيها ، وأكب على العلم والمعرفة ومجاهدة النفس ، وكان فقيهاً خشن العيش أبي النفس ، يقول عنه ابن كثير : " الفقيه العابد الزاهد ، كان خشن العيش ولا يقبل من أحد شيئاً ، ولا من الخليفة " [1] .

ووصفه القفطي بقوله : " كان فاضلاً عالماً زاهداً " [2] .

وحلاه السيوطي بنعوت كثيرة تستحق الثناء فقال : " ... وكان إماماً ثقة ، صدوقاً ، فقيهاً ، ناظراً ، غزير العلم ، ورعاً ، زاهداً ، عابداً ، تقياً ، عفيفاً ، لا يقبل من أحد شيئاً ، خشن العيش والمآكل ، لم يتلبس من الدنيا بشيء " [3] .

**مذهبه النحوي :**

لم تذكر لنا كتب التراجم والطبقات التي ترجمت لأبي البركات لم تذكر لنا مذهبه النحوي ، وقد اختلف الباحثون في مذهبه النحوي لبعضهم [4] نسبه إلى المدرسة البغدادية ، وكثير [5] منهم يعده بصرياً ، والمتتبع لكتب أبي البركات وآرائه يجد منه ميلاً إلى المذهب البصري ، فهو في الغالب يتبنى آراء البصريين ويسوق أدلتهم ، فقد مال إلى مذهب البصريين في معظم

---

(١) البداية والنهاية ١٣ / ٣١٠ .

(٢) إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ٢ / ١٦٩ – تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الفكر العربي – القاهرة ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦م .

(٣) بغية الوعاة ٢ / ٨٦ .

(٤) ينظر : الدراسات النحوية للدكتور / شوقي ضيف ص ٢٧٨ – دار المعارف الطبعة الرابعة ، والقرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية للدكتور عبد العال سالم مكرم ص ١٦١ – طبعة المكتبة الأزهرية للتراث .

(٥) ينظر : مقدمة البيان في غريب إعراب القرآن . د / عبد الحميد طه ١ / ٩



مسائل الخلاف في كتابه : الإنصاف في مسائل الخلاف مما جعل الشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد ينتصف منه فيؤلف كتاب : الانتصاف من الإنصاف ، ويرجح فيه كثيراً من آراء الكوفيين التي ردها أبو البركات ميلاً منه إلى المذهب البصري كما ظهر ميله إلى المذهب البصري في كتاب البيان في غريب إعراب القرآن [1] .

**أهم مؤلفاته :**

أبو البركات الأنباري من أشهر علماء اللغة ، فقد كان واسع الثقافة ، غزير العلم ، كثير المؤلفات ، ترك لنا ثروة كبيرة من الآثار في معظم الفنون والمعارف ، كالفقه والتصوف والأصول والتاريخ وعلوم العربية ، وقد قدرها بعض المؤلفين بمائة وثلاثين مصنفاً وإليك بياناً بأهمها مرتبة ترتيباً هجائياً [2] .

**أولاً: مؤلفاته المطبوعة :**

١ – أسرار العربية ، طبع هذا الكتاب مرتين فقد طبع في ليدن بعناية المستشرق سيولد عام ١٨٨٦م ، ثم أعيد طبعه في دمشق بتحقيق / محمد بهجة البيطار عام ١٩٥٧م .

٢ – الإغراب في جدل الإعراب ، طبع بتحقيق الأستاذ / سعيد الأفغاني في مطبعة الجامعة السورية سنة ١٩٥٧م مع كتاب لمع الأدلة ثم طبع مرة أخرى بدار الفكر – بيروت سنة ١٩٧١م.

٣ – الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، طبع هذا الكتاب عدة طبعات ، منها : طبعة مجلاة بالشروح والتعليقات باعتناء " فابل " في ليدن سنة ١٩١٣م ثم طبع بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد عدة طبعات آخرها طبعة المكتبة العصرية – صيدا – بيروت

---

(١) ينظر على سبيل المثال : تصحيحه لمذهب البصريين في مسألة : أصل اشتقاق الاسم ١ / ٣٢ .

(٢) ينظر : منثور الفوائد ص ٣١٦ .

١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م ، ثم طبع بتحقيق الدكتور / جودة مبروك محمد ونشرته مكتبة الخانجي بالقاهرة .

٤ – البلغة فى الفرق بين المذكر والمؤنث ، طبع بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ضمن مطبوعات مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية بالقاهرة سنة ١٩٧٠م .

٥ – البيان فى غريب إعراب القرآن – طبع بتحقيق الدكتور / طه عبد الحميد طه بالقاهرة سنة ١٩٦٩م ، ثم طبعته مكتبة الهيئة العامة للكتاب سنة ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م ، ثم نشرت أجزاء منه مكتبة الآداب بالقاهرة بتحقيق الدكتور / جودة مبروك محمد سنة ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٤م .

٦ – حلية العقود فى الفرق بين المقصور والممدود ، طبعته المطبعة الكاثوليكية فى بيروت بتحقيق الأستاذ / عطية عامر سنة ١٩٦٦م

٧ – زينة الفضلاء فى الفرق بين الصاد والظاء ، طبع بدار القلم – بيروت بتحقيق الدكتور / رمضان عبد التواب سنة ١٣٩٠هـ /١٩٧١م .

٨ – شرح بانت سعاد ، نشره الدكتور / رشيد العبيدى فى مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد ، العدد ١٨ سنة ١٩٧٤م .

٩ – فرائد الفوائد ، نشره الدكتور / حاتم الضامن فى مجلة البلاغ العدد ١٠ – بغداد سنة ١٩٧٩م .

١٠ – لمع الأدلة فى أصول النحو ، طبع مرتين ، الأولى بتحقيق الأستاذ / سعيد الأفغانى مع كتاب : الإغراب فى جدل الإعراب فى مطبعة جامعة دمشق سنة ١٩٥٧م ، وأعيد طبعه فى دار الفكر – بيروت سنة ١٩٧١م ، والثانية : طبعته المكتبة الكاثوليكية ببيروت ، بتحقيق الأستاذ/عطية عامر سنة ١٩٦٣م.



١١ – اللمعة فى صنعة الشعر ، حققها الأستاذ / عبد الهادى هاشم ، ونشرها فى مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق سنة ١٩٥٥م .

١٢ – منثور الفوائد ، طبع بتحقيق الدكتور / حاتم صالح الضامن ، ونشر فى مجلة المورد العراقية – وزارة الثقافة والإعلام – دار الحاحظ – الجمهورية العراقية – المجلد العاشر – العدد الأول ١٤٠١ هـ / ١٩٨١م .

١٣ – الموجز فى القوافى ، حققه الأستاذ / عبد الهادى هاشم ، ونشره فى مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق سنة ١٩٥٦م .

١٤ – نزهة الألباء فى طبقات الأدباء ، طبع هذا الكتاب عدة مرات ، وطبع فى باريس بتحقيق الأستاذ / عطية عامر سنة ١٩٥٧م ، وطبع بتحقيق الأستاذ / إبراهيم السامرائى بمطبعة المعارف ببغداد سنة ١٩٥٩م ، وأعيد طبعه مرة أخرى فى المطبعة الكاثوليكية فى بيروت سنة ١٩٦٣م ، ثم طبع فى القاهرة بتحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل سنة ١٩٦٧م فقد طبع بالقاهرة سنة ١٣٩٤ هـ/١٩٧٦م

**ثانياً : آثاره المخطوطة :**

أورد محققو كتب الأنبارى كثيراً من آثاره المخطوطة منها :

١ – الجوهرة فى نسب النبى وأصحابه العشرة : منه مخطوطة بالقاهرة كالوج الطبعة الثانية ٥ / ١٥٦ [1].

٢ – شرح السبع الطوال : منه مخطوطة فى مكتبة الحرم المكى الشريف ( ٨١ ب) [2].

---

(١ ) ينظر : ابن الأنبارى وجهوده فى النحو ص ١١٩

(٢ ) ينظر: منثور الفوائد ص ٣١٦ .

٣ – عمدة الأدباء فى معرفة ما يكتب بالألف والباء : منه مخطوطة فى ليدن رقم ١٧١ ، وأخرى فى مكتبة أحمد الثالث باستانبول رقم ٢٧٢٩ [١] .

٤– فرائد الفوائد : منه مخطوطة فى مكتبة أحمد الثالث باستانبول رقم ٢٧٢٩ ونسخة أخرى مصورة فى معهد المخطوطات تحت رقم ٦٢٩ ( أدب ) [٢] .

٥ – الكلام على عصى ومغزر : منه نسخة بمكتبة كوبرلى باستانبول تحت رقم ١٣٩٣ / ٤ [٣] .

٦ – هداية الذاهب فى معرفة المذاهب : منه نسخة مخطوطة فى مكتبة عاطف أفندى باستانبول [٤] .

٧– الوجيز فى التصريف : منه نسخة مخطوطة فى مكتبة أحمد الثالث باستانبول رقم ٢٧٢٩ [٥] .

٨ – وهناك كتب أخرى لم يوقف عليها أوردها مترجمو الأنبارى ومحققو كتبه عد منها الدكتور / حاتم الضامن ٦٩ ( تسعة وستين ) كتاباً [٦]

---

(١ ) ينظر : ابن الأنبارى وجهوده فى النحو ص ١١٩ ، ومنثور الفوائد ص ٣١٦ .

(٢ ) ينظر : ابن الأنبارى وجهوده فى النحو ص ١١٩ .

(٣ ) ينظر : تاريخ الأدب العربى لكارل بروكلمان ٥ / ١٧٢ – ترجمة . د / رمضان عبد التواب – طبعة دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٥م ، وينظر: منثور الفوائد ص ٣١٦

(٤ ) ينظر: مقدمة نزهة الألباء فى طبقات الأدباء لأبى البركات الأنبارى ص ١٠ – تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم – دار نهضة مصر للطباعة والنشر .

( ٥ ) ينظر : ابن الأنبارى وجهوده فى النحو ص ١٢٠ ، ومنثور الفوائد ص ١١٦

(٦ ) ينظر : منثور الفوائد ص ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، وينظر : هذه الكتب أيضاً : طبقات الشافعية الكبرى ٧ / ١٥٦ ، وطبقات ابن شهبة ٢ / ٧٧ ، ٧٨ ، وشذرات الذهب ٤ / ٢٥٨ ، وإيضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون للبغدادى ١ / ١٩٣ – دار الفكر ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢م ، وهدية العارفين للبغدادى ١ / ٥١٩ – دار الكتب العلمية – بيروت ١٤١٣ هـ/١٩٩٢م



**وفاته :**

يعد هذه الحياة الحافلة بالإنجازات والعطايا العلمية لقى أبو البركات ربه راضياً مرضياً فى شعبان سنة ٥٧٧ هـ ببغداد ودفن يوم الجمعة بباب أبرز بتربة الشيخ أبى إسحاق الشيرازى ، فعليه من الله سحائب الرحمة والرضوان جزاء ما قدم للعربية وطلابها .

## المبحث الثانى

## كتاب نزهة الألباء فى طبقات الأدباء

كتاب نزهة الألباء من أهم كتب التراجم التى عنيت بترجمة الأعيان من اللغويين والنحويين والأدباء ومعارفهم وأحوالهم وأزمانهم ، وفيه التعريف بواحد وثمانين ومائة من الأعلام .

وقد ابتداه أبو البركات بأول من وضع علم العربية وهو سيدنا الإمام على بن أبي طالب – كرم الله وجهه – وختمه بأبي السعادات بن الشجرى .

ومن مصادر هذا الكتاب كتاب أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد بن عبد الله بن المرزبان السيرافى المتوفى سنة ٣٦٨ هـ ، وتاريخ بغداد للحافظ أبو بكر أحمد بن على بن ثابت البغدادى الخطيب المتوفى سنة ٤٦٣ هـ .

وغيرها من الكتب التى استقى منها الأنبارى مادة كتابه نزهة الألباء وهو كتاب من الشهرة بمكان ، فقد شاع بين المتأدبين فضله ، وسار ذكره مسير الشمس .

ومع صغر حجمه وغزارة مادته فإنه قد حوى من الحقائق الأدبية ، والمعارف التاريخية ، ونصوص الشعر والتعريف بالكتب وطرائف الأخبار ما لم يجتمع فى كتاب مع القصد فى القول والابتعاد عن الحشو والتطويل ، فهو ليس بالموجز المخل ، ولا المطنب الممل ، بل إنه التزم فيه الوسطية مما جعله مرجع الباحثين ومراد الدارسين من المعنيين بأعلام اللغة والأدب ونشأة النحو ومدارسه فى البصرة والكوفة وبغداد .

وقد خلاه صاحبه بما رواه فيه من المُلح والنوادر النحوية والصرفية التى كانت تدار بين العلماء فى مجالس الحكام والأمراء وغيرها مما جعله غاية فى المتعة الأدبية والنحوية والصرفية .



وليس له منهج معين فى إيراده للمسائل النحوية والصرفية بل إنها تأتى عرضاً فى ترجمة بعض النحويين ، فهو يذكر التعريف بالعلم ويتكلم عن نشأته وحياته ومؤلفاته ، وقد يذكر موقفاً نحوياً أو صرفياً له فى مجلس من مجالسه التى جمعته مع غيره من العلماء .

والله أعلم ...

## المسألة الأولى

### ياء المخاطبة في ( تفعلين ) بين كونها فاعلاً أو علامة تأنيث

قال أبو البركات الأنباري : " حكى أبو طالب[1] العبدي في شرحه ( الإيضاح ) أنه كلم أبا محمد بن يوسف بن الحسن بن عبيد الله السيرافي[2] - وكان مكيناً في هذا الأمر على شهرته بين الناس باللغة في ( ياء تفعلين ) فقال : هي علامة التأنيث ، والفاعل مضمر .

فقلت له : لو كان بمنزلة التاء في : ضربت ، علامة للتأنيث فقط ، لثبت مع ضمير الاثنين ، إذا قلت : أنتما تضربان ، كما تقول : ضربنا ، فلما حذفت مع ضمير الاثنين ، علم أن فيها مع دلالتها على التأنيث ، معنى الفاعل ، فلما صار للاثنين يطل ضمير الواحد الذي هو الياء . وجاءت الألف وحدها ، فقال : هذه إذا زنبيل[3] الحوائج كذا وكذا ، والقطع الوقت بالضحك من ابن شيخنا وقلة تصوره " [4] .

أورد أبو البركات الأنباري هذه الحكاية وفيها حكم أبو محمد السيرافي على ياء ( تفعلين ) بأنها علامة تأنيث ، وليست فاعلاً بل الفاعل مضمر ، ورد عليه أبو طالب العبدي بأن الياء في ( تفعلين ) لو كانت علامة تأنيث فقط لثبتت مع ضمير الاثنين ، فكان يقال : تضريبان ، كما قالوا : ضربنا ، فلما

---

( ١ ) أبو طالب العبدي : هو أحمد بن بكرى العبد ، من أفاضل أهل العربية ، أخذ عن أبي سعيد السيرافي ، وأبي الحسن علي بن عيسى الرماني ، أبي علي الفارسي ، توفي سنة ٤٠٦ هـ . ينظر : البغية ١ / ٣٥٨ .

( ٢ ) لعله : يوسف بن الحسن بن عبد الله الإمام أبو محمد بن السيرافي ، قرأ على والده وخلفه في جميع علومه ، تقدم في اللغة العربية ، كان ديناً صالحاً ورعاً متقشفاً . توفي سنة ٣٨٥ هـ . ينظر : البغية ٢ / ٣٥٥ .

( ٣ ) الزنبيل : القفة . ينظر : المعجم الوسيط ١ / ٤٠٢ .

( ٤ ) نزهة الألباء ص ٢٤٧ .



حذفت مع ضمير الاثنين ، وقيل : تضربان ، علم أن فيها - مع دلالتها على التأنيث - معنى الفاعل .

وقد تكلم النحويون في هذه المسألة ووضحوا أن ياء المخاطبة في ( تفعلين ) فاعل مع دلالتها على التأنيث ، وإليك البيان :

ففي الكتاب صرح سيبويه بأن ياء المخاطبة ضمير فقال : " وأما الهاء التي هي علامة للإضمار ، وقبلها حرف مفتوح فهي مكسورة في ألف الوصل ، وذلك : اخشَى الرَّجُلَ للمرأة " [1] .

فقول سيبويه التي هي علامة الإضمار صريح في أن ياء المخاطبة ضمير وهي الفاعل .

وأما الفارسي فقد أثبت بالدليل أن ياء المخاطبة اسم وهي ضمير فاعل وليست علامة تأنيث فقط .

ففي المسائل المشكل الإعراب ما نصه : " والدليل على أنها اسم أنها لا تخلو من أن تكون علامة مجردة من الضمير أو ضميراً ، فلو كانت علامة ولم تكن ضميراً للزم أن تثبت في فعل الاثنين ، كما ثبتت التاء في : قامتا ، فلما حذفت ولم تثبت علمنا أنها ضمير ليست بعلامة " [2] .

ثم أورد الفارسي سؤالاً على نفسه وهو : أن حذف الياء في التثنية قد يكون للاستقال ، لا لأن الياء ضمير ، وأجاب عن هذا السؤال فقال : " فإن قلت : ما تنكران تكون علامة ،وإنما حذفت في التثنية ، وإن ثبتت التاء في : قامتا ، لما كان يدخل من الاستقال في مثل : يضربان ، لو لم تحذف لتوالي الحركات وانكسار ما قبل الياء ، وكل ذلك مستثقل فحذف لذلك لا لأنه علامة ضمير ؟

---

( ١ ) الكتاب ٤ / ١٥٥ ، وينظر الكتاب أيضاً ١ / ٢٠ ، والمقتضب ٤ / ٢٤٧ .

( ٢ ) المسائل المشكلة الإعراب المعروفة بالبغداديات للفارسي ص ٥٨١ .

قيل : إن هذه الحركات وتواليها لو كان اسماً لم يكن يستقل ؛ لأنها غير لازمة ، بل التقدير فيها الانفصال ، وما كان كذلك لم يستقل بما ذكرت فيه ، وإنما يستقل ذلك فى الكلمة الواحدة ... وأيضاً لو كانت علامة حذفها للاستقال لا لكونها ضميراً لكان جديراً أن يردها الشعراء فى اضطرار الشعر ، كما يردون الأشياء التى تخفف وتغير للاستقال إلى أصولها ، فإن لم يَرُدَّ هذه يقوّى ما ذكرناه من أنه ضمير "[1] .

ونقل ابن يعيش [2] الرأيين فى ياء المخاطبة وعزى الرأى القائل بأنها حرف دال على التأنيث بمنزلة التاء إلى الأخفش ، وكثير من النحويين .

وأما ابن مالك فلم يكتف بإيراد رأى الأخفش فقط ، بل رد عليه فقال : " وروى عن الأخفش أن ياء المخاطبة حرف يدل على تأنيث الفعل ، والفاعل مستكن فى نحو : هند فعلت ، وهذا القول مردود ... وهو أن الأخفش جعل ( ياء ) الفعلى كتاء : فعلتْ ، فيقال له : لو كانت الياء كالتاء لساوتها فى الاجتماع مع ألف الاثنين ، فكان يقال : افعليا ، كما يقال : فعلتا ، لكنهم امتنعوا من ذلك فعُلم أن مانعهم كون ذلك مستلزماً اجتماع مرفوعين بفعل واحد ، وذلك لا يجوز "[3] .

وأما الحافظ السيوطى فى الهمع فقد أورد شبهة للأخفش فى كون الياء علامة تأنيث ، وليس ضميراً ، فقال : " وشبهة الأخفش أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز بل يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء أول الفعل فى الغيبة ، ولما كان الخطاب بالتاء فى الحالتين احتيج إلى الفرق فجعلت الياء علامة للمؤنث "[4] .

ثم رد السيوطى على هذا الرأى وهو رد لا يختلف عما تقدم .

---

(١) المسائل المشكلة ص ٥٨١ ، ٥٨٢ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٥١ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٢٤ ، وينظر : ارتشاف الضرب ١ / ٤٦٤ .

(٤) الهمع الهوامع ١ / ١٩١ .



## الخلاصة

وخلاصة الكلام فى هذه المسألة أن ياء المخاطبة ضمير دال على التأنيث ، وهى فاعل ، وهذا رأى الجمهور ، وذهب الأخفش ومن وافقه إلى أن الياء علامة التأنيث ، ورده الجمهور بأنها لو كانت علامة للمؤنث لبقيت مع المؤنث ، فكان يقال : أنتما تكرمينان الضيف ، كما قيل : أنت تكرمين الضيف ، فلما حذفت مع المثنى علم أنها ضمير ، وليست علامة للمؤنث ، ورأى الجمهور هو الصحيح .

والله أعلم ...

## المسألة الثانية

### العامل فى الاسم الواقع بعد ( لولا ) الامتناعية

فى ترجمة أبى منصور الجواليقى [1] ، قال الأنبارى : " وكان يختار فى بعض مسائل النحو مذاهب غريبة ، كان يذهب إلى أن الاسم بعد ( لولا ) يرتفع بها كما يذهب إليه الكوفيون ، وقد بينت وجهه غاية البيان فى كتاب " الإنصاف [2] فى مسائل الخلاف " [3] .

أورد أبو البركات الأنبارى هذا المذهب عن الجواليقى وهو أن الاسم بعد ( لولا ) يرتفع بها وهو رأى الكوفيين والظاهر أن أبا البركات يؤيد هذا المذهب وقد صححه فى الإنصاف [4] .

وقد اختلف النحويون فى هذه المسألة فالبصريون حكموا على الاسم الواقع بعد لولا بأنه مرفوع بالابتداء وخالفوا الكوفيين فى قولهم إنه مرفوع بـ ( لولا ) وإليك البيان : —

ففى الكتاب ذكر سيبويه أن الاسم الواقع بعد ( لولا ) مرفوع بالابتداء وإليك نصه : قال سيبويه : فى باب من الابتداء يضمر فيه ما بنى على الابتداء " وذلك قولك : لولا عبد الله لكان كذا وكذا أما لكان كذا وكذا فحديث مُعَلَّق بحديث لولا وأما عبد الله فانه من حديث لولا وارتفع بالابتداء كما ترتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام كقولك : أزيد أخوك ؟ [5]

والمبرد تبع سيبويه فقال : " اعلم أن الاسم الذى بعد ( لولا ) يرتفع بالابتداء وخبره محذوف لما يدل عليه وذلك قولك : لولا عبد الله لأكرمتك

---

(١) الجواليقى : هو أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقى اللغوى ، من كبار أهل العلم ، وكان ثقة صدوقاً ، أخذ عن الشيخ أبى زكريا يحيى بن الخطيب التبريزى. توفى سنة ٥٣٩ هـ . ينظر : بغية الوعاة ٢ / ٣٠٨ ، وإنباه الرواة ٣ / ٣٣٥ – طبعة دار الكتب .

(٢) ينظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف ١ / ٧٠ والمسألة ١٠ .

(٣) نزهة الألباب ٢٩٣ .

(٤) ينظر : الإنصاف ١ / ٧٥ المسألة ١٠ .

(٥) كتاب سيبويه ٢ / ١٢٩ .



فعبد الله ارتفع بالابتداء وخبره محذوف والتقدير لولا : عبد الله بالحضرة وبسبب كذا لأكرمتك " [1]

وقد ذكر أبو البركات الأنبارى هذه المسألة فى الإنصاف وأورد فيها المذهبين البصري والكوفي ، وذكر احتجاج كل مذهب لمذهبه فقال : " أما الكوفيون فاحتجوا بان قالوا : إنما قلنا إنما ترفع الاسم بعدها لأنها نائبة عن الفعل الذى لو ظهر لرفع الاسم ؛ لأن التقدير فى قولك : لولا زيد لأكرمتك لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك إلا إنهم حذفوا الفعل تخفيفاً وزادوا " لا " على لو فصار بمنزلة حرف واحد " [2]

ثم ذكر الأنبارى دليلاً آخر للكوفيين فقال " والذى يدل على أن الاسم يرتفع بها دون الابتداء أن " إن " إذا وقعت بعدها كانت مفتوحة نحو قولك لولا أن زيداً ذاهب لأكرمتك ولو كانت فى موضع الابتداء لوجب أن تكون مكسورة ، فلما وجب الفتح دل على صحة ما ذهبنا إليه " [3] .

ثم تكلم ابن الأنبارى عن أدلة البصريين على أن العامل فى الاسم الواقع بعد لولا الابتداء فقال " وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إنه يرتفع بالابتداء دون " لولا " وذلك لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا .

ولولا لا تختص بالاسم دون الفعل بل قد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم قال الشاعر :

قالت أمامة لما جئت زائرها

هلا رميت ببعض الأسهم السود

---

(١) المقتضب ٣ / ٧٦ .

(٢) الإنصاف ١ / ٧١ .

(٣) الإنصاف ١ / ٧٣ المسألة ١٠ ، وفى الأصل : دل على صحة ما ذهبنا إليه بمين ولعل الصواب ما ذهبنا إليه كما أثبته .

لا تَرَ عَوْرَةً إلا قد رميتهم
لولا حُدِدتُ ولا عُذْرِي لمحدود [1]

فقال ( لولا ) حددت فأدخلها على الفعل ، فدل على أنها لا تختص ، فوجب ألا تكون عاملة ، وإذا لم تكن عاملة وجب أن يكون الاسم مرفوعاً بالابتداء والذى يدل على أنه ليس مرفوعاً بـ ( ولا ) بتقدير: لو لم يمنعني زيد لأكرمتك أنه لو كان كذلك لكان ينبغي أن يعطف عليها بـ ( لولا ) لأن الجحد يعطف عليه بولا قال الله تعالى : { وَمَا يَسْتَوِي الأَعْمَى والْبَصِيرُ ، ولا الظُّلُمَاتُ ولا النُّورُ ، ولا الظِّلُّ ولا الحَرُورُ }[2] . . . فلما لم يجز أن يقال : " لولا أخوك ولا أبوك " دل على فساد ما ذهبوا إليه [3].

ثم صحح أبو البركات رأى الكوفيين ورد على أدلة البصريين بأن لولا لا نسلم أنها غير مختصة بل هي مختصة بالأسماء وأما ما أورده البصريون وهو قول الشاعر : لولا حددت ، فـ ( لولا ) فيه ليست مركبه مع لا ، كما هي مركبة فى قولك : لولا زيد لأكرمتك ، بل ( لو) باقية على أصلها من كونها حرف امتناع لامتناع غيره و( لا ) بعدها بمعني لم لأن ( لا ) مع الماضي بمنزلة لم مع المستقبل فكأنه قال : قد رميتهم لو لم أحَد .

وأما عدم العطف عليها بـ ( ولا ) فلأنّ ( لولا ) مركبة من ( لو) و( لا ) فلما ركبت خرجت لو من حدها و ( لا ) من الجحد فلم يجز العطف عليها بعد التركيب لتغير حكمها .

---

(١) البيتان من البسيط وهما للمجموح الظفري كما فى اللسان ( عذر ) والشاهد فى البيت الثانى لولا حددت حيث استشهد به البصريون على دخول لولا على الفعل .

(٢) سورة فاطر الآيات ١٩ : ٢١ .

(٣) الإنصاف ١ / ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، وينظر : الخزانة ١ / ٤٦٣ .



وابن يعيش ضعف قول الكوفيين وذكر أسباب الضعف وهي التي تقدمت عن البصريين وزاد سبباً آخر من أسباب الضعف لم يذكره أبو البركات وهو أنه لو كان الأمر على ما ادعاه الكوفيون لجاز وقوع أحد بعدها لأن أحداً يعمل فيها النفي ولم يسمع عنهم ذلك [1] وابن الشجري ضعف الاحتجاج لسيبويه بوقوع الفعل بعدها لأنه لم يسمع إلا فى البيت السابق ثم قال " والوجه فى الاحتجاج لسيبويه أننا لم نر حرفاً يرفع اسماً إلا وهو ينصب آخر كإنّ وأخواتها و ( لا ) فى نحو لا رجل أفضل منه ... و " ما " فى لغة أهل الحجاز فهذه حجة لمذهب سيبويه قاطعة بصحتها " [2].

وأما الحافظ السيوطى فقد نقل فى الهمع رأى الكوفيين وعزاه إلى الفراء ثم قال " ورد بأنها لو كانت عاملة لكان الجر أولى بها من الرفع لاختصاصها بالاسم " [3].

يفهم من كلام السيوطى أن لولا مختصة بالدخول على الأسماء ولكن الجر أولى بها من الرفع إذا عملت ومن هنا رد القول بأنها عاملة كما نقل عن جماعة من المتقدمين أنه مرفوع بـ ( لولا ) لنيابتها مناب فعل تقديره : لو لم يوجد أو لو لم يحضر [4].

ثم نقل السيوطى عن الكسائى أن ما بعدها مرفوع بفعل بعدها تقديره لولا وجد زيد ونحوه لظهوره فى قول الشاعر :

ألا زعمت أسماء أن لا أُحِبُّها
فقلت بلى لولا ينازعنى شغلى [5]

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٩٦ .

(٢) الأمالى لابن الشجري ٢ / ٥١١ ، ٥١٢ .

(٣) همع الهوامع ١ / ٣٣٨ .

(٤) همع الهوامع ١ / ٣٣٨ .

(٥) البيت من الطويل وهو لأبي ذؤيب الهذلى فى ديوان الهذليين ١ / ٣٤ - دار الكتب ١٩٦٥م ، وخزانة الأدب ١١ / ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، والشاهد فيه عند الكسائى أن شغلى مرفوع بـ ( ينازعنى ) بعد لولا الامتناعية .

والشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد رجح رأى الكوفيين وذكر تأويل البيت الذى استشهد به البصريون على عدم اختصاصها بالأسماء وهو : لولا حددت ... الخ ، ثم قال : " والوجه الثالث ( من وجوه نقض قول البصريين ) أنا لا نسلم ما أصلتموه من القاعدة القائلة إن الحرف المشترك لا يعمل فى أحد القولين فكم من الحروف المشتركة وهو عامل ، مثل ( ما ) و ( لا ) النافيين وبعض الحروف المختصة لا يعمل شيئاً مثل " أل" فالقاعدة غير مطردة ولا منعكسة [1] .

وأوّل ابن مالك مثل البيت الذى استشهد به الكسائى وهو قوله لولا حددت - بأن ( لولا ) هنا مكونة من ( لو ) حرف امتناع لامتناع و ( لا ) بمعنى لم وليست لولا الامتناعية أو أن لولا هي الامتناعية وما بعدها فى تأويل مبتدأ بإضمار أن والمعنى : لولا الإحداد [2] .

وابن هشام أول البيت الذى استشهد به الكسائى مثل تأويل ابن مالك فى البيت السابق [3]

**الخلاصة**

وخلاصة الكلام فى هذه المسألة أن الاسم المرفوع بعد لولا اختلف النحويون فى رافعه فقيل مرفوع بالابتداء وهو مذهب البصريين وهو المشهور

وقيل العامل فيه لولا بنفسها فهو مرفوع بها وهو مذهب الكوفيين وعزاه السيوطى إلى الفراء وصوبه الأنبارى ونقل السيوطى فى الهمع عن الكسائى أن العامل فى الاسم المرفوع بعد لولا فعل محذوف بعد لولا وقد ظهر فى قول الشاعر :

لولا يتازعنى شغلى

---

(١) الانتصاف من الإنصاف ١ / ٧٤ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٤ / ١١٤ ، ١١٥ .

(٣) ينظر : المغنى ٢٧٥ وخزانة الأدب ١١ / ٢٤٧ .



ورد ابن هشام هذا الرأي بتأويل البيت بأن لولا فيه غير الامتناعية بل هي لو حرف امتناع لامتناع و ( لا ) بمعنى لم أو أن يتازعنى منصوب بإضمار أن أى لولا أن يتازعنى فحذفت أن فارتفع يتازعنى ونقل السيوطى فى الهمع أيضاً عن جماعة من المتقدمين أن العامل فى الاسم المرفوع هو لولا نائبة عن فعل تقديره : لو لم يوجد أو لم يحضر وأرى أن أرجح الآراء رأى الكوفيين وذلك لأن ما احتج به البصريون لم يسلم من النقد ، وما نقله السيوطى عن الكسائى لم يسلم أيضاً من النقد وأما ما احتج به ابن الشجرى لسيبويه بأننا لم نر حرفاً يرفع اسما إلا وهو ينصب آخر فليس متفقا عليه وذلك لأن النحويين اختلفوا فى عمل ( ما ) النافية فى الخبر فذهب الكوفيون إلى أن ( ما ) فى لغة أهل الحجاز لا تعمل فى الخبر وهو منصوب بحذف حرف الخفض وعليه فالحروف " ما " النافية ، و " أن " و " إنّ " المؤكدتان لا ترفع الخبر وعليه فهى ناصبة فقط .

وقد تقدم كلام الشيخ محيى الدين فى الرد على القول بأن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً .

والله تعالى أعلى وأعلم ...

## المسألة الثالثة

### فائدة خبر ( كان ) فى قوله تعالى : ( فَإِن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ )

قال أبو البركات الأنبارى : " يحكى أن مروان بن سعيد المهلبى [1] سأل أبا الحسن الأخفش [2] عن قوله تعالى : { فَإِن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ } [3] ما الفائدة من هذا الخبر ؟ فقال : أفاد العدد المجرد من الصفة ، وأراد مروان بسؤاله أن الألف فى ( كانتا ) تفيد التثنية فلأى معنى فسر ضمير المثنى بالاثنين ، ونحن نعلم أنه لا يجوز أن يقال : فإن كانتا ثلاثا ، ولا أن يقال : فإن كانتا خمساً . فأراد الأخفش أن الخبر أفاد العدد المجرد من الصفة أى : قد كان يجوز أن يقال : فإن كانتا صغيرتين أو صالحتين فلهما كذا ، أو طالحتين فلهما كذا ، وإن كانتا كبيرتين فلهما كذا ، فلما قال : فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان ، أفاد الخبر أن فرض الثلثين تعلق بمجرد ، كونهما اثنتين فقط ، فقد حصل من الخبر فائدة لم تحصل من ضمير المثنى " [4] .

أورد أبو البركات الأنبارى هذه الرواية عن مروان بن سعيد المهلبى حيث سأل الأخفش عن فائدة الخبر فى قوله تعالى : { فَإِن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ } فإن كلمة ( اثنتين ) مستفادة من الألف فى ( كانتا ) فهى للتثنية ، والمعروف أن الخبر يفيد شيئاً زائداً عن المبتدأ ، وقد أجاب الأخفش بأن الخبر أفاد العدد المجرد من الصفة ... الخ .

---

(١) مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب النحوى أحد أصحاب الخليل المتقدمين فى النحو . ينظر : بغية الوعاة للسيوطى ٢ / ٢٨٤ .

(٢) الأخفش هو سعيد بن مسعدة توفى ٢١٠ هـ . ينظر : البغية ١ / ٥٩٠ ، ٥٩١

(٣) سورة النساء من الآية ١٧٦ .

(٤) نزهة الألباء ص ١٠٨ ، ١٠٩ ، وينظر : المشكل لمكى بن أبى طالب ١ / ٢١٥ ، والبحر المحيط ٤ / ١٥١ ، والدر المصون ٤ / ١٧٤ ، وحاشية الشهاب الخفاجى على البيضاوى ٣ / ٢٠٩ ، وروح المعانى للآلوسى ٦ / ٤٥ .



هذا وقد عرض النحويون لهذه المسألة وبينوا فيها فائدة الخبر وإليك البيان :

فقد أورد مكى [1] رأى الأخفش فى توجيه الآية واكتفى به ، والمنقول هنا عن الأخفش أن فائدة الخبر هى إفادة الخبر المجرد عن الصفة ، فإن قوله ( اثنتين ) مطلق بغير قيد ، فلو لم يقل ذلك لفهم إن لهما ذلك إذا كانتا صغيرتين أو كبيرتين أو صالحتين أو طالحتين مثلاً ، فلما أطلق أفاد أن لهما ذلك بمجرد كونهما اثنتين بصرف النظر عن صفات أخرى .

وفى مجالس العلماء للزجاجى ما يفيد أن الأخفش أجاب مروان بجواب غير هذا ، وهو أن اثنتان فيهما مراعاة لفظ من الخلوقة .

ففى مجالس العلماء للزجاجى : " سأل مروان الأخفش عن قول الله عز وجل : { فَإِن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ } أليس خبر ( كان ) يفيد معنى ليس فى اسمها ؟ .

قال : نعم ، قال : فأخبرنى عن ( كانتا اثنتين ) أليس قد أفاد بقوله معنى ما أراد فلم يحتج إلى الخبر ؟ فقال : إنما أراد فإن كان من ترك اثنتين ثم أضمر من على معناها قال : فإضماره من على معناها أفاد معنى ما أراد " [2]

وهذا الرأى هو الذى نقله عنه مكى فى المشكل [3] كما تقدم .

والرأى القائل أن الخبر أفاد العدد المجرد من الوصفية هو رأى المازنى كما فى مجالس الزجاجى ، ونصه : " قال أبو عثمان : فقلت أنا : أفاد فى الخبر ما لم يفد فى الاسم ، وذلك لما قال ( كانتا ) يجوز أن يكون الخبر صغيرتين ، فلما قال ( اثنتين ) اشتمل على الصغير والكبير فأفاد معنى " [4] .

---

(١) ينظر : مشكل إعراب القرآن لمكى بن أبى طالب ١ / ٢١٥ .

(٢) مجالس العلماء للزجاجى ص ٦١ المجلس ٣٥ .

(٣) ينظر : المشكل لمكى ١ / ٢١٥ .

(٤) مجالس العلماء ص ٦١ المجلس ٣٥ .

وفى الكشاف : " فإن قلت إلى من يرجع ضمير التثنية والجمع فى قوله : " فإن كانتا اثنتين وإن كانوا إخوة " ، قلت : أصله : فإن كان من يرث بالأخوّة اثنين وإن كان من يرث بالأخوّة ذكوراً وإناثاً ، وإنما قيل : فإن كانتا ، وإن كانوا ، كما قيل : من كانت أمك فكما أنث ضمير من لمكان تأنيث الخبر كذلك ثنى ، وجمع ضمير من يرث فى ( كانتا وكانوا ) لمكان تثنية الخبر وجمعه "[1].

وقد تعقبه أبو حيان فى البحر وقال : " وهو تخريج لا يصح وليس نظير : من كانت أمك ؛ لأن من صرح بها ولها لفظ ومعنى فمن أنث راعى المعنى "[2].

ثم قال أبو حيان : " والذى يظهر لى فى تخريج الآية غير ما ذكر وجهان :

**أحدهما** : أن الضمير فى ( كانتا ) لا يعود على ( أختين ) إنما هو يعود على الوارثين ، ويكون ثم صفة محذوفة ، والتثنين بصفته هو الخبر ، والتقدير : فإن كانت الوارثتان التثنين من الأخوات فلهما الثلثان مما ترك ، فيفيد إذ ذاك الخبر ما لا يفيد الاسم ، وحذف الصفة لفهم المعنى جائز .

**الوجه الثانى** : أن يكون الضمير عائداً على الأختين كما ذكروا ، ويكون خبر كان محذوفاً لدلالة المعنى عليه ، وإن كان حذفه قليلاً ، ويكون التثنين حالاً مؤكدة ، والتقدير : فإن كانت أختان له أى للمرء الهالك ، ويدل على حذف الخبر الذى هو له ، وله أخت فكأنه قيل : فإن كانت أختان له "[3].

---

(١) الكشاف ١ / ٣١٩ ، ٣٢٠ .

(٢) البحر المحيط ٤ / ١٥٢ .

(٣) البحر المحيط ٤ / ١٥٢ .



وذكر السمين الحلبى أربعة [1] أوجه فى فائدة الخبر وهى المتقدمة عن الأخفش والزمخشرى وأبى حيان .

ثم رد على أبى حيان فى تعقبه على الزمخشرى ، وقال تعليقاً على رأى الزمخشرى : " وهو جواب حسن "[2].

**الخلاصة**

وخلاصة الكلام فى هذه المسألة أن فائدة الخبر فى ( التثنين ) هى ما يلى :

( من ) المحذوفة فتثنى على معناها ، والتقدير - والله أعلم - فإن كان من يرث التثنين قلبهما الثلثان ... الخ ، فالضمير من على معناها ، فإضماره من على معناها أفاد ، وهذا الرأى قد نسب للأخفش أيضاً ، كما فى مجالس العلماء للزجاجى [3]

٣ - أن الضمير فى ( كانتا ) لا يعود على أختين ، إنما هو يعود على الوارثين ، ويكون ثم صفة محذوفة ، والتثنين بصفته هو الخبر ، والتقدير : وإن كانت الوارثتان التثنين من الأخوات قلبهما الثلثان ، فيفيد إذ ذاك الخبر ما لا يفيد الاسم ، وحذف الصفة لفهم المعنى جائز .

٤ - أن يكون الضمير عائداً على الأختين كما ذكروا ، ويكون خبر كان محذوفاً لدلالة المعنى عليه ، وإن كان حذفه قليلاً ، ويكون التثنين حالاً مؤكدة ، والتقدير - والله أعلم - فإن كانت أختان له أى للمرء الهالك ، ويدل على حذف الخبر الذى هو له ، ( وله أخت ) فكأنه قال : فإن كانت أختان له . والله أعلم ...

---

(١) الدر المصون للسمين الحلبى ٤ / ١٧٤ ، ١٧٥ .

(٢) الدر المصون ص ١٧٥ ، وينظر : حاشية الشهاب الخفاجى على البيضاوى ٣ / ٢٠٩ ، وروح المعانى للآلوسى ٦ / ٤٥ .

(٣) ينظر : مجالس العلماء للزجاجى ص ١٦١ ، المجلس ٣٥ .

## المسألة الرابعة

## العامل فى الاسم المستثنى

قال أبو البركات الأنبارى فى ترجمة أبى على الفارسى [1] قال : " وتقدم عند الملوك ، وخصوصاً عند عضد [2] الدولة ، ويقال : إنه اجتمع مع عضد الدولة فى الميدان فسأله عضد الدولة : بماذا ينتصب الاسم المستثنى ؟ نحو : قام القوم إلا زيداً ، فقال أبو على : ينتصب بتقدير : أستثنى زيداً ، فقال له عضد الدولة . وكان فاضلاً : ولِمَ قدرت أستثنى زيداً ؟ فنصبت وهلا قدرت : امتنع زيد ، فرفعت ؟ فقال له أبو على : هذا الجواب الذى ذكرته لك ، جواب ميدانى ، وإذا رجعت ذكرت لك الجواب الصحيح ، ذكر فى كتاب الإيضاح [3] : أنه انتصب بالفعل المتقدم بتقوية إلا " [4] .

أورد أبو البركات الأنبارى هذه القصة عن الفارسى ، والظاهر منها أن الفارسى ذكر فى الناصب للمستثنى قولين :

**القول الأول** : استثنى ، وهذا الرأى لم يعجب عضد الدولة ، لأنه يمكن أن يقال : امتنع زيد بالرفع ، والظاهر أيضا أن الفارسى لم يثبت على هذا القول ، ورجع عنه بدليل أنه حكم عليه بالفساد فى البغداديات – وسيأتى نصه إن شاء الله – .

---

(١) أبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان ابن أبان الفارسى النحوى ، توفى سنة ٣٧٧ هـ . البغية ١ / ٤٩٦ .

(٢) عضد الدولة : هو عضد الدولة البويهى واسمه فناخسرو ، أحد المتغلبين على الملك فى عهد الدولة العباسية فى العراق تولى ملك فارس ثم ملك الموصل وبلاد الجزيرة ، وكان شديد الهيبة جباراً ، أديبا عالما بالعربية توفى ٣٧٢ هـ . ينظر : البغية ٢ / ٢٤٧ .

(٣) ينظر : كتاب المقصد فى شرح الإيضاح ٢ / ٦٩٩ .

(٤) نزهة الألباء ص ٢٣٣ ، وينظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف ١ / ٢٦٣ ، ٢٦٤ .



**والقول الثانى** : للفارسى أن العامل هو الفعل المتقدم بتقوية ( إلا ) ولعل هذا هو الجواب الصحيح الذى وعد به عضد الدولة .

وقد ذكر النحويون أقوالا أخرى فى العامل فى المستثنى وهى خمسة فيكون المجموع سبعة ، واليك البيان :

ففى الكتاب : " اعلم أن (إلا) يكون الاسم بعدها على وجهين :

**فأحد الوجهين** : أن لا تغير الاسم عن الحال التى كان عليها قبل أن تلحق كما أن ( لا ) حين قلت : لا مرحبا ولا سَلامٌ لم تغير الاسم عن حالة قبل أن يلحق : فكذلك ( إلا ) ، ولكنها تجئ لمعنى كما تجئ ( لا ) لمعنى .

**والوجه الآخر** : أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله عاملاً فيه ما قبله من الكلام ، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت : عشرون درهما " [1] .

يؤخذ من نص الكتاب أن ( إلا ) تأتى على وجهين :

**الأول** : أنها لا تعمل فى الاسم الذى بعدها ولا تغيره عن حاله بل هو تابع لما قبله فى الإعراب ، فإن سبقه فعل فهو فاعل مثل : ما أتانى إلا محمد ، وأن سبق بفعل وفاعل فهو مفعول ، مثل : ما لقيت إلا محمداً ، وهو ما يعبر عنه بالاستثناء المفرغ ، وهو ما فرغ فيه ما قبل ( إلا ) للعمل فيما بعدها ، ولم يذكر فيه المستثنى منه .

**الثانى** : هو أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله عاملاً فيه ما قبله من الكلام وهو ما يسمى بالاستثناء المتصل الموجب ، مثل : قام القوم إلا زيداً ، والعامل فى هذا الفرع عند سيبويه ما قبله من الكلام فهو منصوب عن تمام الكلام سواء كان العامل فعلا أم غير فعل .

---

(١) الكتاب ٢ / ٣١٠ .

يقول الشيخ عبد الخالق عضيمة : فكلام سيبويه على ما فيه من إجمال يفيد أن ناصب المستثنى هو ما قبل ( إلا ) ، وأما الفارسى فالعامل عنده الفعل المتقدم بتوسط إلا كما فى رأس المسألة الذى ورد فى الإيضاح والظاهر أن قوله لعضد الدولة العامل استثنى رجع عنه بدليل أنه حكم عليه بالفساد فى كتابه البغداديات يقول الفارسى : " فمما يدل على فساد قول من قال : أن الاستثناء محمول على فعل هو استثنى ونحوه - وليس على الجملة التى قبلها ، كما يذهب إليه سيبويه عندنا من أنه ينتصب على الجملة التى قبلها ، دخول الواو على الجملة الواقعة بعد حروف الاستثناء فى نحو : { وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ }[1] ، ونحو هذا وهو كثير مما تكون فيه الواو دالة على الحال كالتى فى قوله عز وجل : { وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ }[2] ، فلا يخلو ما بعد حروف الاستثناء من أن يكون كما يذهب إليه سيبويه ، أو كما يقولون من أنه على فعل آخر فلو كان على فعل آخر لما جاز دخول هذه الواو فى الكلام من حيث يجر الاستثناء بها فجواز دخولها يدل على حملها على ما بعد ( إلا )[3] .

وأما المبرد فالمفهوم من كلامه فى المقتضب والكامل أن العامل فى المستثنى هو الفعل المحذوف و ( إلا ) دليل عليه ، وبدل منه وليس لـ ( إلاّ ) عمل فى المستثنى ، فقد ذكر المبرد فى المقتضب الاستثناء المفرغ وهو الذى فرغ فيه ما قبل ( إلاّ ) للعمل فيما بعدها وحكم بأن ما بعد ( إلا ) يعرب على حسب العوامل ثم ذكر الاستثناء المتصل الموجب فقال : " والوجه الآخر أن يكون الفعل أو غيره من العوامل مشغولاً ، ثم تأتى بالمستثنى بعد فإذا كان كذلك فالنصب واقع على كل مستثنى وذلك قولك جاءنى القوم

---

(١) سورة الحجر الآية ٤ .

(٢) سورة آل عمران من الآية ١٥٤ .

(٣) الخصائص من ٥٩٣ .



إلا زيداً ومررت بالقوم إلا زيداً ... وذلك لما قلت إلا زيداً كانت إلا بدلاً من قولك : لا [1] أعنى زيداً واستثنى ممن جاءنى - زيداً ، وكانت بدلا من الفعل " [2] .

وبعض [3] العلماء نسب إلى المبرد أن العامل فى المستثنى ( إلا ) وقد رد الشيخ عضيمة على الذين نسبوا إلى المبرد القول بأن العامل فى المستثنى ( إلا ) فقال : " وكلام المبرد فى المقتضب والكامل يفيد أن الناصب هو الفعل المحذوف و ( إلا ) دليل وبدل منه وليس لـ (إلاّ ) عمل فى المستثنى فمن نسب إلى المبرد بان ناصب المستثنى عنده هو ( إلا ) يكون مخالفاً لقول المبرد فى كتابيه " [4] .

وقد أورد ابن يعيش أقوال النحويين فى العامل فى المستثنى وهى عنده أربعة :

١ - الفعل المقدم أو معنى الفعل بواسطة إلا وعزاه إلى سيبويه ولم يعقبه مما يدل على قوله عنده .

٢ - إلا نيابة عن استثنى وعزاه إلى المبرد والزجاج وطائفة من الكوفيين ووصفه بالضعف وقد تقدم أن الشيخ عضيمة رد إلى الذين نسبوا هذا القول للمبرد .

٣ - مذهب الفراء ومشهور الكوفيين أن ( إلا) مركبة من ( إنْ ) مخففة و( لا) فنصبوا بها اعتباراً بـ ( إنْ ) ، ورفعوا بها اعتباراً بلا والتقدير إن زيداً لم يقم وحكم عليه بالفساد .

---

(١) فى الأصل أعنى زيداً بدون ( لا ) والصواب إثباتها لأن المعنى بدونها لا يصح .

(٢) المقتضب ٤ / ٣٨٩ ، ٣٩٠ .

(٣) ينظر : الخصائص لابن جنى ٢ / ٢٧٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٦٧ ، والإنصاف لأبى البركات الأنبارى من ٦٧٧ - تحقيق الشيخ محيى الدين - مطبعة السعادة - ط الأولى ، وهمع الهوامع ٢ / ١٨٨ .

(٤) حاشية المقتضب ٤ / ٣٩٠ .

٤ – الناصب ( أنْ ) مقدرة بعد ( إلا ) وعزاه للكسائى ثم أخذ ابن يعيش – رحمه الله – فى الدفاع عن الرأى الأول وتقويته ، وهو رأى سيبويه فقال : " فإن قيل : الفعل المقدم لازم غير متعد فكيف يجوز أن يعمل فى المثنى النصب ، قيل : لما دخلت عليه ( إلا ) قوته وذلك أنها أحدثت فيه معنى الاستثناء كما يقوى بحرف الجر فى : مررت بزيد " (١).

ثم أورد ابن يعيش سؤالا على نفسه وهو: لِـمَ لَمْ تعمل إلا فيما بعدها ، وأجاب عن ذلك بعدم اختصاصها بالأسماء والحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصا .

وأما ابن مالك – رحمه الله – فقد اختار أن العامل فى المستثنى هو (إلاّ ) وعزى ذلك إلى سيبويه والمبرد ، وقال : إن شراح الكتاب لم يفهموا كلام سيبويه الذى يدل على أنّ العامل هو ( إلاّ ) ونقل نصوصاً من الكتاب استنتج منها أنّ ( إلا ) هى العاملة ثم قال : " فحاصل كلام سيبويه أن ( إلا ) هى الناصبة لما استثنى بها إذا لم يكن بدلاً ، ولا مشغولا عنها بما هو أقوى ، ومن نسب إليه خلاف هذا فقد تقوّل أو غَلِط فيما تأول تغمدنا الله وإياهم برحمته وأوزعنا شكر نعمته " (٢).

ثم أجاب ابن مالك عن قضية عدم اختصاص ( إلا ) بالدخول على الأسماء فقال : فإن قيل : إن قاعدة الدلالة على إلحاق ( إلاّ ) بالعوامل إنما هى دعوى اختصاصها بالاسم قلت : دخولها على الفعل ليس مانعاً من اختصاصها بالاسم ؛ لأن كل فعل دخلت عليه مؤول بالاسم ، ولذا قالوا فى : نشدتك الله إلا فعلت معناه : أسألك إلا فعلك " (٣).

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٧٦ ، وينظر الاستغناء فى الاستثناء ص ٦٧ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٧٣ .

(٣) المرجع السابق ٢ / ٢٧٤



وفى الاستغناء فى الاستثناء : وقيل العامل (إلاّ) لأنه لم يوجد غيرها ، فيضاف الحكم لها ، وتكون العرب قد وضعتها لعمل النصب فى هذا التركيب الخاص كما نصبوا بـ ( لدن ) غدوة وحدها ، وكما نصبوا بان وأخواتها من غير واسطة ، والعمل أمر مسموع عند العرب فتبع فيه السماع عن العرب فإنه من جملة اللغة " (١).

وقد أجاب ابن مالك فيما تقدم عن عدم اختصاص ( إلا ) بالأسماء وأورد (٢) على هذا القول أيضاً أن الضمير لا يتصل به وشأن الناصب أن يتصل به الضمير " (٣).

وأجاب ابن مالك رحمه الله عن هذا الإيراد بأوجه منها ما يلى :

١ – أن المنصوب بـ ( إلا ) لما كان منصوبا لا مرفوع منه أشبه المنصوب على التحذير والنداء فاستحق الانفصال إذا كان مضمراً كما استحق شبهه .

٢ – وأنه لما كان الانفصال ملتزما فى التفريغ المحقق والمقدر التزم مع عدم التفريغ .

٣ – أن إلاّ لو استثنى بها فى حكم جملة مختصرة فكره وقوعه ضميراً متصلاً ، لأنه مختصر بالنسبة إلى المفصل . والاختصار بعد الاختصار إجحاف (٤) ورد ابن مالك القول بأن العامل هو ما قبل إلا بقولها وهو الذى قرأ ابن يعيش وعزاه إلى سيبويه رده ابن مالك بقوله : " ويبطل هذا المذهب صحة تكرير الاستثناء نحو قبضت عشرة إلا

---

(١) الاستغناء فى الاستثناء للقرافى ص ٦٧، ٦٨ .

(٢) ينظر : الاستغناء فى الاستثناء ص ٦٨ .

(٣) ينظر : حاشية الصبان ٤ / ٣٩ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٧٥ .

أربعة إلا درهما إلاّ زيْفًا إذْ لا فعل فى المثال المذكور إلا قبضت فإذا جعل مُعَدًى بـ ( إلاّ ) لزم تعديته إلى أربعه بمعنى الخط وإلى الدرهم بمعنى الجبر وإلى الزيف بمعنى الخط وذلك حكم بما لا نظير له فانه فعل واحد معدي بحرف واحد على معنيين مقتضيا دين [1] .

**والقول الثالث فى العامل فى المستثنى** أن إلا نائبة عن استثنى وتقدم عزوه فى كلام ابن يعيش إلى المبرد والزجاج وطائفة من الكوفيين وهذا الرأى ضعيف لأنك تقول أتانى لقوم غير زيد فتنصب غيراً ولا يجوز أن تقدر استثنى غير زيد لأنه يفسد المعنى [2] .

ورَدَّهُ ابن مالك لمخالفته النظائر إذ لا يجمع بين فعل وحرف يدل على معناه لا بإضمار ولا بإظهار ولو جاء ذلك لنصب ما وَلِيَ ليت وكأنّ ولا تبقى وأشبه وأنقى . وفى الإجماع على خلاف ذلك دلاله على فساد إضمار استثنى [3] .

**القول الرابع**: أن ( إلا ) مركبة من إن المخففة من الثقيلة ولا النافية وهو قول الفراء وعزاه إليه السيوطى فعملوا بها عملين فنصبوا بها فى الإيجاب اعتباراً بأن وعطفوا بها فى النفى اعتباراً بلا فإذا رفعوا فى النفى فقد أعملوها عمل " لا" فجعلوها عاطفة وإذا نصبوا بها فى الإيجاب فقد اعملوها عمل ( إن ) وزيداً اسمها وتقدير الكلام أن زيداً لم يقم [4] .

---

(١) شرح التسهيل ٥ / ٢٧٧ .
(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٧٦
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٧٨ ، ٢٧٩ .
(٤) ينظر : شرح المفصل ٢ / ٧٧ .



وقد رد هذا القول وحكم عليه بالفساد لا بنا نقول ما أتانا إلا زيد * فنرفع زيداً وليس قبله مرفوع يعطف عليه ولم يجُز فيه النصب فيبطل تأثير الحرفين معاً [1] .

ورده ابن مالك بأنه مبنى على إدعاء التركيب ولا دليل عليه فلا يلتفت إليه وأنه لو صح التركيب لم يصح العمل الذى كان قبله [2] .

**القول الخامس** : أن العامل فى المستثنى أنْ مقدرة بعد إلاّ ونسب إلى الكسائى والتقدير قام القدم إلا أنّ زيداً لم يقم .

ورد ابن مالك هذا القول لأنه مبنى على ادعاء بلا دليل عليه ولا حاجة إليه ولأنه لو سلم تقدير أن لزم أن يكون لها عامل يعمل فيها ، وأيضاً لو كانت أنْ مقدرة لم يتم الكلام بمصوبها مقتصراً عليه فلا يصح أن يقال : قام القوم إلا أنّ زيداً [3] .

**القول السادس** : أن العامل ما قبل إلا استقلالاً وعزاه ابن مالك إلى ابن خروف وحكم عليه بأنه لا نظير له وذلك أن النصوب على الاستثناء بعد إلا لا مقتضى له غيرها لأنها لو حذفت لم يكن لذكره معنى فلا يقال قام القوم زيداً بدون ( إلاّ ) فلو لم تكن عامله فيه ولا موصلة عمل ما قبلها إليه مع اقتضاها إياه لزم عدم النظير فوجب اجتنابه [4] .

**القول السابع** : ذكره السيوطى فى الهمع وهو : العامل فى المستثنى المخالفة أى إنه انتصب لمخالفة الأول لأن المستثنى موجب له القيام بعد نفيه عن الأول أو عكسه ومعنى هذا الكلام أنك إذا قلت قام القوم إلا زيداً فان

---

(١) المرجع السابق ٢ / ٧٧ .
(٢) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٢٧٩ .
(٣) الاستغناء ص ٦٩ .
(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٧٧ .

زيداً موجب له نفي القيام الذى ثبت للأول وهو المستثنى منه ، وإذا قلت ما قام القوم إلا زيداً فزيد ثبت له القيام الذى نفي عنه المستثنى منه نفي المخالفين زيد مخالف للقوم إثباتا ونفيا وهو رأى الكسائى [1] .

**الخلاصة**

مما تقدم أخلص إلى القول بأن النحويين اختلفوا فى العامل فى المستثنى على النحو التالى :

١ - ( إلا ) وحدها وصححه ابن مالك وعزاه إلى سيبويه والمبرد وقال : إن شراح الكتاب لم يفهموا قول سيبويه فعزوا إليه غير هذا القول وأجاب عن عدم اختصاص إلا بالاستثناء .

٢ - ما قبل ( إلا ) من فعل ونحوه من غير تعدٍّ إليه بوساطة إلا وعزي ذلك إلى ابن خروف لانتصاب غير به وساطة إذا وقعت موقع إلا ورده ابن مالك .

٣ - ما قبل ( إلا ) تعدّي إليه بوساطتها ، قال السيوطى " وعليه السراق وابن الباذش ، والفارسى ، وابن بابشاذ ، والرندى ، وعزاه الشلوبين للمحققين قياساً على المفعول معه فإن ناصبه الفعل بوساطة الواو ، ونسبه ابن عصفور لسيبويه ، واختاره ابن الضائع " [2] .

ورُدَّ فى هذا القول بأنه ربما لا يكون قبل ( إلا ) فعل نحو : القوم إخوتك إلا زيداً ، وأجيب عنه بأن فى الأخوة معنى الفعل وأن كان من إخوة النسب أى ينتسبون إليه بالإخوة [3] .

٤ - ( أن ) مقدرة بعد إلا وهو رأى الكسائى وضعف هذا الرأى بأن أن لا تعمل وهى مضمرة وبأن الكلام لا يتم بمنصوبها منتصراً عليه .

---

( ١ ) ينظر : همع الهوامع ٢ / ١٨٨ .

( ٢ ) همع الهوامع ٢ / ١٨٨ .

( ٣ ) ينظر : شرح الكافية للرضى ٢ / ٨٢ .



٥ - ( إن ) مخففة من الثقيلة وكيت فيها ( لا ) وهو رأى الفراء ورده ابن مالك وغيره كما تقدم .

٦ - مخالفة الأول لأن المستثنى موجب له القيام بعد نفيه عن الأول فى قولنا : ما قام القوم إلا زيداً أو عكسه فى قولنا : قام القوم إلا زيداً ، وهو رأى الكسائى .

٧ - استثنى مضمراً و( إلا ) بدل منه ودليل عليه وهو رأى الزجاج والمبرد وطائفة من الكوفيين ورده ابن يعيش وابن مالك كما تقدم .

قال السيوطى فى الهمع : " ولم يترجح عندى قول منها فلذا أرسلت الخلاف ، وأقواها الثلاثة الأول والأخير وسواء فى نصب المستثنى المذكور المتصل والمنقطع الموجب وغيره نحو قام القوم إلا زيداً ومجاء القوم إلا حماراً وما قام أحد إلا زيداً ، وما فى الدار أحد إلا حماراً ، لكن اختار الإتباع فى المتصل المؤخر المنفي وشبهه نحو : ما قام أحد إلا زيداً ، وما ضربت أحداً إلا زيدٌ ، وما مررت بأحد إلا زيدٍ " [1] .

والله أعلم ...

---

( ١ ) همع الهوامع ٢ / ١٨٨ .

## المسألة الخامسة

### ( بينا ) و ( بينما ) وإعراب ما بعدهما

قال أبو البركات الأنباري : " ذكر أبو محمد بن قتيبة [1] ، قال : سألت الرياشي [2] عن قول العرب : ( بينا زيد قائم جاء عمرو ) فقال : إذا ولى لفظة ( بينا ) الاسم العلم رفعت فقلت : بينا زيد قائم جاء عمرو ، وإن وليها اسم المصدر فالأجود الجر لقول الشاعر :

بينا تعانقه الكماة وروغه ∴ يوماً أتيح له جريء سلفع [3]

قال المصنف : يروى تعانقه بالجر والرفع ، فمن جره جعل الألف فيه للإشباع ، كما يقول الشاعر :

وأنت من الغوائل حين ترمى ∴ ومن ذم الرجال بمنتزاح [4]

أى : بمنتزح ، ومن رفعه جعل الألف زيادة ألحقت كما زيدت ( ما ) فى بينما فتغير حكم بين لضمها إليها " [5].

أورد ابن الأنبارى هذه الرواية وفيها أن الاسم الواقع بعد (بينا ) إذا كان علماً رفع مثل : بينا زيد قائم جاء عمرو ، وإذا كان مصدراً أو اسم مصدر فالأجود الجر ، كما فى قول الشاعر :

---

(١ ) ابن قتيبة هو : عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى النحوى اللغوى ، الكاتب ، كان راساً فى العربية واللغة والأخبار ، ثقة فاضلاً . توفى سنة ٢٦٧ هـ . ينظر : البغية ٢ / ٦٣ .

(٢ ) الرياشى هو : أبو العباس بن الفرج أبو الفضل الرياشى ، اللغوى ، النحوى ، قرأ عن المازنى ، وقرأ عليه المازنى اللغة . توفى سنة ٢٥٧ هـ . ينظر : البغية ٢ / ٢٧ .

(٣ ) البيت من الكامل ، وهو لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين للسكرى ص ٣٧ – تحقيق / عبد الستار فراج – القاهرة ١٣٨٤ هـ ، والخصائص ٣ / ١٢٤ ، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسى ص ٢٩٠ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٣٥ ، والكماة : جمع كمى وهو لابس السلاح الشجاع المقدام الجرىء . المعجم الوسيط ٢ / ٨٣١ ، والسلفع : هو الجرىء الشجاع ، وقيل : الجسور ينظر : التاج ( سلفع ) .

(٤ ) البيت من الوافر وهو لابن هرمة فى شعره ص ٩٢ ، والخصائص ٢ / ٣٨ .

(٥ ) نزهة الألباء ص ١٥٣ ، ١٥٤ .



بينا تعانقه الكماة وروغه ∴ يوماً أتيح له جريء سلفع

ويجوز الرفع ، وقد روى البيت بالوجهين ، فالجر على أن الألف للإشباع ، وأصلها بين ، والرفع على أن الألف زائدة لحقت بين ، كما زيدت ما فى بينما فتغير الحكم .

وقد تكلم النحويون فى هذه المسألة ووضحوا أصل ( بين ) وإضافتها ، وحكم الاسم الواقع بعد بينا ، وبينما وإليك البيان :

**أولاً : أصل ( بين ) :**

أصل بين أن يكون ظرفاً للمكان ، وتتخلل بين شيئين ، أو ما فى تقدير شيئين ، أو أشياء ثم لما لحقتها ( ما ) أو الألف لزمت الظرفية الزمانية .

وقال بعضهم : هى ظرف زمان بمعنى ( إذ ) وقيل : بحسب ما تضاف إليه ، ولا تضاف إلا إلى متعدد [1] .

**ثانياً : إضافتها :**

تضاف ( بين ) إلى الجمل إذا لحقتها الألف أو ( ما ) سواء كانت اسمية مثل قول الشاعر :

فبينا نحن نرقبه أتانا ∴ معلق وفضة وزناد راعى [2]

أو فعلية وهو قليل مثل قوله :

فبينا نسوس الناس والأمر أمرنا

إذا نحن فيهم سوقة نتنصف [3]

ومنع بعضهم إضافتها إلى الجملة الفعلية ، وأول البيت ونحوه على إضمار نحن [4] .

---

(١ ) ينظر : همع الهوامع ٢ / ١٤٩ ، ١٥٠ .

(٢ ) البيت من الوافر ، وهو لرجل من قيس بن عيلان ، وينسب لمضرب وهو فى ديوانه ص ١٠٤ .

(٣ ) البيت من الطويل وهو فى الكتاب ١ / ١٧١ ، وهو لخرقة بنت النعمان . ينظر : المغنى ص ٣٠٦ ، ٣٥٩ .

(٤ ) ينظر : شرح المفصل ٤ / ٩٩ .

**ثالثاً : توجيه البيت :**

أما توجيه البيت فهو على النحو التالى :

فقد أورد الفارسى [1] البيت برواية الجر ، وقال إن ( بينا ) مضافة إلى المصدر .

وفى شرح المفصل أورد ابن يعيش البيت على رواية الرفع ، ونص على أن ( بينا ) مضافة إلى الجملة ، وقدّر بين أوقات تعلق ، ونص كلامه : " ... وإنما تضاف إلى الجملة أسماء الزمان دون غيرها ... والمراد بين أوقات تعلقه " [2] .

وقال فى حاشية شرح المفصل لابن يعيش تعليقاً على البيت : " هذا وروية النحويين ليت أبى ذؤيب برفع ( تعلقه ) على أنه مبتدأ خبره مضمر كأنه قال : بينا تعلقه الأبطال حاصل معهود أتيح له يوماً وجل جرئ ، وذلك لأنهم يشترطون فى الأزمنة أن تضاف إلى الجمل لتشرح أمرها وتوضحها ، وأجاز قوم إضافتها إلى المصدر ورووا البيت بجر ( تعلقه ) " [3] .

وفى شرح التسهيل [4] نص ابن مالك على أن ( بين ) فى البيت مضافة إلى المصدر ، وهو ( تعلقه ) وإذا دخلت عليها ما اختصت بالزمان والظرفية والإضافة إلى الجمل .

ثم ذكر أن فى البيت رواية بالرفع وعليه فتكون مضافة إلى جملة اسمية هى ( تعلقه ) مبتدأ والخبر محذوف تقديره : حاصل أو شبهه ، والجملة فى محل جر ، وحاصل كلام ابن مالك أن ( بينما ) تختص بالإضافة إلى الجمل .

---

(١) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٢٨٩ ، ٢٩٢ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش .

(٣) حاشية شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٤٠٠ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٦٠ .



و( بينا ) يجوز فيها الإضافة إلى الجملة وإلى المفرد ، وقد روى البيت بالوجهين الجر على الإضافة إلى المفرد ، والرفع على الإضافة إلى الجملة .

والرضى تبع ابن مالك فى جواز إضافة ( بينا ) دون ( بينما ) إلى المصدر ، فقال : " ويجوز إضافة ( بينا ) دون ( بينما ) إلى المصدر ، قال :

بينا تعانقه الكماة وروغه ∴ يوماً أتيح له جرئ سلفع

بتقدير بين أوقات تعانقه ، والأعرف : الرفع على أنه مبتدأ محذوف الخبر ، أى : تعانقه حاصل " [1] .

كما أورد ابن هشام البيت فى المغنى [2] برواية الجر ووجهه على الإضافة للمفرد والألف فى ( بينا ) للإشباع ، وتبعهم السيوطى فى الهمع [3] .

وتقدير ابن يعيش والرضى بين أوقات تعانقه تبع فيه الفارسى ، وابن جنى ، فقد نقل أبو حيان عنهما فى ارتشاف الضرب [4] أن إضافتها إلى الجملة على تقدير حذف زمان مضاف إلى الجملة ؛ لأن المضاف إلى الجمل ظرف الزمان ، دون ظرف المكان ؛ ولأن ( بين ) تقع على أكثر من واحد لأنها وسط ، ولابد من اثنين فما فوقهما ، وتقدير الكلام فى قولهم :بينا زيد قائم أقبل عمرو ، أى بين أوقات زيد قائم أقبل عمرو .

وأما جمهور العلماء فالجملة التى بعد ( بينا ) و ( بينما ) مضاف إليها نفسها دون حذف مضاف ، وأنها فى موضع جر [5] .

---

(١) شرح الكافية للرضى ٢ / ٢٠٠ .

(٢) ينظر : مغنى اللبيب ص ٣٥٩ ، ٤٩٢ .

(٣) ينظر : الهمع ١ / ١٥٠ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب ٢ / ٢٣٦ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب ٢ / ٢٣٦ ، والهمع ٢ / ١٤٩ .

وذهب بعض العلماء إلى أن ( ما ) و ( الألف ) كالمثنى ، والجملة بعدها لا موضع لها من الإعراب ، وذهب بعضهم إلى أن ( ما ) كافة عن المضاف ، والألف للإشباع ، وذلك لعدم ثبوت كون الألف كافة وثبت كونها إشباعاً ، فالجملة بعد الألف فى موضع جر بالإضافة ، وبعد ( ما ) لا محل لها من الإعراب [1] .

## الخلاصة

مما تقدم أخلص إلى أن (بين) فى الأصل ظرف مكان تتخلل بين شيئين ، أو ما فى تقدير شيئين ، أو أشياء ثم لما لحقتها ( ما ) أو الألف لزمت الظرفية الزمانية ، وقال بعضهم هى ظرف زمان بمعنى ( إذ ) ، وقيل : بحسب ما تضاف إليه ، ولا تضاف إلا إلى متعدد ، وتضاف إلى الجمل إذا لحقتها الألف الزائدة و ( ما ) سواء أكانت اسمية أم فعلية وإضافتها إلى الجمل الفعلية قيل : قليلة ، وقيل : ممنوعة ، والسماع يؤيد القلة فقط ، وأما إذا لحقتها ألف الإشباع فتضاف إلى المفرد وبجر ما بعدها بالكسرة ، والبيت الذى معنا روى بالوجهين ، فالرفع فى ( تعانقه ) على إضافة ( بين ) إلى الجملة الاسمية ، والخبر محذوف ، تقديره : حاصل أى تعانقه حاصل ، والجمل بعد ( بينا ) و ( بينما ) مضاف إليها نفسها دون حذف مضاف وهى فى موضع جر ، وهذا رأى الجمهور .

ومذهب الفارسى وابن جنى ومن تبعهم إلى أن إضافتها إلى الجملة على تقدير حذف زمان مضاف إلى الجملة ؛ لأن المضاف إلى الجمل ظرف الزمان دون ظرف المكان ، ولأن ( بين ) تقع على أكثر من واحد لأنها وسط ، والتقدير : بين أوقات زيد قائم أقبل عمرو ، وقيل : إن ( ما ) والألف كفت ( بين ) عن العمل ، وقيل : ( ما ) هى الكافة فقط ، وتكون الجملة بعد الكاف لا محل لها من الإعراب . والله أعلم ،،،

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب ٢ / ٢٣٦ ، والهمع ١ / ١٥٠ .



## المسألة السادسة

## من إعمال اسم المصدر

قال أبو البركات الأنبارى : " وحكى أبو العباس المبرد [1] قال : قصد أبا عثمان المازنى [2] بعض أهل الذمة ليقرأ عليه كتاب سيبويه [3] ، وبذل له مائة دينار على تدريسه فامتنع أبو عثمان من قبول بذله وأبَى [4] على رده ، قال : فقلت له : جُعِلْتُ فداك أترد هذه النفقة مع فاقتك وشدة إضاقتك ، فقال : إن هذا الكتاب يشتمل على ثلثمائة وكذا آية من كتاب الله ولست أرى أن أمكن منها ذمياً غَيْرةً على كتاب الله تعالى وَحَمِيَّةً له ، قال : فاتفق أنه أشخص إلى الواثق وكان السبب فى ذلك أن جارية غنت :

أظلوم إن مصابكم رجلاً ∴ أهدى السلام تحية ظلم [5]

فرد عليها بعض الناس نصبها رجلاً وتوهم ، أنه خبر إن ، وليس كذلك وإنما هو معمول لمصابكم ؛ لأنه فى معنى إصابتكم ، وظلم خبر إن ، فقالت الجارية : لا أقبل هذا ، وقد قرأته على أعلم الناس بالبصرة أبى عثمان المازنى " [6] .

أورد أبو البركات هذه الرواية عن المبرد عن المازنى وفيها أن قول الشاعر :

أظلوم إن مصابكم رجلاً ∴ أهدى السلام تحية ظلم

---

(١) هو : محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدى البصرى أبو العباس . إمام العربية ببغداد فى زمانه . توفى سنة ٢٨٥ هـ . البغية ١ / ٢٦٩ .

(٢) هو : بكر بن محمد بن بقية بن حبيب أبو عثمان المازنى ، كان إماماً فى العربية ، توفى سنة ٢٤٩ هـ . البغية ١ / ٤٦٣ .

(٣) هو عمرو بن عثمان بن قنبر ، إمام البصريين سيبويه أبو بشر ، توفى بالبيضاء سنة ١٨٠ هـ . البغية ٢ / ٢٢٩ .

(٤) أبَى : أصب على ما فى يده : أمسكه . اللسان ( حمى ) .

(٥) البيت من الكامل وهو للحارث بن خالد المخزومى فى ديوانه ص ٩١ ، وخزانة الأدب ١ / ٤٥٤ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٦٤ ، وهمع الهوامع ٣ / ٥١ ، وإنباه الرواة ١ / ٢٤٩ .

(٦) نزهة الألباء ص ١٤١ ، ١٤٢ .

[illegible] و ( ضاربا ) على الظرفية [illegible] و ( ضاربا ) على أنه
[illegible] و ( ضاربا ) على الظرفية [illegible] و ( ضاربا ) على أنه
[illegible] و ( ضاربا ) على الظرفية [illegible] و ( ضاربا ) على أنه
[illegible] و ( ضاربا ) على الظرفية [illegible] و ( ضاربا ) على أنه

وقد أورد سيبويه الفتح في إعراب الرواة [1] وفيها توجيه النصب على المفعولية.

وأورده ابن مالك في باب إعمال اسم المصدر من شرح التسهيل[2] بنصب ( رجلاً ).

وقال بعض : " حكي عن اليزيدي أنه قال في قول العرجي :

ظلموه إن مصابكم رجلاً ∴ أهدى السلام تحية ظلم

إن الصواب رجل بالرفع خبراً لـ ( أن ) ، وعلى هذا الإعراب يفسد المعنى المراد في البيت ، ولا يتحصل له معنى البتة ، وله حكاية مشهورة بين أهل الأدب ـ ثم ذكر أن عند الجارية بحضرة الواثق بهذا البيت ، فاختلف الحاضرون في نصب ( رجل ) ورفعه ، وأصرت الجارية على النصب وزعمت أن مولاه علي أبي عثمان كذلك ، فأمر الواثق بإشخاصه من البصرة ، فلما حضر أوجب النصب وشرحه : بأن مصابكم بمعنى إصابتكم ، ورجلاً مفعوله ، و ( ظلم ) الخبر ، وهذا لا يتم المعنى بدونه قال : فأخذ اليزيدي معارضتي ،

---

(١) ينظر : [illegible] ( ١ / ٢٢٩ ) .

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ( ٢ / ١٢٤ ) ، وينظر : المساعد لابن عقيل ٢ / ٢٣٩ ، والبحر ١ / ٢٢٩ .



فقال له : هو كما قلت : إن مصابكم زيداً ظلم فاستحسنه الواثق ثم أمر له بألف دينار ووجه بجارية . [1]

والسهيلي [2] أورد البيت في إعمال اسم المصدر ، وقال : إن مصابكم مصدر بمعنى إصابتكم .

## الخلاصة

لما تقدم أخلص إلى أن ( رجلاً ) في البيت السابق منصوب على المفعولية ، والعامل فيه ( مصاب ) لأنه مصدر مبني بمعنى الإصابة ، ويعمل عمل الفعل وأن إعرابه بالرفع خبر إن خطأ ، فاشكر كلمة ( ظلم ) .

والله أعلم ...

---

(١) معنى اللبيب ص ٥٠٦ ، ٥٠٧ .

(٢) ينظر : همع الهوامع ٢ / ٥١ .

## المسألة السابعة

### ( ال ) في فاعل نعم وبئس بين الجنسية والعهدية

قال أبو البركات الأنباري في توجيه أبي منصور الجواليقي : " وكان يذهب إلى أن الألف واللام في نعم الرجل العهد ، على خلاف ما ذهبت إليه الجماعة من أنها للجنس لا للعهد [1] .

وهذه المسألة عرض لها النحويون وبحثوا نوع ( ال ) في فاعل نعم وبئس وجمهور النحويين حكموا عليها بأنها للجنس ومنهم من قال أنها للعهد وإليك البيان .

في الكتاب يفهم من كلام سيبويه أنها للجنس يقول سيبويه : " إذا قلت عبد الله نعم الرجل ، فإنما تريد أن تجعل من أمره كلهم صالح ، ولم ترد أن تعرف شيئاً بعينه بالصلاح بعد نعم " [2] .

يؤخذ من هذا النص أن ( ال ) في فاعل نعم للجنس بدليل قول سيبويه فإنما تريد أن تجعله من أمة كلهم صالح ولم ترد أن تعرف شيئاً بعينه بالصلاح بعد نعم " فقوله ولم ترد أن تعرف شيئاً بعينه دليل على الجنس في ال ويقول الشيخ عبد الخالق عضيمة أن ظاهر كلام سيبويه أن ال في فاعل نعم وبئس للعهد مستدلا بقوله " وأعلم أنه محال أن تقول عبد الله نعم الرجل والرجل غير عبد الله كما أنه محال أن تقول : عبد الله هو فيها وهو غيره " [3] .

والمبرد صرح بأن ( ال ) في فاعل نعم وبئس للجنس فقال : " أما نعم وبئس فلا يقعان إلا على مضمر يفسره ما بعده والتفسير لازم أو على معرفة بالألف واللام على معنى الجنس " [4] .

---

(١) نزهة الألباء / وينظر : ارتشاف الضرب ٣ / ١٦ ، والهمع ٣ / ٢٠ .
(٢) كتاب سيبويه ١ / ١٧٧ ، وينظر : الارتشاف ٣ / ١٦
(٣) كتاب سيبويه ٢ / ١٧٧ .
(٤) المقتضب ٢ / ١٣٩ .



وفي التصريح [1] نسب إلى سيبويه القول بأن ( ال ) للجنس حقيقة وهي عند ابن يعيش للتعريف الجنس ورد كونها للعهد يقول ابن يعيش : " فالألف واللام هنا لتعريف الجنس وليست للعهد إنما هي على قولك أهلك الناس الدينار والدرهم وأعلق الأسد والذئب ولست تعني واحداً من هذا الجنس إنما تريد مطلق هذا الجنس ... ولو كانا للعهد لم يجز وقوعه فاعلاً لنعم أو بئس لو قلت نعم الرجل الذي كان عندنا أو نعم الذي في الدار لم يجز . .

فإن قيل : ولم لا يكون الفاعل إذا كان ظاهراً إلا جنسا ؟ قيل لوجهين :

**أحدهما** : ما يحكي عن الزجاج أنهما لما وضعا للمدح العام والذم العام جعل فاعلها عاماً ليطابق معناهما إذ لو جعل خاصاً لكان نقضاً للغرض ، لأن الفعل إذا اسند إلى عام عمّ وإذا أسند إلى خاصٍّ خصّ ...

**الوجه الثاني** : أنهم جعلوه جنساً ليدل على أن الممدوح والمذموم مستحق للمدح والذم في ذلك الجنس فإذا قلت نعم الرجل زيد أعملت أن زيداً الممدوح في الرجال من أجل الرجولية وكذلك حكم الذم " [2]

وقد ذكر الشيخ [3] خالد الأزهري أن كونها للجنس مردود لأدائه إلى التكاذب إذا قلت : نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو ، ويفسر ذلك أن قولك نعم الرجل زيد مدح عام لكل الرجال ويدخل فيهم عمرو فيكون عمرو ممدوحاً .

وفي المثال الثاني يكون مذموماً وأجاب الشيخ يس بأن مدح الجنس يكون ببعض أنواع الكمال وذمه ببعض أنواع النقص وعليه فلا تكاذب . ومن

---

(١) ينظر : التصريح ٢ / ٩٥ .
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٣٠ .
(٣) ينظر : التصريح ٢ / ٩٥ .

العلماء من يرى أن ( ال ) فى فاعل نعم للعهد وهو ظاهر كلام سيبويه فى النص الثانى الذى نقله عنه الشيخ عضيمة - رحمه الله - وهو رأى الرضى فى شرح الكافية وعلل ذلك بأنها لو كانت للجنس لصح وقوع كل معها ولا يقال نعم كل الرجال زيد كما نص على أن تكون للجنس مجازاً والظاهر أن ( ال ) للعهد الشخصى عند الرضى لأنه نفى أن تكون للعهد الذهنى .

والذين قالوا بأن ( ال ) للجنس اختلفوا على قولين فمنهم من قال هى لتعريف الجنس حقيقة ومنهم من يقول بأنها لتعريف الجنس جوازاً وكذلك اختلفوا فى العهد فقيل للعهد الذهنى ، وقيل : للعهد الشخصى .

فى التصريح : " واختلف القائلون بالجنسية على قولين أحدهما أنها للجنس حقيقة فالجنس كله ممدوح أو مذموم فالمخصوص فمندرج تحته ؛ لأنه فرد من أفراده ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره

والثانى أنها للجنس مجازاً لأنك لم تقصد إلا مدح معين ولكنك جعلته وجميع الجنس مبالغة واختلف القائلون بالعهد على قولين أيضاً أحدهما أنها لمعهود ذهنى فهى إشارة إلى ما فى الأذهان من حقيقة رجل .

كما تقول اشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا معهوداً تقدم والثانى أنها للعهد فى الشخص الممدوح كأنك قلت زيد نعم هو " .

**الخلاصة**

مما تقدم أخلص إلى أن النحويين قد اختلفوا فى نوع ( ال ) فى فاعل نعم وبئس هل هى للجنس أم للعهد ؟

فمذهب الجمهور إلى أنها للجنس واختلفوا فى الجنس فقيل للجنس حقيقة فالجنس كله ممدوح أو مذموم والمخصوص فرد منه وقصد بذلك المبالغة فى إثبات المدح أو الذم للجنس الذى هو فيهم لئلا يتوهم كونه طارئا على المخصوص . وقيل للجنس مجازاً فجعل المخصوص جميع الجنس مبالغة ولم يقصد غير مدحه أو ذمه .



وقال قوم هى للعهد واختلفوا فى العهد أيضاً فقيل للعهد الذهنى كما تقول : اشتريت اللحم ولا تريد الجنس ولا معهوداً تقدم وأريد بذلك أن يقع إبهام ثم يأتى التفسير بعده تفخيماً للأمر .

وقيل عهدية شخصية ، والمعهود هو الشخص الممدوح أو المذموم فإذا قلت زيد نعم الرجل فكأنك قلت نعم هو ، واستدل القائلون بالعهدية الشخصية بشيئه وجمعه [1].

وأرى أن أرجح رأى الجمهور والرد الذى نقله الشيخ خالد الأزهرى من أنه يؤدي إلى التكاذب رده الشيخ يس بأن مدح الجنس يكون ببعض أنواع الكمال وذمه يكون ببعض أنواع النقص وعليه فلا تكاذب .

وذكر السيوطى فى الهمع [2] دليلا لكونها للجنس وهو أن التاء لا تلحق نعم ولا بئس إذا كان الفاعل مؤنثاً على الأفصح وقد قال ابن مالك : [3]

والحذف فى نعم الفتاة استحسنوا ∴ لأن قصد الجنس فيه بيّن

وتثنيته وجمعه يمكن تأويلها على الجنس بأن زيداً أفضل من الرجال اثنين اثنين وجمعاً وجمعاً .

والله أعلم ...

---

(١) ينظر : همع الهوامع ٣ / ٢٠ .
(٢) ينظر : الهمع ٣ / ٢٠ .
(٣) ينظر : ألفية ابن مالك باب الفاعل .

## المسألة الثامنة

## الوصف بالمصدر

قال أبو البركات الأنبارى : " كان أبو عبيدة [١] ينشد قول حاجب ابن زرارة [٢] يوم جبلة :

شتان هذا والعناق والنوم .·. والمشرب البارد فى ظل الدوم [٣]

وكان الأصمعى [٤] ينكر عليه ويقول : ما ابن الصباغ وهذا ؟ وأين لأهل نجد دوم ؟ والدوم شجر المقل . وهو يكون بالحجاز ، وحاجب نجدى ، فأنى له دوم ؟ وكان الأصمعى ينشده :

فى الظل الدوم ، أى : الدائم كما يقال :رجل زور ، أى : زائر " [٥]

أورد أبو البركات الأنبارى هذه الرواية عن أبى عبيده وهى الإضافة فى ظل الدوم وأنكرها الأصمعى لأن قائل البيت نجدى ، والدوم وهو شجر المقل - يكون بالحجاز والرواية الصحيحة عند الأصمعى وفى الظّل الدوم . فالدوم مصدر وصف به وأوّل فى هذا النص باسم الفاعل أى الدائم وقيل على حذف مضاف أى ذو الدوم وقيل وُصِفَ بالمصدر نفه مبالغة كأن الظل هو الدوم أى الدوام والاستمرار مبالغة فى كماله ودوامه ، وكلمه الوصف بالمصدر ليست

---

(١) أبو عبيدة هو : معمر بن المثنى التيمى اللغوى البصرى ، أخذ عن يونس ،وأبى عمرو ، وأخذ عنه أبو عبيدة ، أبو حاتم ، والمازنى ، وصنف : مجاز القرآن وغيره. توفى سنة ٢٠٩ هـ . ينظر : بغية الوعاة ٢ / ٢٩٤ .

(٢ ) ترجمة الأبيات ص ٢٤٧ .

( ٣ ) البيت من الرجز وهو للقيط لا لحاجب بلفظ : والظل : الدوم . ينظر : مجاز القرآن لأبى عبيدة ١ / ٤٠٤ ، والمقتضب للمبرد ٤ / ٣٠٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٣٧ ، ٦٨ .

(٤ ) هو : حاجب بن زرارة بن عدس الدارمى التميمى من سادات العرب فى الجاهلية ، حضر يوم ( شعب جبلة ) من أيام العرب المعروفة قبل ١٩ أو ١٧ سنة من مولد النبى ﷺ وأدرك الإسلام وأسلم . توفى سنة ٣ هـ . الأعلام ٢ / ١٥٣ .

(٥ ) هو : عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن على بن أصمع البصرى اللغوى ، توفى سنة ٢١٦ هـ . البغية ٢ / ١٢ .



مقصورة على النعت فالخبر وصف وهى هنا نعت وقد تكون خبراً لأصبح مثل قوله تعالى : { قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا } [١] وقد يكون خبره عن المبتدأ مثل : محمد عدل .

وقد تناول النحويون هذه المسألة وبينوا أن المصدر يقع وصفاً وإليك البيان :

ففى الكتاب " ... وإن شئت رفعت هذا كله فجعلت الآخر هو الأول ، فجاز على سعة الكلام من ذلك قول الخنساء :

ترتع ما رتعت حتى إذا ادّكرت .·. فإنما هى إقبال وإدبار [٢]

فجعلها الإقبال والإدبار فجاز على سعة الكلام كقولك : فلانٌ صائم وليلك قائم " [٣] .

يؤخذ من نص سيبويه أنه يجوز الإخبار بالمصدر عن اسم العين مبالغة على سبيل المجاز والوصف بالمصدر يلتزم فيه الأفراد والتذكير وإن كان الموصوف أو المخبر عنه مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً .

ففى مجاز القرآن " أو يصبح ماؤها غوراً " [٤] . أى غائراً ، والعرب قد تصف الفاعل بمصدره ، وكذلك الاثنين والجمع على لفظ المصدر . . . وقال لقيط بن زرارة يوم جبلة :

شتان هذا والعناق والنوم

والمشرب البارد والظل الدوم [٥]

---

(١ ) سورة الملك من الآية ٣٠ .

(٢ ) البيت من البسيط وهو فى ديوان الخنساء ص ٤٨ ، وشرح الكافية للرضى ١ / ٢٥٤ .

(٣ ) كتاب سيبويه ١ / ٣٣٦ .

(٤ ) سورة الكهف من الآية ٤١ .

(٥ ) مجاز القرآن ١ / ٤٠٣ .

ولى المقتضب " ... وقال جل وعز : { قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا } فالمعنى - والله أعلم - غائراً ، فوضع المصدر موضع الاسم وقالت الخنساء :

ترتع ما غفلت حتى إذا ادكرت
فإنما هي إقبـــال وإدبـــار

فالمصدر فى كل هذا فى موضع الاسم وقال لقيط بن زرارة :

شأن هذا والعناق والنوم
والمشرب البارد والظل الدوم

يريد : الدائم " [1].

وقد بين المبرد أنّ الإخبار بالمصدر عن اسم العين على وجهين :

إما على حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه أو على المبالغة [2] .

فعلى قول لقيط السابق يكون المعنى : والظل ذو الدوم فحذف ذو وهو المضاف وأقيم المضاف إليه وهو الدوم مقامه أو يكون المعنى أنه جعل الدوم هو الظل نفسه مبالغة فى دوامه واستمراره وفى النص السابق ذكر المبرد تأويل الدوم باسم الفاعل أى الدائم فيكون على ثلاثة أوجه.

**الخلاصة**

وخلاصة القول فى هذه المسألة أن قول الشاعر فى الظل الدوم وقع فيه الدوم صفة للظل وفيه الوصف بالمصدر وقد نص العلماء وعلى أنه يجوز الأخبار بالمصدر أو الوصف به وذلك مؤول على ثلاثة تأويلات :

---

(١) المقتضب ٤ / ٣٠٥ .

(٢) ينظر : المقتضب للمبرد ٣ / ٢٣٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٢٤ ، وشرح الكافية للرضى ١ / ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، وارتشاف الضرب ٢ / ٦٣ ، ومغنى اللبيب ص ١٥٨ ، ١٨٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٣٧ ، ٦٨ ، وخزانه الأدب للبغدادى ص٣٠٥ ، ٣٠٦ .



١ - أن يكون على حذف مضاف والتقدير والظل ذو الدوم فيحذف ذو وهو المضاف و أقيم الدوم مقامه وهو المضاف إليه وعزاه أبو حيان [1] إلى المبرد .

٢ - أو يكون الدوم بمعنى الدائم فيؤول المصدر باسم الفاعل وعزاه أبو حيان [2] إلى الكوفيين .

٣ - أو يكون أخبر عن الظل بأنه الدوم أو وصفه بالدوم مبالغة فى دوامه واستمراره ، فكان الظل هو الدوم نفسه مبالغة على سبيل المجاز ، هذا على رويه الأصمعى وهى المتفق عليها ، وأما على رواية أبى عبيدة وهى والمُخْطَأة من الأصمعى فيكون ظل مضافاً والدوم مضافاً إليه .

الله أعلم ...

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب ٢ / ٦٣ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب ٢ / ٦٣ .

## المسألة التاسعة

### معنى ( بلى ) و ( نعم ) والفرق بينهما

قال أبو البركات الأنباري : " يحكي أن أبا بكر بن الأنباري [1] حضر مع جماعة من العدول ليشهدوا على إقرار رجل ، فقال أحدهم للمشهود عليه : ألا نشهد عليك ؟ فقال : نعم ، فشهد عليه الجماعة ، وامتنع ابن الأنباري وقال : إن الرجل منع أن يشهد عليه ، بقوله : نعم ؛ لأن تقدير جوابه : لا تشهدوا عليّ لأن حكم نعم أن يرفع الاستفهام ، ولهذا قال [2] ابن عباس في قوله تعالى : [ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ] [3] ولو أنهم قالوا : نعم لكفروا ، لأن حكم " نعم " أن يرفع الاستفهام ، فلو قالوا : نعم ، كان التقدير : نعم لست ربنا ، وهذا كفر . وإنما دل على إيمانهم قولهم بلى ؛ لأن معناها يدل على رفع النفي ، فكأنهم قالوا أنت ربنا لأن ألف صولة الذي في " ألست " [4].

ثم يرد أبو البركات الأنباري هذه الرواية عن أبي بكر بن الأنباري وفيها التفرقة بين نعم وبلى وأنها جواب فنعم حكمها يرفع الاستفهام فلو قال الرجل للشهود عليه نعم جوابا لقوله بعضهم له ألا نشهد عليك ؟ دليل على منع الشهادة عليه لأن تقدير جوابه لا تشهدوا علي ؛ لأن حكم نعم أن يرفع الاستفهام.

---

(١) هو : محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن الإمام أبو بكر بن الأنباري ، النحوي اللغوي ، توفي سنة ٣٢٨ هـ . البلغة ١ / ٢١٩ .

(٢) ينظر : قول ابن عباس في تنوير المقباس ص ٢٦١ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٢٢٦ ، والإتقان ٢ / ٢٦٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ١ / ٢٦٠ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٣ / ٢١٠ ، وكشف الظنون للكليبي ص ١٥٠ .

(٣) سورة الأعراف من الآية ١٧٢ .

(٤) نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري ص ٢٠٢ .



ومن هنا قال ابن عباس – رضي الله عنه – في قوله تعالى :{ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ } لو قالوا نعم لكفروا ؛ لأن حكم نعم رفع الاستفهام ، كأنهم قالوا : لست بربنا ، وهذا كفر ، والذي دل على إيمانهم قولهم : بلى ؛ لأن ( بلى ) معناها يدل على رفع النفي فكأنهم قالوا : أنت ربنا .

هذا وقد تناول النحويون هذه المسألة وبينوا معنى كل من بلى ونعم والفرق بينهما وإليك البيان :

في الكتاب : " وأما ( بلى ) فموجب به بعد النفي ، وأما نعم فعدة وتصديق للقول قد كان كذا فتقول نعم ... وإذا استفهمت فقلت أفعل ؟ أجب بنعم فإذا قلت ألست تفعل ؟ قال : بلى يجريها مجراها قبل أن تجيء الألف[1] .

يؤخذ من نص سيبويه الفرق بين نعم وبلى وأن نعم عدة وتصديق يجاب بها المثبت ومعنى عدة وتصديق أي يستعمل عند تارة وتصدقها تارة أخرى وليس المراد اجتماع العدة والتصديق .

يقول الفارسي : " والذي يريده ( سيبويه ) بقوله : عدة وتصديق أنه يستعمل عدة ويستعمل تصديقا وليس يريد أن التصديق يجتمع مع العدة ألا ترى أنه إذا قال : أتعطيني ؟ فقال : نعم كان عدة ولا تصديق في هذا وإذا قال : وقد كان كذا كذا فقلت نعم فقد صدقته ولا عدة في هذا [2] ويستمع إلى السيرافي وهو يشرح لنا معنى بلى فيقول : " أما بلى فلا تأتي إلا بعد جحد فتبطله سواء كان الجحد بعد حرف استفهام أو لم يكن وسواء كان بمعنى التقرير أو بمعنى الاستفهام متى وردت بلى حققت ذلك الشيء الذي وقع عليه الجحد ... فإذا قلت : لم يقم زيد أو أما يقم زيد ؟ فقلت بلى فقد قلت إنه قام [3] .

---

(١) كتاب سيبويه ٤ / ٢٣٤ .

(٢) الحجة لابن علي الفارسي ٤ / ٢٠ .

(٣) حاشية الكتاب سيبويه ٤ / ٢٣٤ .

وفى المقتضب : " وإنما الفصل بين ( بلى ) و( نعم ) أن ( نعم ) تكون جواباً لكل كلام لا نفى فيه وبلى لا تكون جواباً إلا لكلام فيه نفى : لو قال لك قائل أنت زيد ؟ لكان الجواب نعم ، وكذلك هل جاءك زيد ؟ وكذلك من يأتك تأته فتقول : نعم ولا يصح هاهنا بلى فإن نفى فقال : أما لقيت زيداً ؟ كان الجواب : بلى وكذلك الستَ قد ذهب إلى زيد ؟ وما أخذت منه درهما ؟ وأنت لا تعطى شيئاً ؟ فجواب هذا كله بلى ؟ "[1].

هذا وللعلامة الرضى كلام بديع فى الفرق بين ( نعم ) و( بلى ) أوضح مما تقدم يقول الرضى تعليقاً على قول ابن الحاجب فنعم مقررة لما سبقها " قوله : مقررة لما سبقها أى مثبتة لما سبقها من كلام خبري سواء كان موجبا نحو نعم فى جواب من قال زيد ، أى : نعم قام ، أو منفيا نحو : نعم فى جواب من قال ما قام زيد أى نعم ما قام ، كذا تقرر ما بعد حرف الاستفهام مثبتا كان نحو نعم فى جواب من قال أقام زيد أى نعم قام ، أو منفياً نحو نعم فى جواب من قال : أم يقم زيد أى نعم : لم يقم .

فنعم بعد الاستفهام ليست للتصديق ، لان التصديق إنما يكون للخبر فالأولى أن يقال هى بعد الاستفهام لإثبات ما بعد أداة الاستفهام نفياً كان أو إثباتاً ومن ثم قال ابن عباس – رضى الله عنهما – : لو قالوا فى جواب الست بربكم نعم لكان كفرا ، فيصح بهذا الاعتبار أن يقال لها حرف إيجاب أى إثبات ما بعد حرف الاستفهام ، لكن الأظهر فى الاستعمال أن يقال : الإيجاب فى الكلام للمثبت ، لا للنفى والمستفهم عنه "[2].

---

(١) المقتضب ٢ / ٣٣١ ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٤١ ، والمشكل ١ / ١٠١ ، ٣٠٦ ، وخزانة الأدب ٢ / ٤٠٣ ، والإيضاح لأبي البركات الأنباري ١ / ١٧٧ ، ٢٦٩ ، والإيضاح للمكودى ١ / ٨٢ ، ٥٧٠ ، والبحر المحيط ١ / ٤٤٩ ، ٥ / ٥٥ ، والدر المصون ٥ / ٣٢٦ ، ٥١٩ ، ٥٢٣ .

(٢) شرح الكافية للرضى ٤ / ٤٢٦ .



ثم تكلم الرضى عن تجويز بعضهم إيقاع ( نعم ) موقع ( بلى ) فقال : " وجوز بعضهم إيقاع ( نعم ) موقع ( بلى ) ، إذا جاءت بعد همزة داخلة على نفي لفائدة التقرير أى الحمل على الإقرار والطلب له ، فيجوز أن يقال فى جواب : ألست بربكم ... نعم لأن الهمزة للإنكار دخلت على النفى فأفادت الإيجاب ... فتكون نعم فى الحقيقة ، تصديقا للخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفى لا تقريراً لما بعد همزة الاستفهام ، فلا يكون جوابا للاستفهام ؛ لأن جواب الاستفهام يكون لما بعد أداته ... فالذى قاله ابن عباس رضي الله عنهما مبنى على كون نعم تقريراً لما بعد الهمزة ، والذى جوزه هذا القائل مبنى على كونه تقريراً لمدلول الهمزة مع حرف النفى فلا يتناقض القولان ، والدليل على ما قاله هذا القائل قول الشاعر :

أليس الليل يجمع أم عمرو ∴ وإيانا فذاك لنا تدان

نعم وأرى الهلال كما تراه ∴ ويعلوها النهار كما علانى

أى أن الليل يجمع أم عمرو وإيانا نعم "[1].

وأما ( بلى ) فيقول عنها الرضى أنها : " تنقض النفى المقدم ، سواء أكان ذلك النفى مجردا نحو : بلى ، فى جواب من قال : ما قام زيد : أى بلى قد قام أو كان مقرونا باستفهام فهي إذن ، لنقض النفى الذى بعد ذلك الاستفهام كقولة تعالى : { أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى } ، أى : بلى أنت ربنا "[2].

---

(١) المفصل للزمخشري ٢ / ٤٢٧ ، وينظر : وصف المباني للمالقي ص ١٥٧ ، ١٥٨ ، ٣٦٤ ، والإيضاح لمختصر بن مالك الخطي وهما من الوافر ، ينظر : المغني ص ٣٢٦ ، والشعر والشعراء ص ٤١٠ – تحقيق / أحمد شاكر – مطبعة البابي الحلبي بمصر ١٣٦٤ هـ .

(٢) شرح الكافية للرضى ٤ / ٤٢٨ .

ثم نقل الرضي عن بعض العلماء أنّ ( بلى ) تستعمل بعد الإيجاب وحكم على ذلك بالشذوذ [1].

فالمتقدمون [2] من النحاة يفرقون بين ( نعم ) و( بلى ) ولا يضعون أحدهما موضع الآخر ، ويخطئون من يستعمل ( نعم ) مكان ( بلى ) كما فعل أبو القاسم ابن الأنباري في رأس مسألتنا هذه ، وممن صرح بتخطئة استعمال نعم مكان بلى ابن مكي الصقلي في تثقيف [3] اللسان ، والحريري في [4] درة الغواص ، وابن الجوزي في تقويم [5] اللسان ، وأما المتأخرون [6] فقد أجاز كثير منهم وقوع ( نعم ) موقع ( بلى ) ووقوع ( بلى ) موقع ( نعم ) .

قال المالقي : " وقال جماعة من المتقدمين والمتأخرين منهم الشلوبين : إذا كان قبل النفي استفهام فإن كان على حقيقته فجوابه كجواب النفي المجرد وأن كان مراداً به التقرير فالأكثر أن يجاب بما يجاب به النفي رعيا للفظه ويجوز عند أمن اللبس أن يجاب بما يجاب به الإيجاب رعيا لمعناه " [7] .

**الخلاصة**

وخلاصة القول في هذه المسألة أن نعم وبلى حرفا جواب ويفرق بينهما بأن ( نعم ) عدة وتصديق كما قال سيبويه فإذا وقعت بعد طلب كانت عدة ،

---

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ٤ / ٤٢٨ .

(٢) ينظر : الكتاب ٤ / ٢٣٤ ، ومعاني القرآن للكسائي ص٧٥ ، والمقتضب ٢ / ٣٣١ ، والزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري ٢ / ٥٠ ، ٥١ ، والفروق اللغوية لأبي هلال العسكري ص ٥٧ ، والحجة لأبي علي الفارسي ٤ / ٢٠ .

(٣) ينظر : تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصقلي ص ٢٤٠ ، ٢٤١ .

(٤) ينظر : درة الغواص في أوهام الخواص ص ٢٦٠ ، ٢٦١ .

(٥) ينظر : تقويم اللسان لابن الجوزي ، وينظر : معاني الحروف للرماني ص ١٠٥ – تحقيق / عبد الفتاح شلبي – نهضة مصر سنة ١٩٧٣م ، وتصحيح التصحيف للصفدي ص ٥١٧ ، ٥١٨

(٦) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٢٤ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٤٢٧ .

(٧) المالقي ص ٣٣٦ ، وينظر : الجنى الداني ص ٤٢٢ ، وشرح درة الغواص للخفاجي ص ٢٤٣ ، ٢٤٤ .



وإذا وقعت بعد غير كانت تصديقا ، نفياً كان أو إيجاباً ، وأما ( بلى ) فهي للإيجاب بعد النفي ، حيث ترفع النفي وإذا رفعته فقد أوجبت نقيضه ، فهي توجب نقيض وذلك النفي المتقدم عليها ، ولا يصح أن توجب إلا بعد رفع النفي وإبطاله .

وأما نعم فإنما تبقى الكلام على إيجابه ونفيه لأنها وضعت لتصديق ما تقدم من إيجاب أو نفي من غير أن ترفع ذلك وتبطله . وهذا قول النحويين المتقدمين من البصريين .

وقد ذهب بعض المتأخرين إلى جواز أن تقع ( نعم ) موقع ( بلى ) وهو خلاف نص سيبويه ، وأحسن ما يحمل عليه كلام هذا المتأخر أن نعم إذا وقعت بعد نفي وقد دخل عليه استفهام فهي بمنزله بلى بعد النفي وكانت للإثبات لأن النفي إذا دخل عليه الاستفهام رد إلى التقرير وصار إيجاباً مثل قول الشاعر :

ألستم خير من ركب المطايا ∴ وأندى العالمين بطون راح [1]

وقول الشاعر :

أليس الليل يجمع .... ∴ .....اخ

وعليه لا يقع في جواب ما كان من ذلك إلا تصديق لفحوته كما يقع في جواب الإيجاب[2] .

---

(١) البيت لجرير يمدح عبد الملك بن مروان ، وهو من الوافر ، ينظر : ديوان جرير ص ٩٨ – تحقيق / الصاوي سنة ١٣٥٣هـ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٢٣ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٤٢٧ .

## المسألة العاشرة

**المخالفة في الإعراب بين المتعاطفين إذا عرف القراء بين النصب والجواز**

قال أبو البركات الأنباري : " روى أبو عمرو بن العلاء [1] أن ابن أبي إسحاق [2] سمع الفرزدق [3] ينشد :

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع

من المال إلا مُسْحَتاً أو مجلف[4]

فقال له ابن أبي إسحاق : على أي شيء ترفع : أو مجلف ؟

فقال : على ما يسوؤك ويسوؤني .

قال أبو عمرو : فقلت للفرزدق : أصبت ، وهو جائز على المعنى أي : أنه لم يبق سواه " [5] .

تكلم النحويون عن توجيه الرفع في قوله : مُجَلِّفٌ ، وكان القياس فيه ان يكون منصوباً عطفا على مسحتا ومن هنا قال ابن أبي إسحاق للفرزدق على أي شيء ترفع : أو مجلف ؟ وأما أبو عمرو بن العلاء فقد أجازه وقال للفرزدق أصبت والظاهر انه وجهه على أنه فاعل لفعل محذوف دل عليه الكلام السابق والتقدير أو بقي مُجَلِّفٌ لأن قوله : لم يدع إلا مسحتا ، معناه بقي مسحت ،

---

(١) أبو عمرو بن العلاء بن عمار عبد الله المازني النحوي المقرئ ، أحد القراء السبعة المشهورين ، توفي سنة ١٥٤ هـ . ينظر : بغية الوعاة للسيوطي ٢ / ٢٣١ .

(٢) هو عبد الله بن زيد بن اسحاق الحضرمي أبو بحر بن أبي إسحاق أحد الأئمة في القراءات والعربية مات سنة ١٢٧هـ . ينظر : بغية الوعاة للسيوطي ٢ / ٤٢

(٣) الفرزدق هو همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية بن عقال توفي سنة ١١٠ هـ الأعلام ٨ / ٩٣ .

(٤) البيت من الطويل وهو في ديوانه ص ٣٨٦ - تحقيق علي فاعور - دار الكتب العلمية - بيروت ، والاشتقاق لابن دريد ص ٥٠٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٢٨٢ ، واللسان ( سحت ) والمسحت بزنة اسم المفعول هو الستأصل الذي في كله ولم يبق منه شيء ، والمجلف : هو الذي ذهب أكثره وبقي منه شيء يسير . ينظر : اللسان ( سحت ) و ( جلف ) .

(٥) ( ب ) الأنباه ص ٢٢ ، ٢٨ .



وتأول هذا هو معنى قول أبي عمرو هو جائز على المعنى أي لم يبق سواه وقد ذكر النحويون للرفع توجيهات نحوية إليك بيانها :

فقد أورد الفراء هذا البيت في معاني القرآن مستشهدا به على أن سحت وأسحت بمعنى واحد ورد القول بان الرواية فيه برفع مسحت أو مجلف في معاني القرآن للفراء " وقال الفرزدق :

وعض زمان يابن مروان لم يدع

من المال إلا مسحتا أو مُجَلَّفُ

والعرب تقول : سحت وأسحت بمعنى واحد .

قال : [1] قيل للفراء : أن بعض الرواة يقول ما به من المال إلا مسحت أو مجلف قال ليس هذا بشيء حدثنا أبو العباس قال حدثنا محمد قال مر الفرزدق بعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي النحوي فأنشده هذه القصيدة

عرفت بأعشاش وما كدت تعرف حتى انتهى إلى هذا البيت ...

وعض زمان يابن مروان لم يدع

من المال إلا مسحت أو مجلف

فقال عبد الله للفرزدق : علام رفعت ؟ فقال له الفرزدق : على ما يسوءك " [2] .

يؤخذ من نص الفراء أن الرواية الصحيحة بنصب مسحت ورفع مجلف وأما الرفع لمسحت ومُجَلَّف في روايته الأخوة فإنه خلاف الرواية المشهورة وأن

---

(١) أي السجستاني : هو محمد بن المكرم يريد أن بعض الرواة استنكر الرواية التي أوردها الفراء ، ولعله عطف المرفوع على المنصوب فأنكر فرفا ليس فيه هذا خلاف فقال الفراء لا هذا ليس الرواية والرفع عطف وجيد : أو المرفوع : أو هو مجلف . ينظر : حاشية معاني القرآن للفراء رقم ٢ ج ٢ / ٢٨٢ .

(٢) معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، وينظر : طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي ١ / ٢٩ .

[illegible]

ويذكر صاحب توضيح المقاصد والمسالك عن ابن عصفور إجماعهما أنه لم يعرف له
وجها والصحيح أنه سائغ على ما بينته فلا وجه لمنعه . كما نقل عن يونس أنه لم
يعرف له وجها .

وقد وجه ابن السيد الرفع في مجلف على أربعة أوجه ونصه : " فأما
الرواية الأولى التي ذكرها أبو القاسم . وهي المشهورة . ففيها أربعة أقوال :

القول الأول : أن يكون ( مجلف ) مرفوعاً بفعل مضمر دل عليه ما يدع كأنه قال :
أو هي مجلف .

القول الثاني : قول الفراء : أن ( مجلف ) مبتدأ مرفوع وخبره محذوف كأنه
قال أو مجلف كذلك .

والقول الثالث : حكاه هشام عن الكسائي : أنه قال : تعطفه على الضمير في "
مسحت " .

القول الرابع : وحكاه في بعض كلام أبي علي الفارسي : أنه معطوف على
العض : قال : وهو مصدر جاء على صيغة المفعول كما قال جل وعز :
{ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ } [٥] كأنه قال : وعض زمان أو تجليف " [٦] .

---

(١) ينظر : كتاب الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد ص ٢٨٢ .
(٢) ينظر : حاشية الصبان ٢ / ٢٤١ .
(٣) ينظر : توضيح المقاصد ص ١٤٠ ، ١٤١ - تحقيق البجاوي - دار الفكر العربي - القاهرة
(٤) سورة سبأ من الآية ١٩ .
(٥) كتاب الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي ص ٢٨٢ ، ٢٨٣ - تحقيق د/ مصطفى
إمام - الدار المصرية للطباعة والنشر - القاهرة - الطبعة الأولى سنة ١٩٧٩م ، وقد أشار
المحقق إلى أن ابن السيد ذكر في إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل وجهاً خامساً وعزاه إلى
جماعة من المحققين وهو أن ( مجلف ) رفع على أنه خبر لمبتدأ مضمر أي علف . ينظر : حاشية
كتاب الحلل ص ٢٨٣ .



ونقل الأزهري [١] عن الكسائي قولاً آخر وهو أنه خبر لمبتدأ محذوف
تقديره أو هو مجلف فيكون الكسائي توجيهان ، وهناك رأي آخر للفارسي وهو
أنه فاعل لفعل محذوف أي بقي مجلف فيكون للفارسي [٢] توجيهان وخرج
الأنباري في الإنصاف الرفع على الاستئناف وجعله مبتدأ محذوف الخبر فقال :
" فرفع مجلف على الاستئناف فكأنه قال : أو مجلف كذلك وهذا كثير في
كلامهم " [٣] وأورد [٤] الشيخ محمد محيي الدين الأوجه الأربعة في رفع مجلف
التي وردت في كلام ابن السيد في شرح الجمل .

وقد اقتصر ابن [٥] يرى على أن ( مجلف ) فاعل لفعل محذوف أي لم
يبق مجلف والرضي أورد البيت في شرح [٦] الكافية ووجه الرفع على ثلاثة
أوجه تقدمت وهي كونه مبتدأ محذوف الخبر أي ومجلف كذلك أو خبراً لمبتدأ
محذوف أي هو مجلف أو عطفاً على عض .

## الخلاصة

وخلاصة القول في هذه المسألة أن رفع مجلف في بيت الفرزدق من
خطأ كعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ووصفه الزمخشري [٧] بأنه بيت لا
تزال الركب تصطك في تسوية إعرابه .

---

(١) ينظر : اللسان ( مسحت ) .
(٢) ينظر : شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٣٤٧ .
(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ١٨٨ البيت رقم ١١٣ المسألة ٢٣ .
(٤) ينظر : الانتصاف من الإنصاف ١ / ١٨٨ .
(٥) ينظر : شرح شواهد الإيضاح لابن برى ص ٢٨٠ - تحقيق دكتور / عبد مصطفى درويش -
إخراج : مجمع اللغة العربية سنة ١٤٠٥ هـ . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٣١ ،
١٠ / ١٠٣ .
(٦) ينظر : شرح الكافية ٢ / ٣٥٥ .
(٧) ينظر : خزانة الأدب للبغدادي ٥ / ١٤٦ .

وقال عنه [1] ابن قتيبة إنه ضرورة وقد اتعب أهل الإعراب فى طلب العلة ، ولم يأتوا بشىء يرتضى ومن ذا يخفى عليه من أهل النظر أن كل ما أتوا به تمويه واحتيال .

كما ذكر البغدادى [2] أن العلماء تكلفوا فى توجيهاته ومنهم من وَجَّهَهُ وقد جاء توجيه الرفع فى ( مجلف ) على النحو التالى :

١ – أنه فاعل لفعل محذوف تقديره ويقى ( مجلف ) وعزاه البغدادى إلى الخليل والفارسي فى إيضاح الشعر [3] ، وابن جنى فى المحتسب [4] .

٢ – أنه خبر لمبتدأ مرفوع تقديره أو هو ( مجلف ) وهو رأى ثعلب [5] وعزاه اللسان [6] إلى الكسائى.

٣ – أنه معطوف على غَضٌّ فى أول البيت وهو مصدر جاء على صيغه المفعول والتقدير وغض زمان أو ( تجليف ) وعزاه البغدادى [7] إلى الفارسى .

٤ – أنه مبتدأ حذف خبرة والتقدير أو ( مجلف ) كذلك وهذا الرأى تقدم فى كلام لابن السيد ، وأبى البركات الأنبارى وهو رأى الفراء كما تقدم .

٥ – أنه معطوف على الضمير المستتر فى ( مسحنا ) الذى هو نائب فاعل وهو رأى الكسائى كما تقدم فى كلام ابن السيد . والله أعلم ،،،

---

(١) ينظر : الشعر والشعراء ص ٣١٧ .

(٢) ينظر : خزانة الأدب ٥ / ١٤٦ .

(٣) ينظر : شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر للفارسى ص ٣٤٧

(٤) ينظر : المحتسب لابن جنى ٢ / ٣٦٥ .

(٥) ينظر : مجالس ثعلب ٢ / ٧٤٦ .

(٦) ينظر : اللسان ( مسحت ) .

(٧) ينظر : الخزانة ٥ / ١٤٧ .



## المسألة الحادية عشرة

## تكرير المعطوف مع ذكر حرف العطف وبدونه

## وما يفيده من المعنى

قال أبو البركات الأنبارى : " حكى الدورى [1] : كان أبو يوسف [2] يقع فى الكسائى [3] ، ويقول : أى شىء يحسن ؟ إنما يحسن شيئاً من كلام العرب ، فبلغ ذلك الكسائى ، فالتقيا عند الرشيد ، وكان الرشيد يعظم الكسائى لتأديبه إياه ، فقال أبى يوسف : يا يعقوب : أيش تقول فى رجل قال لامرأته : أنت طالق طالق طالق ؟ قال : واحدة : فإن قال لها : أنت طالق أو طالق أو طالق ؟ قال واحدة ، قال : فإن قال لها : أنت طالق ثم طالق ثم طالق ؟ قال واحدة . قال : فإن قال لها : أنت طالق وطالق وطالق ؟ قال : واحدة

قال الكسائى : يا أمير المؤمنين : خطأ يعقوب فى الثنين وأصاب فى الثنين ، أما قوله : أنت طالق طالق طالق فواحدة ، لأن الثنين الباقيين تأكيد ، كما تقول : أنت قائم قائم ، وأنت كريم كريم كريم ، وأما قوله : أنت طالق أو طالق أو طالق ، فهذا شك فوقعت الأولى التى تيقن ، وأما قوله : أنت طالق ثم طالق ثم طالق ، فثلاث ، لأنه نسق ، وكذلك قوله : أنت طالق وطالق وطالق " [4] .

---

(١) الدورى هو : أبو عمر بن حفص بن عمر الدورى البغدادى المقرئ الضرير ، وتوفى سنة ٢٤٦ هـ . ينظر : اللباب فى الأنساب لابن الأثير ١ / ٤٢٨ .

(٢) أبو يوسف هو : يعقوب بن إبراهيم الأنصارى الفقيه المعروف صاحب كتاب الخراج ، وتوفى سنة ١٨٣ هـ . ينظر : النجوم الزاهرة ١ / ١٠٨ .

(٣) هو : على بن حمزة بن عبد الله بن عثمان الإمام أبو الحسن الكسائى ، توفى بالرى سنة ١٨٩ هـ . البغية ٢ / ١٦٢ .

(٤) نزهة الألباء ص ٦٢ ، ٦٣ .

هذه مسألة فقهية نحوية تتعلق بالواو وثم وهما من حروف العطف ، والواو – كما هو معروف عند الجمهور – لمطلق الجمع ، تقول : جاء محمد وعلى .

فالواو أفادت مجيئهما فقط ، وقد يكونان جاءا معاً ، وقد يكون محمد جاء أولاً ، وقد يكون علىّ ، فلا يفهم من الواو إلا مجيئهما .

وأما ثم فهى للترتيب والتراخى ، تقول : جاء محمد ثم على أى أن محمداً جاء أولاً وبعد مدة جاء على بعده .

والمسألة التى معنا اشتملت على صيغ أربع من صيغ الطلاق ، إحداها : بدون حرف من حروف العطف وهى : أنت طالق طالق طالق ، وقد حكم عليها أبو يوسف بأنها تقع طلقة واحدة ، ولم يعلل لذلك ، كما حكم على الصيغ الثلاث الباقية بأنها تقع طلقة واحدة : أنت طالق وطالق وطالق ، وأنت طالق ثم طالق ، وأنت طالق أو طالق أو طالق ، وهذا حكم بدون تعليل .

وأما الكسائى فقد حكم على الصيغة الأولى : أنت طالق طالق طالق بأنها طلقة واحدة ؛ وذلك لأن ما بعدها تأكيد لهما ، كقولك : أنت كريم كريم كريم ، وكذلك الصيغة الثانية : أنت طالق أو طالق أو طالق حكم عليها بأنه واحدة ؛ وذلك لأن ( أو ) للشك فوقعت الأولى المتيقنة ، وأما الصيغتان الأخريان فتقع كل واحدة منهما ثلاثاً ؛ وذلك لأنه نسق ، والكلام فى المسألة كما يلى :

ففى المدونة الكبرى للإمام مالك : " عن أبى القاسم : سألت مالكاً عن رجل قال لامرأته : أنت طالق وأنت طالق ، وأنت طالق ، فوقف عنها



مالك – وكأن الذى رأيته يريد بقوله إنه لا ينويه [1] فى ذلك وأنها ثلاث وهو رأيى " [2] .

وفى المدونة أيضاً : " قلت : أرأيت إن قال لها : أنت طالق وأنت طالق وأنت طالق ، قال : سألت مالكاً عنها فقال : فيها إشكال وأرى أنها طالق ثلاثاً ، قال : فقلت لمالك : فإن قال لها : أنت طالق ثم أنت طالق ثم أنت طالق ، قال هذه بينة لا ينوّى ، وهى ثلاث البتة ، وأنا أرى أنه إذا قال : أنت طالق وأنت طالق وأنت طالق أنه لا ينوى ، ويكون ثلاثة تطليقات " .

ففى هذين النصين تأكيد للكسائى بأن الطلاق يقع ثلاثاً إذا كان بالواو أو ثم ؛ لأنهما حرفا عطف يفيدان التعدد والمغايرة .

وقد نقل الحافظ صلاح الدين بن خليل بن كيكلدى العلائى كثيراً من المسائل التى فيها صيغ مثل الصيغ المتقدمة .

ففى الفصول المفيدة فى الواو المزيدة ورد فصل فى مسائل فقهية تخرج على أن الواو للجمع المطلق أو للترتيب .

فمنها : إذا قال لغير المدخول بها : أنت طالق وطالق وطالق فمذهب الحنفية والمشهور من مذهب الشافعى : أنه لا يقع عليه إلا طلقة واحدة " [3] .

ففى هذا النص تأييد لأبى يوسف بأن هذه الصيغة تقع واحدة فى غير المدخول بها ، والحقيقة أن الصيغ التى فى نص المسألة ليس فيها قيد الدخول ،

---

(١) نوّاه يُنوّيه تنويةً إذا وكله إلى نيته ، والمعنى لا ينويه فى التأكيد أى لا يوكله إلى نيته إذا قال : أردت التأكيد ؛ لأن التأكيد يأتى فيه بغير الواو غالباً ، والواو ظاهر فى التعدد ومثله لا يعتبر فيه النية .

(٢) المدونة ٣ / ٩ رواية الإمام سحنون التنوخى عن الإمام عبد الرحمن بن القاسم – مطبعة السعادة سنة ١٣٢٣ تصوير دار صادر .

(٣) الفصول المفيدة فى الواو المزيدة للحافظ صلاح الدين بن خليل بن كيكلدى ص ٩٧ – تحقيق الدكتور / حسن موسى الشاعر – دار البشير – عمان – الأردن – الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠م .

أو عدم الدخول ، بل هي مطلقة ، والغالب إذا اطلقت أن تكون فى المدخول بها ، وعليه فحكم أبي يوسف بأنها واحدة لا يؤيده هذا النص ، بل يؤيد حكم الكسائى القائل بأن هذه الصيغة تقع ثلاثاً ، بل إن الحافظ صلاح الدين نقل فى غير المدخول بها إذا قال لها : أنت طالق وطالق وطالق ، أنه يقع ثلاثاً ، وفى هذا تأييد صريح لرأى الكسائى ، وفى الفصول المفيدة : " وذهب آخرون منهم إلى أنها تطلق ثلاثاً فى هذه الواو ، وهو مذهب أحمد بن حنبل ، والليث بن سعد ، وابن أبي ليلى ، واختاره ابن الحاجب من المالكية ، وحكاه بعض الأصحاب قولاً قديماً للإمام الشافعى .

وبعضهم ذكره وجهاً أيضاً ، وهؤلاء ماخذهم أن الكلام كله فى حكم جملة واحدة ؛ لأن الواو تقتضى المعية ، بل لا فرق بين قوله : أنت طالق ثلاثاً ، وبين الصورة الأخرى بالعطف بالواو " (١) .

ومعنى أن الكلام كله فى حكم جملة واحدة أن قولك : أنت طالق وطالق وطالق فى حكم أنت طالق ثلاثاً .

وفى الفصول المفيدة أيضاً : " إذا قال للمدخول بها : أنت طالق أنت طالق أنت طالق ، ونوى التاكيد الأولى لم يقع عليه غيرها ، ويقبل منه دعوى نية التاكيد ، فإن كان ذلك بـ ( الفاء ) أو بـ ( ثم ) لم يقبل منه نية التاكيد ولا تنفعه ، ويقع عليه الثلاث .

وإن كان العطف بالواو ، وقال ابن القاسم توقف عنها مالك وقال فى السق بالواو إشكال قال : ورأيت الأغلب على رأيه أنها مثل ( ثم ) ولا يُنوّى وهو رأيي " (٢) .

ففى هذا النص تأييد لرأى الكسائى القائل : إذا قال لها أنت طالق وأنت طالق وأنت طالق ، أو قال لها : أنت طالق ثم أنت طالق ثم أنت طالق ،

---

(١) الفصول المفيدة فى الواو المزيدة ص ٩٨ .

(٢) الفصول المفيدة ص ٩٨ .



وقع ثلاثاً ، لأن ( ثم ) و( الواو ) للنسق لا للتأكيد ولا للشك و( الواو ) تفيد التعدد و ( ثم ) كذلك .

**الخلاصة**

وخلاصة الأمر فى هذه المسألة أن الصيغتين الأوليين ( أنت طالق طالق طالق – أنت طالق أو طالق أو طالق ) يقعان طلاقاً واحداً ، وذلك للتأكيد فى الأولى والشك فى الثانية فناخذ بالمتيقن وهو الأولى .

وأما الصيغتان الأخريان ( أنت طالق وطالق وطالق – أنت طالق ثم طالق ثم طالق ) فتقع كل واحدة منهما ثلاثاً ، وذلك لأن حرفى العطف ( الواو ) و( ثم ) يفيدان التعدد والمغايرة ، و ( الواو ) لمطلق الجمع و ( ثم ) للترتيب والتراخى كما هو رأى جمهور النحاة .

وبذلك يكون رأى الكسائى هو الصواب فى الصيغ الأربع .

والله أعلم ،،،

## المسألة الثانية عشرة

## النصب على الاختصاص

قال أبو البركات الأنباري : " ذهب عامة أهل الكوفة إلى أن المخاطب في قوله ﷺ : " سلمان منا أهل البيت " [1] على هذا انتصب أهل البيت ؟ فقال : انتصبوا على الاختصاص ، والتقدير : أعني أهل البيت " [2].

أورد ابن الأنباري هذه الرواية عن ابن الكاظم ، وفيها أن قول الرسول ﷺ : " سلمان منا أهل البيت " نصب أهل البيت على الاختصاص ، والتقدير : أعني أهل البيت ، وهذا رأي سيبويه والجمهور ، وأما الأخفش فيرى أن أهل بدل من الضمير في ( منا ) .

وقد تكلم النحويون عن الاختصاص والعامل فيه والفرق بينه وبين النداء ووجهوا النصب في أهل البيت في الحديث السابق وإليك البيان :

في الكتاب ذكر سيبويه أن الاختصاص يجري على ما يجري عليه النداء في النصب فقط ، ولا يظهر معه حرف النداء كما في المنادى كما بين أن ناصبه مضمر لا يظهر لأنهم اكتفوا فيه بعلم المخاطب فلم يظهروه .

في الكتاب – هذا باب من الاختصاص يجري على ما يجري عليه النداء – : " فيجري اللفظ على موضع النداء نصباً ، لأن موضع النداء نصب ، ولا تجري الأسماء فيه غيرها في النداء ، لأنهم لم يُظهروها على حروف النداء ، ولكنهم أجروها على ما جاز عليه النداء .

---

(١) ابن الكاظم هو : أبو البركات المبارك بن كاظم بن عبد بن يعقوب النحوي البغدادي كان بارعاً في علم العربية أخذ عن أبي القاسم عبد الواحد ، توفي ٥٥٨ هـ . ينظر : هدية العارفين للبغدادي ٢ / ٤٠٦ .

(٢) الحديث في فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي ٤ / ١٠٦ رقم ٤٩٩٦ – دار الكتب العلمية بيروت – ط أولى .

(٣) زهر الآداب ص ٢٨٢ .



وذلك قولك : إنا معشرَ العرب نفعل كذا وكذا كأنه قال : أعني ، ولكنه نصب لا يظهر ولا يستعمل كما لم يكن ذلك في النداء لأنهم اكتفوا بعلم المخاطب " [1].

ثم ذكر سيبويه أن من أغراض الاختصاص المدح والذم والترحم مثل : نحن العرب أقرى الناس للضيف ، والتعظيم مثل : إنا معشر الصعاليك لا قوة لنا على المروءة .

ولم يعرض سيبويه للحديث : سلمان منا أهل البيت ، ولكنه قال : " وأكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب : نحو فلان ، ومعشر معشاً ، وأهل البيت ، وآل فلان " [2].

يؤخذ من هذا النص أن أكثر الأسماء التي تنصب على الاختصاص نحو فلان ... الخ ، وعليه فأهل البيت في الحديث منصوب على الاختصاص على رواية النصب ، وقد وجه النصب على الاختصاص أيضاً أبو البركات الأنباري في الإنصاف [3].

وأما السهيلي في الروض الأنف فقد وجه النصب في الحديث على الاختصاص وعزاه إلى سيبويه ، كما وجه رواية الجر في الحديث على البدل وعزاه للأخفش .

في الروض الأنف : " سلمان منا أهل البيت ، بالنصب على الاختصاص أو على : إضمار أعني ، وأما الخفض على البدل فلم يره سيبويه

---

(١) الكتاب ٢ / ٢٣٢ .

(٢) الكتاب ٢ / ٢٣٦ .

(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين ٢ / ٧٦٩ .

مختاراً من مجلس الحكام ولا من مجلس الوزراء ، والذي في عادة البلدان وأعرافه
والمعقول ، (٢).

وقال قاضي القضاة : « وإذا ادعى الوكيل الوديعة ، والمدعي عليه الإنصاف
عند مجلس ، وأقام على الوكيل من يشهد عند الإنصاف ، قال : والمدعي
يقول لم يرد إليه شيئاً ، وأن يرد إليه شيء وعاد بعض المسافة والمعقول
الوديعة فالقول قول الإنصاف ، وعليه اليمين والإنصاف » (٣).

**الخلاصة**

والخلاصة في هذه المسألة أن القول الوديعة في رواية المدعي في
مقابلة مضمون على الإنصاف في أحد قولي الوديعة ، أو أنه القول
الوديعة ، ولا يكلف القول المدعي في الإنصاف وذلك والله أعلم المقصود
بالمسألة هنا ، وأما رواية أنه القول الوديعة في (مصر) كما
قال الإنصاف ،،،

---

(١) الذخيرة المالكية ٩ / ٣٢٤.

(٢) انظر المقنع مع شرح الشرح الكبير ٤ / ٦٠٩ بتحقيقنا رقم ١٩٩٩.



**المسألة الثالثة عشرة**

**إثبات اليد في الضمن المضمر المشكوك - رفعاً ووجراً -**

**بين الأصل والعرف**

قال أبو الوليد الباجي : « قال يونس (١) كان أبو عمرو بن العلاء
أحد القراء السبعة قاضياً للعرب ، وكان عبد الله بن أبي إسحاق والحسن (٢) بن عمر
بن فضل قاضيان على العرب وكان يونس ابن أبي إسحاق البصري مولى وهو سواء
في بني عبد شمس بن عبد مناف ، وكان يزيد كاتباً على القرى ، ويتكلم في
الشعر ، فقال فيه الفرزدق :

فلو كان عبد الله مولى هجوته

ولكن عبد الله مولى مواليا (٣)

فقال ابن أبي إسحاق : والله لقد علمت أيضاً في قوله : مولى موالياً وكان
يرى أن الولاء : مولى موالٍ » (٤).

ثم ذكر أبو الوليد الباجي هذه المسألة التي حصل فيها بين أبي إسحاق
والفرزدق في أمر صرفه ، فاقتضى الموضوع أن أقابله بالمسألة
وتوالي الوديعة والإنصاف الذي فيها

والظاهر أن أبا الوليد الباجي يريد هذه المسألة والله أعلم وأحكم
وتوجهت في المسألة قولين في أن الفرزدق أو يتكلم ، وإذا خالف أكثر العرب ،

---

(١) يونس هو : أبو عبد الله يونس بن حبيب الضبي مولاهم البصري أبو عبد الرحمن ، ولد سنة ٩٠ هـ ، كان
يأخذ النحو عن الخليل بن أحمد وعن طبقته ، توفي سنة ١٨٢ هـ ، وقيل سنة ١٨٣ هـ ، وقيل
غير ذلك انظر سير ٧ / ٥٠٤.

(٢) الحسن بن عمر بن فضل أبو علي ، تولى قضاء بغداد ، وكان فقيهاً ورعاً ، وكان يحفظ ، ولد
في أيام المنصور بن بغداد ، وتوفي سنة ١٨٩ هـ ، انظر ٩ / ٢٩٦.

(٣) البيت من مخلوط وهو قبل في هجو الوليد بن يزيد ، انظر ٢ / ٢٨٦ ، والمقتضب ٢ / ٩٦.

(٤) قول أبي الوليد الباجي في المنتقى ٧ / ٢٢٤.

حيث حذف التنوين فى حالتى الرفع والجر فأكثر العرب يثبتون التنوين فى حالتي الرفع والجر واليك البيان :

فقد ذكر سيبويه فى الكتاب أن إثبات الياء فى بيت الفرزدق ضرورة شعرية ، وحكى عن يونس جواز إثبات الياء فى حالتي الرفع والنصب .

ففى الكتاب : " فأما يونس فكان ينظر إلى كل شئ من هذا إذا كان معرفة كيف حال نظيره من غير المعتل معرفة فإذا كان لا ينصرف لم يصرف يقول : هذا جَوَارِي قد جاء ، ومررت بجواري قبل . وقال الخليل : هذا خطأ لو كان من شأنهم أن يقولوا هذا فى موضع الجر لكانوا خلقاء أن يلزموه الرفع والجر ، إذ صار عندهم فى منزلة غير المعتل فى موضع الجر ، ولكانوا حلقاء أن ينصبوها فى النكرة إذا كانت فى موضع الجر ، فيقولون : مررت بجواريَ قبل ، لأن ترك التنوين فى ذا الاسم فى المعرفة والنكرة على حال واحدة .

ويقول يونس للمرأة تسمى بقاض : مررت بِقاضيِ قبل ، مررت باعْمِي منك ، فقال الخليل : لو قالوا : هذا لكانوا خلقاء أن يلزموها الجر والرفع ، كما قالوا حين اضطروا فى الشعر فأجروه على الأصل .

قال الشاعر الهذلى :

أبيت على مَعَارِيَ واضحات ∴ يهِنَّ مُلَوَّبَ كدم العباط [1]

وقال الفرزدق :

فلو كان عبد الله مَوْلَى هجوته

ولكن عبد الله مولى موالِيا [2]

---

(١) البيت من الوافر وهو فى ديوان الهذليين ٢ / ٢٠ ، والمعارى جمع معرى وهو الفراش وقيل أجزاء الجسم التى تعرى ، الواضحات أى : البيض ، والملوب هو الذى عليه الملاب وهو نوع من الطيب فارسى ، العباط : جمع عبيط وعبيطة وهى الناقة تنحر لغير علة ، والشاهد فى البيت إجراء معارى فى حال الجر مجرى السالم للضرورة الشعرية .

(٢) البيت من الطويل وليس فى ديوان الفرزدق .



فلما اضطروا إلى ذلك فى موضع لابد لهم فيه من الحركة أخرجوه على الأصل " [1].

يؤخذ من نص الكتاب أن يونس - رحمه الله - يثبت الياء فى الاسم المنقوص جمعا متناهيا أو مصغرا فى حالتي الجر والنصب و يعامله معاملة الصحيح وأما الخليل فقد خطأ رأى يونس مستدلا بأنه لو كان الأمر كما قال يونس لأثبتوا الياء فى الرفع كما أثبتوها فى الجر ولنصبوها فى النكرة إذا كانت فى موضع الجر لأن ترك التنوين فى الاسم المنقوص الذى على صيغة منتهى الجموع فى النكرة والمعرفة على حد سواء .

فإذا اضطروا أثبتوا الياء للضرورة والمبرد [2] تبع الخليل ومن وافقه فى أن إثبات الياء فى بيت الفرزدق للضرورة الشعرية وتبعهم أبو حيان فى الارتشاف [3] وأورد البيت فى باب الضرائر .

وفى شرح المفصل لابن يعيش : " وكان يونس وعيسى وأبو زيد والكسائى فيما حكاه أبو عثمان ينظرون إلى جوار ونحوه من المنقوص فما كان له نظير من الصحيح مصروف صرفوه ، وما لم يكن نظيره مصروفاً لم يصرفوه ، وفتحوه فى موضع الجر كما يفعلون فى غير المعتل ويسكنونه فى موضع الرفع خاصة .

قال الفرزدق :

فلو كان عبد الله مَوْلَى هجوته

ولكن عبد الله مولى موالِيا

---

(١) كتاب سيبويه ٣ / ٣١٢ ، ٣١٣ .

(٢) ينظر : المقتضب ١ / ٢٨١ ، والخصائص ١ / ٦ .

(٣) ارتشاف الضرب ٣ / ٢٧٩ .

فتتبع في موضع الجر وهو قول أهل بغداد ، والصرف قول الخليل وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء وابن أبي إسحاق وسائر البصريين "(١).

وقد (٢) وصف العلامة الرضي حذف الياء في جواز وشبهه وقد موال بالأكثر كما وصف إثبات الياء بالقلة وعزاه للكسائي وأبي زيد وعيسى ابن عمر .

وعليه فقول القرزدق " مولى موالي " ليس بخطأ بل قليل وفي الخزانة للبغدادي : ... بعض العرب يجر نحو ( جوار ) بالفتحة فيقول : مررت بجواري كما قال القرزدق " مولى مَوالِيا " بإضافة موالي إلى مولى والألف للإطلاق ، جمهور العرب يقول : مررت بجوار : مولى موال ، بحذف الياء و التنوين في الجر والرفع . وأما في النصب عندهم (٣) فلا تحذف الياء بل تظهر الفتحة عليها نحو رأيت جواري . والمراد بجوار : ما كان جمعاً على هذا الوزن معتل اللام "(٤).

وفي الخزانة أيضاً " ... ونحو جوار حكمه حكم قاض رفعا ، وجرا على الإعراب وحكم ضوارب نصباً ، وقيل نصباً وجرّاً . وبهذا سقط اعتراض ابن أبي إسحاق على القرزدق في قوله .

ولو كان عبد الله مَوْلَي هجوته ∴ ..... البيت "(٥)

---

(١) شرح المفصل ١ / ٦٤ .

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضي ١ / ١٥٢ ، ١٥٣ ، وينظر : الارتشاف ١ / ٤٤٧ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(٣) في الأصل : عندها .

(٤) الخزانة للبغدادي ١ / ٢٣٥ ، ٢٣٦ .



## الخلاصة

وخلاصة الكلام في هذه المسألة أن إثبات الياء في الجمع المنقوص في حالة النصب وحذفها في حالتي الجر والرفع رأي جمهور النحويين وأما إثباتها في حالتي النصب والجر ومعاملته معاملة الاسم الصحيح فهو رأي يونس بن حبيب وعيسى بن عمرو وأبي زيد والكسائي .

وبناءً على هذا الرأي فإن القرزدق لم يُخطِئ وإن كان إثبات الياء في حالة الجر قليلاً .

والله أعلم ...

## المسألة الرابعة عشرة

### علة البناء في ( قطام وحذام )

في ترجمة ابن الشجري [1] قال الأنباري : " ولقد حكى يوماً قول أبي العباس المبرد في بناء ( حذام وقطام ) أنه اجتمع فيه ثلاث علل : التعريف والتأنيث والعدل [2] ، فعلتيه يجب منع الصرف ، وبالثالثة يجب البناء ، إذ ليس بعد منع الصرف إلا البناء [3] ، فقلت له [4] : هذا التعليل ينتقض بقولك : أذربيجان ، فإنه فيه أكثر من ثلاث علل ، ومع هذا فليس بمبني ، بل هو معرب غير منصرف ، فقال الشريف [5] : هكذا قيل ، وهكذا قيل عليه " [6] .

أورد أبو البركات الأنباري هذه الرواية عن ابن الشجري عن المبرد ، وكيف ردّ أبو البركات على ابن الشجري بقوله : هذا التعليل ينتقض بقولك : أذربيجان ، فإنه فيه أكثر من ثلاث علل ، ومع هذا فليس بمبني بل هو معرب غير منصرف .

وقد تكلم النحويون في هذه المسألة وأبدوا أبا البركات في رده على ابن الشجري ، وبينوا أن بناء مثل : ( حذام وقطام ) ، ليس لثلاث علل ، والجدير بالذكر أن ابن الشجري لم يوافق المبرد على ذلك بدليل أنه رد عليه كما سيأتي ، وإليك البيان :

قال الخصائص : " فأما قول من قال : إن الاسم الذي اجتمع فيه سببان من أسباب منع الصرف فمنعه إذا انضم إلى ذلك ثالث امتنع من

---

(١) هو : هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الشريف العلوي أبو السعادات ابن الشجري . المتوفى سنة ٥٤٢ هـ . البغية ٢ / ٣٢٤ .

(٢) ينظر : المقتضب ٣ / ٣٦٨ ، والمنصف ١ / ١٠٠ .

(٣) ينظر : المقتضب ٣ / ٣٦٤ ، وقال المبرد في المقتضب : ولما كان المؤنث معدولاً عما لا ينصرف حمل على ما لا ينصرف " .

(٤) لعل القائل هو : أبو البركات الأنباري .

(٥) الشريف هو ابن الشجري نفسه .

(٦) نزهة الألباء ص ٣٠١ .



الإعراب أصلاً فقاسد عندنا من أوجه : أحدها : أن سبب البناء في الاسم ليس طريقه طريق حديث الصرف وترك الصرف ، إنما سببه مشابهة الاسم للحرف لا غير ، وأما تمثيله ذلك بمنع إعراب ( حذام وقطام ) ، وبقوله فيه : إنه لما كان معدولاً عن حاذمة وقاطمة ، وقد كانتا معرفتين لا ينصرفان ، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب البتة ، لاحق في الفساد بما قبله ؛ لأنه منه وعليه حذاه .

وذلك لأن علة منع هذه الإعراب إنما هو شيء أتاها من باب : نزال ونزال ، ثم شبهت ( حذام وقطام ورقاش ) بالمثال ، والتعريف ، والتأنيث بباب ( دراك ونزال ) على ما بيناه هناك ، فإما أنه لأنه ليس بعد منع الصرف إلا رفع الإعراب أصلاً فلا " [1] .

يؤخذ من نص الخصائص أن بناء مثل :- ( حذام وقطام ) للمشابهة في الوزن والعدل بينهما وبين ( دراك ونزال ) وهما اسما فعل أمر معدولان عن : أدرك وانزل ، وأسماء الأفعال مبنية لشبهها بالحرف في كونها تؤثر ولا يؤثر فيها ، ويقول الشيخ خالد الأزهري : " واعلم أن التشبيه بـ ( نزال ) فيما ذكر إنما يتم على مذهب المبرد [2] ، فإنه يقول : نزال معدول عن مصدر معرفة مؤنث ، وبنى لتضمنه معنى لام الأمر ، وظاهر كلام سيبويه [3] أنه معدول عن نفس الفعل فيكون التشبيه في العدل والوزن " [4] .

ثم يزيد ابن جني المعنى توضيحاً في الرد على المبرد فيقول : " ومما يفسد قول من قال : إن الاسم إذا منعه السببان الصرف فإن اجتماع

---

(١) الخصائص لابن جني ١ / ٨١ ، ٨٢ .

(٢) المقتضب ٣ / ٣٦٣ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣ / ٢٧٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ١١ - طبع حيدر آباد - الأولى .

(٤) التصريح بمضمون التوضيح للشيخ/ خالد الأزهري ٢ / ٢٢٥ .

الثلاثة فيه ترفع منه الإعراب ، أن نجد في كلامهم في الأسماء ما يجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف وهو مع ذلك معرب غير مبني ، وذلك كعمرة سميها بأذربيجان ، فهذا اسم قد اجتمعت فيه خمسة موانع وهي : التعريف والتأنيث والعجمة والتركيب والألف والنون ، وكذلك إن عنيت بأذربيجان البلدة والناحية ، لأن البلد فيه الأسباب الخمسة وهو مع ذلك معرب كما ترى ، فإذا كانت الأسباب الخمسة لا ترفع الإعراب فالثلاثة أحرى بألا ترفعه »[1] .

وابن الشجري تبع ابن جني وزاد على المبرد أيضاً في أماليه[2] ، والعكبري تبع ابن جني وقرر أن الاسم ولو اجتمعت فيه خمس علل فهو ممنوع من الصرف فقط ، ففي اللباب : « مسألة لا تمنع العجمة الاسم من الصرف إلا مع التعريف ولو اجتمع في الاسم أكثر من علتين وذلك نحو : أذربيجان ، فإن فيها خمس علل : التعريف والعجمة والتأنيث والتركيب والألف والنون وإنما كان »[3] .

وفي شرح الكافية للرضي : « قال المبرد فيها ( يعني حذام ) ثلاثة أسباب : التأنيث والعدل والعلمية ، قال : بسحر يسلب الاسم بعض التمكن ، فيستحق بالثلاثة زيادة السلب ، وليس بعد منع الصرف إلا البناء ، وفي قوله نظر ، وذلك لأنه لم يقع دليل - كما ذكرنا - على عدلها ، ولا على علمية

---

( ١ ) الخصائص ١ / ١٨١ .

( ٢ ) ينظر : الأمالي الشجرية ٢ / ١١٥ .

( ٣ ) اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ١ / ٥١٦ - تحقيق عبد الإله نبهان - دار الفكر - دمشق ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٥٣ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص ١٣١ ، ١٣٢ - تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الأنصار بالقاهرة - الطبعة ١٣٩٨ هـ .



المصادر ، ولا على علمية جميع الأوصاف ... ولو سلمنا اجتماع الثلاثة فهو منقوض بنحو : أذربيجان ، فإن فيه أكثر من مسجد وبنحو : عمر ، إذا سمي به مؤنث فإنه إذاً معرب انتفاءً مع اجتماع التأنيث فيه والعدل والعلمية »[1] .

ونقل الأشموني في شرحه على الألفية[2] العلة في بناء علل ( حذام وقطام ) وهي كالآتي :

أ - شبهه بـ ( نزال ) وزناً وتعريفاً وعدلاً وتأنيثاً .

ب - لتضمنه معنى هاء التأنيث .

جـ - لتوالي العلل وليس بعد منع الصرف إلا البناء وعزاه إلى المبرد ، ونقل الصبان[3] أن زيادة العلل في الممنوع من الصرف مجوز للبناء لا موجب .

## الخلاصة

وخلاصة الكلام في هذه المسألة أن سبب البناء في (حذام وقطام) مشابهتهما في الوزن والعدل لـ ( نزال ودراك ) فهما اسما فعل معدولان عن ( انزل ، وأدرك ) ، و ( قطام ، وحذام ) معدولان عن : قاطمة وحاذمة ، وقيل : سبب البناء مشابهة نزال وزناً وتعريفاً وعدلاً وتأنيثاً ، وقيل : لتضمنه معنى هاء التأنيث ، وأما ما ذهب إليه المبرد من أن سبب البناء الزيادة على علتين من علل منع الصرف ، لأن في الكلمة ثلاث علل : التعريف والتأنيث والعدل ، فبعلتين منهما وجب منع الصرف ، وبالثالثة يجب البناء - فهذا الرأي

---

( ١ ) شرح الكافية للرضي ٣ / ١١٤ .

( ٢ ) ينظر : شرح الأشموني على الألفية ٣ / ٢٦٨ .

( ٣ ) ينظر : حاشية الصبان على الأشموني ٣ / ٢٦٨ .

مردود عليه منقوض بنحو : أذربيجان ، فإنّ فيه خمس علل ومع ذلك فهو ممنوع من الصرف فقط ، وليس مبنياً ، والعلل التي فيه هي : التعريف والعجمة والتأنيث والتركيب والألف والنون الزائدتان ، يقول الشيخ عبد الخالق عضيمة - رحمه الله - تعليقاً على رأي المبرد : " مما انفرد به المبرد في أسباب البناء قوله : ليس وراء منع الصرف إلا البناء ، فتوالي العلل يوجب البناء عنده ، وقد رد عليه ابن الشجري في أماليه ٢ / ١١٥ ، والرضي في شرح الكافية ٢ / ٧٣ ، ٧٤ ، وابن جني في الخصائص ١ / ١٧٩ ، ١٨٠ " [1] ، وقد تقدمت نصوص الذين ردوا عليه .

---

(١) حاشية رقم ١ من المقتضب ٣ / ٣٧٤ .



## المسألة الخامسة عشرة

### النصب بـ ( لم )

" قال سلمة [1] : كان اللحياني [2] أحفظ الناس للنوادر من الكسائي والفراء والأحمر [3] ، ومن نوادره أنه حكى عن بعض العرب أنهم يجزمون بـ ( لن ) وينصبون بـ ( لم ) ، وعلى هذه اللغة قراءة من قرأ ( أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ ) [4] بفتح الحاء " [5].

أورد أبو البركات الأنباري عن اللحياني أن بعض العرب يجزمون بـ ( لن ) وينصبون بـ ( لم ) ، وصرح اللحياني بأن ذلك لغة عن العرب ولذا قال : " وعلى هذه اللغة قراءة من قرأ : ( أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ ) بفتح الحاء " .

وقد اختلف النحويون في النصب بـ ( لم ) - مع وروده - فقال بعضهم [6] النصب بها لغة ، كما حكاه اللحياني عن بعض العرب وحملت ( لم )

---

(١) سلمة هو : هو سلمة بن عاصم النحوي أبو محمد أخذ عن الفراء وكان ثقة عالماً حافظاً ، وهو والد الفضل بن سلمة ، صنف معاني القرآن ، وغريب الحديث ، ولم يذكر السيوطي سنة وفاته . ينظر : البغية ١ / ٥٩٦ .

(٢) اللحياني هو : علي بن مبارك أبو الحسن اللحياني من بني لحيان بن هذيل ، أخذ عن الكسائي وأبي زيد وأبي عمرو الشيباني والأصمعي ، وعمدته على الكسائي ، وأخذ عن القاسم بن سلام ، وله كتاب النوادر . ينظر : بغية الوعاة ٢ / ١٨٥ .

(٣) الأحمر هو : علي بن المبارك الأحمر صاحب الكسائي وأول من دون عنه ، كان مؤدب الأمين ، توفي سنة ٢٠٧ . ينظر : : طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ١٤٧ - مطبعة السعادة سنة ١٩٥٤م ، والبغية ٢ / ١٥٨ .

(٤) القراءة بفتح الحاء عزاها ابن جني في المحتسب لأبي جعفر . ينظر : المحتسب ٢ / ٣٦٦ ، وينظر : الكشاف ٤ / ٢٢١ ، والبحر ١٠ / ١٥٧٥ .

(٥) نزهة الألباء ص ١٣٧ .

(٦) ينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٥٧٥ .

فى النصب بها على لن فى الجزم بها حيث تقارض اللفظان – والتقارض بعنى أن كل منهما استعار من الآخر حكما هو أخص منه .

وذهب بعضهم [1] إلى أن النصب بـ ( لم ) جاء حملاً على أن المصدر به وليس حملاً على ( لن ) لأن ( لن ) لا تحل هنا ؛ لأن المنفي بها المستقبل ، والمنفي بلم الماضي ، وإنما يصح أو يحسن حمل الشيء على ما يحل محله [2]

ومن النحويين من زعم [3] أن النصب بها ليس لغة وهو ابن مالك – رحمه الله – وقال : ذلك محمول فى الآية عند العلماء على أن أصله : تنشَرحن بنون التوكيد الخفيفة ففتحت الحاء من أجل نون التوكيد ثم حذفت ونويت فبقيت الفتحة دليلا عليها .

قال ابن هشام فى المغنى : " وفى هذا شذوذ أن توكيد المنفى بلم مع أنه كالفعل الماضي فى المعنى ، وحذف النون لغير مقتض مع أن المؤكد لا يليق به الحذف " [4] .

والمقتضى لحذف النون الوقف أو التقاء الساكنين وليس أحدهما فى الآية .

وابن هشام – رحمه الله – مسبوق بابن جنى فى رده تخريج الآية على حذف النون لغير مقتض ففى المحتسب .

قال ابن مجاهد : وهذا غير [5] جائز أصلاً ، وإنما ذكرته لتعرفه .

قال أبو الفتح : ظاهر الأمر . ومألوف الاستعمال ما ذكره ابن مجاهد ، غير أنه قد جاء مثل هذا سواء فى الشعر . قرأت على أبي على فى نوادر أبي زيد :

---

(١) ينظر : حاشية الشيخ يس على التصريح ٢ / ٢٤٨ .

(٢) ينظر : المغنى ص ٦٦٢ ، والتصريح ٢ / ٢٤٧ ، وشرح الأشمونى ٤ / ٦ .

(٣) ينظر : شرح الكافية ٣ / ١٥٧٥ .

(٤) مغنى اللبيب ص ٦٦٢ .

(٥) الإشارة هنا إلى قراءة نشرح بفتح الحاء .



مِنْ أى يَوْمَىَّ من الموت أفِرْ ∴ أيوم لم يُقدر أمْ يَوْمَ قُدِرْ [1]

قيل أراد : لم يَقْدِرَا ، بالنون الخفيفة ، وحذفها . وهذا عندنا غير جائز وذلك أن هذه النون للتوكيد أشبه شيء به الإسهاب والإطناب لا الإيجاز ، والاختصار " [2] .

فتخريج جمهور العلماء الذى نقله ابن مالك وتعقبه ابن حنى وابن هشام تخريج بعيد ولذا لم يسلم من التعقيب .

وأما ابن جنى فله تخريج آخر للبيت – وينطبق على الآية إليك نصه " والذى أراه أنا فى هذا وما علمت أحداً من أصحابنا ولا غيرهم ذكره ، ويشبه أن يكونوا لم يذكروه للطفه . هو أن أصله . . أيوم لم يُقدر أمْ يسكون الراء للجزم ، ثم إنها جاورت الهمزة المفتوحة والراء ساكنة ، وقد أجرت العرب الحرف الساكن إذا جاور الحرف المتحرك مجرى المتحرك .

وذلك قولهم فيما حكاه [3] سيبويه . المرأة ، والكماة . يريدون المرأة ، والكماة ، ولكن الميم والراء لما كانتا ساكنين ، والهمزتان بعدهما مفتوحتان ، وصارت الفتحتان اللتان فى الهمزتين . كأنهما فى الراء والميم ، وصارت الراء والميم كأنهما مفتوحتان ، وصارت الهمزتان لما قدرت حركتها فى غيرهما كأنها ساكنتان فصار التقدير فيهما : مرأه وكمأة ، ثم خففت فأبدلت الهمزتان ألفين لسكونها وانفتاح ما قبلهما فقالوا : مراه وكماه " [4]

---

(١) البيت من الرجز ونسب إلى الإمام على فى ديوانه ص ٣٢ ، ونسب للحارث بن الفلز . ينظر : شرح الكافية لابن مالك ٣ / ١٥٧٥ ، وهو بلا نسبة فى : سر صناعة الإعراب ١ / ٧٨ .

(٢) ينظر : المحتسب ٢ / ٣٦٦ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣ / ٥٤٥ .

(٤) سر صناعة الإعراب ١ / ٧٨، ٧٩ ، وينظر : الخصائص ٣ / ٩٦ ، ٩٧ .

وهذا التخريج الذى اختاره ابن جنى معقول ومقبول يدعمه السماع عن العرب بإبدال الهمزة الساكنة بعد الفتحة ألفا بعد نقل حركتها تخفيفاً [1]

والآية ألم نشرح بفتح الحاء خرجها أبو حيان فى البحر على أنها لغة لبعض العرب حكاها اللحيانى وهى النصب بـ ( لم ) [2].

وفى الدر المصون : " وقرأ أبو جعفر : بفتحها ، وقال الزمخشرى " وقالوا : لعله بين الحاء وأشبعها فى مخرجها فظن السامع أنه فتحها " .

وقال ابن عطية : " إن الأصل : ألم نَشْرَحَنْ " بالنون الخفيفة ثم أبدلها ألفاً ثم حذفها تخفيفاً " [3].

ثم علق السمين على التوجيه بأن أصلها شرحن بنون التوكيد الخفيفة فقال : " تركب هذه القراءة من ثلاثة أصول كلها ضعيفة ؛ لأن توكيد المجزوم بلم ضعيف وإبدالها ألفاً إنما هو الوقف ، وأجراء الوصل مجرى الوقف خلاف الأصل وحذف الألف ضعيف " [4].

**الخلاصة**

وخلاصة القول فى هذه المسألة أنّ اللحيانى حكى النصب بـ ( لم ) عن بعض العرب ومنه قوله تعالى { أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ } كما خرجها أبو حيان [5] والسيوطى [6] على ذلك .

---

(١) ينظر : الخلل فى لغة العرب الأستاذ الدكتور درديز أبو السعود ص ٢٢٧

(٢) ينظر : البحر المحيط ١ ص ٥١٠ ، وهمع الهوامع للسيوطى ٢ / ٤٤٧ .

(٣) الدر المصون ١١ / ٤٣ .

(٤) الدر المصون ١١ / ٤٤ .

(٥) ينظر : البحر المحيط ١٠ / ٥٠٠ .

(٦) ينظر : همع الهوامع ٢ / ٤٤٧ .



وأما ابن جنى – رحمه الله تعالى – فقد وجهها على أن العرب قد أجرت الحرف الساكن إذا جاور الحرف المتحرك مجرى الحرف المتحرك ولعل التوجيه على أن النصب بـ ( لم ) لغة هو الأولى ، وقد حكاه اللحيانى عن بعض العرب ، ويكون النصب بـ ( لم ) حملاً على أن كما أنّ " أنْ " قد تجزم حملاً على لم فكل منهما محمول على الآخر فى العمل وهو ما يسمى بالتقارض بين " أن " و " لم " أى إن كل واحد منهما استعار من الآخر حكما هو أخص منه .

والله أعلم ...

## المسألة السادسة عشرة

### الجزم بـ ( لن )

تقدم النص الذى نقله اللحيانى فى النصب بـ ( لم ) والجزم بـ ( لن ) فى المسألة السابقة ، وقد تقدم الكلام على النصب بـ ( لم ) وأما الجزم بـ ( لن ) فالكلام فيه على النحو التالى :

فابن هشام يصرح بأن ( لن ) تعطى حكم ( لم ) فى الجزم فيقول فى القاعدة الحادية عشرة : من ملح كلامهم تقارض اللفظين فى الأحكام * والخامس : إعطاء ( لم ) حكم ( لن ) فى عمل النصب ... وإعطاء (لن ) حكم ( لم ) فى الجزم كقوله :

لن يخب الآن من رجائك من ∴ حرك من دون بابك الحلقة [1]

الرواية بكسر الباء * [2] .

وفى الغنى أيضاً : * وزعم بعضهم أنها قد تجزم كقوله :

. . . . . ∴ فلن يَخل للعينين بعدك منظر [3]

وقوله :

لن يخب الآن من رجائك من

حرك من دون بابك الحلقة

والأول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة * [4] .

---

(١) البيت من الشرح وهو لأعرابى يمدح مصعب بن على رضى الله عنهما .

( ٢ ) معنى النسب ص ٦٦٦ .

(٣) صدر بيت من الطويل وعجزه :

أيهذى سبا يا عز ما كنت بعدكم

وهو لكثير عزة فى ديوانه ١ / ٦٠ ، ومعنى : أيهذى سبا : مشتت الشمل .

( ٤ ) معنى النسب ص٢٨٢ .



الظاهر من كلام ابن هشام أنه يعد الجزم بلن ضرورة شعرية ، لأنه حكم بذلك فى التعليق على ما نقله . وقد صرح السيوطى بأن الجزم بلن لغة عن اللحيانى ففى الهمع : * وحكى اللحيانى الجزم بلن وأنشد عليه .

لن يخب الآن من رجائك من

حرك من دون بابك الحلقة [1]

### الخلاصة

وخلاصة القول فى هذه المسألة أن النحويين قد اختلفوا فى الجزم بـ ( لن ) فاللحيانى نقل أن بعض العرب يجزمون بها وهى لغة من لغات العرب ، والظاهر من كلام ابن هشام أن الجزم بها ضرورة شعرية .

وأرى أن الجزم بها لغة ، وليس ضرورة وقد نقلها اللحيانى وهو حجة فيما ينقل عن العرب .

والله أعلم ...

---

(١) الهمع الهوامع ٢ / ٢٨٩ ، وينظر : شرح الأشمونى على الألفية ٢ / ٢٧٨ .

## المسألة السابعة عشرة

### وقوع ( إذا ) الفجائية فى جواب الشرط

* قال أبو على : نظرت فى كتاب المقتضب فما انتفعت منه بشيء ، إلا بمسألة واحدة وهي وقوع إذا جواباً للشرط فى قوله تعالى : { وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ } (١) * (٢) .

تقع إذا فى جواب الشرط مثل الفاء فهي إذا رابطة بين فعل الشرط وجواب وقد تكلم النحويون فى هذه المسألة وبينوا جواز وقوعها موقع الفاء وإليك البيان :

فى الكتاب * وسألنا الخليل عن قوله جل وعز : { وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ } فقال : هذا الكلام معلق بالكلام الأول ، كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول وهذا هاهنا فى موضع قنطوا ، كما كان الجواب بالفاء فى موضع الفعل * (٣) .

وفى الكتاب أيضا * ولـ ( إذا ) موضع آخر يحسن ابتداء الاسم بعدها فيه تقول : نظرت فإذا زيد يضربه عمرو ، لأنك لو قلت : نظرت وإذا زيد يذهب لحسن * (٤) .

يؤخذ من النص الأول إن إذا تقع جوابا للشرط مثل الفاء ويستغنى بها عن الفاء وجملة هم يقنطون فى موضع الفعل قنطوا يقول سيبويه * وصارت إذا هاهنا جوابا كما صارت الفاء جوابا * (٥) .

ويؤخذ من النص الثانى إن إذا الفجائية يحسن ابتداء الأسماء بعدها .

---

(١) سورة الروم الآية ٣٦ .
(٢) نزهة الألباء ص ١٧٢ .
(٣) كتاب سيبويه ٣ / ٦٣ ، ٦٤ .
(٤) كتاب سيبويه ١ / ١٠٧ .
(٥) كتاب سيبويه ٣ / ٦٤ ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٢٧٤ ، والمشكل ٢ / ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ومغنى اللبيب ص ١٧١ .



والظاهر من كلام المبرد أن إذا الفجائية تسد مسد الخبر والاسم بعدها مبتدأ وهى ظرف مكان خبر مقدم والتقدير فى قولك خرجت فإذا زيد أى فى الحضرة زيد كما صرح المبرد بأنها تغنى عن الفاء وتكون جواباً للجزاء

ففى المقتضب * فأما (إذا) التى تقع للمفاجأة فهي التى تسد مسد الخبر والاسم بعدها مبتدأ وذلك قولك : جئتك فإذا زيد ، وكلمتك فإذا أخوك وتأويل هذا جئت ففاجأنى زيد ، وكلمتك مفاجأنى أخوك ، وهذه تغني عن الفاء وتكون جوابا للجزاء نحو : إن تأتني إذا أفرح على حد قولك فأنا أفرح ، قال الله عز وجل : { وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ } فقوله * إذا هم يقنطون * فى موضع يقنطوا (١) .

وأما ابن يعيش فيذكر أن إذا الفجائية ظرف مكان عن الفعل كأنه قال فهم يقنطون والأصل يقنطوا ثم يذكر العلة فى وقوع إذا فى جواب الشرط فيقول * وإنما ساغت المجازاة بـ ( إذا ) هذه لأنه لا يصلح الابتداء بها ولا تكون إلا مبنية على كلام نحو خرجت فإذا زيد فزيد مبتدأ وإذا خبر مقدم والتقدير فحضرنى زيد * (٢) .

وكون إذا الفجائية تربط جملة الجواب بجملة الشرط هو مذهب سيبويه والخليل وذهب الأخفش (٣) إلى أن ذلك على حذف الفاء والفاء هي الرابطة (٤) ورده أبو حيان بأن حذف الفاء فيما يلازمه الفاء لم يجئ إلا فى

---

(١) المقتضب ٣ / ١٧٨ .
(٢) شرح المفصل ٩ / ٣ ، وارتشاف الضرب ٢ / ٥٥٣ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢٥١ .
(٣) هذا هو المنقول عن الأخفش وفى معانى الأخفش ما يخالف ذلك ونص المعانى * فقوله ( إذا هم يقنطون ) هو الجواب لأن إذا معلقة بالكلام الأول بمنزلة الفاء ٢ / ٦٥٧ ، فالظاهر من هذا النص إن إذا هي الرابطة تنزّلة منزلة الفاء وليس على حذف الفاء .
(٤) ينظر : ارتشاف الضرب ٢ / ٣٥٥ .

الشعر [1] ويشترط فى الجملة التى تربط بـ ( إذا ) الفجائية أن تكون اسمية غير طلبية مثل أن تقم إذا زيد قائم لأن إذا الفجائية لا تدخل على الفعلية ولا الطلبية [2] ولا يدخل عليها أداه نفى فلا يجوز إن عصي زيد إذا ويل له ويجوز إن عصي زيد فويل له ولا يجوز أن يقال أن قام زيد إذا ما عمرو قائم ويجوز فما عمرو قائم [3] .

وقد اختلف فى معنى إذا الفجائية فى الآية الكريمة فقيل ظرف زمان والتقدير والله أعلم . أى إذا أصابتهم يقنطون أى فى تلك الحالة يقنطون وقيل ظرف مكان أى فى هذا الموضع يقنطون وقيل حرف فهي مثل الفاء [4] والظاهر على القولين الأولين أنها متعلقة بـ (يقنطون) .

**الخلاصة**

وخلاصة القول فى هذه المسألة أنّ إذا الفجائية تقع الأسماء بعدها وتسد مسد الخبر فى مثل قولك خرجت فإذا زيد والتقدير ففى الحضرة زيد فهي هنا سدت مسد الخبر .

ويستغني بها عن الفاء وتكون جواباً للشرط أى رابطة بين فعل الشرط وجوابه مثل الفاء كالآية التى معنا وإنما ساغ الربط بها فى الجواب لأنها لا يصلح الابتداء بها ولا تكون إلا مبنية على كلام والربط بها مذهب الجمهور وقد نقل عن الأخفش أن الربط بالفاء المذوقة وليس بها وقد تقدم أن كلام الأخفش فى معاني القرآن يتفق وكلام الجمهور فى أن الربط بـ ( إذا ) فهي بمنزلة الفاء .

---

(١) ينظر : الارتشاف ٢ / ٥٥٣ ، والهمع ٢ / ٤٥٩ .
(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٨٥ .
(٣) ينظر : ارتشاف الضرب ٢ / ٥٥٣ .
(٤) ينظر : شرح الكافية للرضى ٣ / ١٩٩ ، ٢٠٠



ويشترط فى الجملة التى تربط بها أن تكون اسمية غير طلبية ولا منفية ولا يقال إن تقم إذا يقوم زيد ولا أن عصي زيد إذا ويل له ولا أن قام زيد إذا ما عمرو قائم وقد اختلف فى معنى إذا فى الآية الكريمة فقيل هي ظرف مكان والتقدير والله أعلم أى فى هذا الوضع هم يقنطون وقيل ظرف زمان والتقدير والله أعلم أى فى تلك الحالة هم يقنطون وقيل هي حرف مثل الفاء . . .

والظاهر على القولين الأولين أنها متعلقة بـ ( يقنطون ) .

والله أعلم ،،،

## المسألة الأولى

## ضبط الفعل ( صَمَت ) ماضيا ومضارعا

قال أبو البركات الأنباري : قال ابن السمعاني [1] " قرأت بخط والدي قال : سمعت أبا المكرم بن الفاخر النحوي ، يقول : صمت يصمت ، بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع ، وصمت يصمت بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع ، لغة رديئة ، قال : وقال الكوفيون والبصريون ، ما من فعل جاء ماضيه على فعل بفتح العين إلا وسمعنا في مستقبله يفعل بالكسر ويفعل بالضم [2] قال وسمعنا نحن ذلك باليمن والحجاز من الأعراب [3] ....

أورد أبو البركات هذه الرواية وحكى فيها عن ابن الفاخر النحوي أن الفعل ( صمت ) يأتي بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع كما نقل عنه أن كسر العين في الماضي وضمها في المضارع لغة رديئة ما نقل عن ابن الفاخر عن البصريين والكوفيين أن كل فعل جاء ماضيه على فعل بفتح العين سمع في مستقبله يفعل بكسر العين وضمها .

وبالبحث في معجمات اللغة التي بين يدي لم أجد فيها ( صمت) بكسر العين في الماضي فقد نصت معجمات اللغة على ( صمت ) بفتح العين فقط في الماضي وضمها في المضارع ومنهم من كسر العين في المضارع .

ففي اللسان : " صَمَتَ يَصْمُتُ صَمْتاً، وصموتا ، وصُماتا وأصمت : أطال السكوت "[4] وفي المصباح " صمت : صَمْتاً من باب قتل : سكت "[5] فقول المصباح من باب قتل يفيد أن الفعل على فعل يَفْعُلُ وذكر

---

(١) ابن السمعاني هو أبو سعيد عبد الكريم بن محمد بن أبي صاحب كتاب الإنساب وذيل تاريخ بغداد ومعجم الشيوخ توفي سنة ٥٦٢ هـ ينظر : ووفيات الأعيان ٣ / ٢٠٩ .

(٢) ينظر : الخصائص ١ / ٣٨٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٥٢ ، وشرح الشافية للرضي ١ / ١١٧ ، وخزانة الأدب للبغدادي ٧ / ٣٢٥ .

(٣) نزاهة الألباب / ٢٨٢

(٤) اللسان ٤ / ٢٤٩ ( صمت ) .

(٥) المصباح ( صمت ) .



ابن يعيش في شرح المفصل [1] أن صمت يصمت بالكسر في مبم يصمت لغة فيه .

وفي الخزانة " إن فعل يأتي يَفْعَل ويَفْعِل ، وفيهم من يقول : إن سمع للفعل مضارع أُتبِعَ وإلا فأنت فيه مُخيرٌ ، إن شئت قلت يَفْعَل أو يَفْعِلُ ، ومنهم من يقول : إن كثر استعمال المضارع أُتبع وإلا كنت فيه بالخيار " [2]

يؤخذ من هذا النص أن الفعل يأتي في المضارع على يَفْعَلُ ويَفْعِل بضم العين وكسرها وهذا ما نقله الأنباري في رأس المسألة عن الكوفيين والبصريين .

ومنهم من يقول إن سمع للفعل مضارع اتبع يعني إن سمع بالضم يُتْبَع بالضم وإن سمع بكسر العين يتبع على ذلك وإن لم يسمع فيه الضم أو الكسر فأنت مخير بين الضم والكسر فيجوز لك الوجهان .

ومنهم من يقول : إن كثر استعمال المضارع بالضم مثلا أو بالكسر يتبع من أجل الكثرة وإلا فأنت بالخيار بين الكسر والضم ، والله أعلم .

وأما ابن جني – رحمه الله – فقد لام على اللذين يحكمون بالشذوذ على فَعِل يَفْعُل وفَعَلَ يَفْعَل وليس حلقي اللام ولا العين وَكَنَ يَرْكَنُ ، ويقول إن ذلك من تداخل اللغات وليس شاذاً [3] .

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٣١ .

(٢) الخزانة للبغدادي ٧ / ٣٢٥ .

(٣) ينظر : الخصائص ١ / ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ومعنى تداخل اللغات : أن يأخذ حركة من لغة وأخرى من لغة أخرى فينتج عن ذلك لغة ثالثة ، فمثلاً ورد عن العرب : وَكَنَ يَرْكِنُ بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع على قاعدة المخالفة بين الفعلين ، وورد أيضاً وَكِنَ يَرْكَنُ بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع فأخذ المتكلم فتح العين في الماضي من اللغة الأولى وفتح في المضارع في اللغة الثانية فينتج عن ذلك لغة ثالثة مركبة من اللغتين السابقتين وهي : وَكَنَ يَرْكَنُ ، ويقول ابن جني : فَتَعِمَ في الأصل ماضي : يَتْعَمُ ، ويَتْعَمُ في الأصل مضارع لنَعُمَ ثم تداخلت اللغات فاستضاف من يقول : نِعمَ لغة من يقول يَنْعُمُ فحدثت هناك لغة ثالثة . الخصائص ١ / ٣٧٩ .

وعلى أية حال فلم يرد – فيما أعلم – ضَمتَ بكسر العين فى الماضي وفتحها فى المضارع كما فى رأس المسألة والقياس لا يمنع منه لأن القاعدة الصرفية [1] تقول : إذا كان الماضى مكسور العين جاز فى المضارع الفتح والكسر متعدياً أو لازماً مثل فرح يفرح ، وشرب يشرب .

**الخلاصة**

وخلاصة الكلام فى هذه المسألة أن الفعل ( ضمت ) – لم يرد فيما أعلم – بكسر العين فى الماضي ولا بفتحها فى المضارع بل ورد بفتح العين فى الماضي وضمتها فى المضارع ومنهم من أجاز الضم والكسر فى المضارع .

وعليه فما حكاه ابن القاخر من كسر العين فى الماضي وفتحها فى المضارع لم يرد فى ( ضمت ) عند غيره ، والقياس لا يمنعه .

والله أعلم ،،،

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٥٣ ، وشرح الشافية للرضي ١ / ١٣٥ ، وخلاصة المصباح المنير ص ٣٥٤ ، والمغني للشيخ عضيمة ص ١٣٦



**المسألة الثانية**

**وجوب ضم الفاء من الفعل الثلاثى الأجوف الواوى**

**عند إسناده إلى ضمير رفع متحرك**

قال أبو البركات الأنبارى : " حكى ثعلب عن ابن الأعرابي [1] قال : حضرت أبا عبيدة فى بعض الأيام فأخطأ فى موضعين قال : شِلْتُ الحجر ، وإنما هو شُلْت بضم الشين ، ثم أنشد :

شُلَّت يدا فارية فرقها [2]

فضم الشين وإنما هو بفتحها " [3]

أورد أبو البركات هذه الرواية عن ثعلب عن ابن الأعرابي أن أبا عبيدة أخطأ فى موضعين :

**الأول** : كسر الشين من الفعل ( شلت ) أى رفعت وهو بضم الشين يقال : شلت الحجر بضم الشين أى رفعته .

**الثانى** : ضم الشين من الفعل ( شل ) وهو بفتح الشين .

وبالبحث فى المسألة تبين لى أن الخطأ الأول وهو كسر الشين متفق عليه فيما أعلم فلم أجد من نص على كسر الشين ، وأما الفعل شل بفتح الشين فهو رأى جمهور الصرفيين واللغويين ومنهم من أثبت ( شل ) بضم الشين – وسيأتى الكلام عليه فى المسألة التالية – إن شاء الله – وإليك البيان :

تقول عند إسناد الفعل ( شال ) إلى تاء الفاعل ( شُلت ) بضم الشين وهو يتعدى بالحرف على الأفصح ، فيقال : شُلت بالحجر ويتعدى بنفسه أيضاً فى لغة فيقال : شُلت الحجر .

(١) هو : محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي ، أبو عبد الله رواية ناسب علامة باللغة من أهل الكوفة ، توفى سنة ٢٣١ هـ . الأعلام ٦ / ١٣١ .

(٢) الرجز فى اللسان غير منسوب ٥ / ٣٠٤٧ ( فرا ) .

(٣) نزهة الألباء ص ٨٩ .

وقد أورده صاحب أساس البلاغة فى مادة ( شول ) وإن لم يذكر مسنداً إلى تاء الفاعل فقال " وأشال الحجر : رفعه " [1] والقياس ضم الفاء من الفعل الأجوف الواوى فـ ( شال يشول شولا ) ، يقال فيه : ( شُلت ) عند إسناده إلى تاء الفاعل مثل : صام يصوم صوما يقال فيه صُمتُ وضم الفاء فيه دليل على أنه أجوف واوى العين ولو كان يائى العين لقيل فيه : ( شِلت ) ، مثل : بِعتُ .

وفى اللسان " أبو عمرو أشلْتُ الحجر وشُلْتُ به الجوهرى: شُلْت بالجرة أشول بها شَوْلاً : رفعتها ولا تقل : شِلْتُ " [2] .

ففى هذا النص صرح الجوهرى بخطأ كسر الشين من ( شُلت )

وفى المصباح [3] : " شُلْتُ به شولاً من باب قال رفعته ، يتعدى بالحرف على الأفصح ، وأشلته بالألف ويتعدى بنفسه لغة " .

**الخلاصة**

وخلاصة القول فى هذه المسألة أن ( شِلت الحجر ) بكسر الشين ترد – فيما أعلم – عن العرب بل الوارد ضم الشين لأنه أجوف واوى مسند إلى تاء الفاعل ، وعليه فقول أبى عبيدة : شلت الحجر بكسر الشين ليس سديداً

والله أعلم ،،،

---

(١) نزهة الألباب ص ٨٩ .

(٢) أساس البلاغة ١ / ٥٠٩ ( شول ) ، اللسان ٤ / ٢٣٦٤ ( شول ) .

(٣) المصباح ص ١٧١ ( شول ) .



**المسألة الثالثة**

**الفعل ( شل ) بين البناء للمعلوم والبناء للمجهول**

تقدم النص المنقول عن أبى عبيدة فى أنه أخطأ فى موضعين ، وتقدم الكلام عن الموضع الأول فى المسألة السابقة ، والكلام الآن عن الموضع الثانى وهو ( شل ) .

فقد جاء فى إصلاح المنطق ما نصه : " وقد شللْت بعدى فأنت تَشَلُّ شللاً إذا صرت أشل ويقال : ما له شلت يمينه بالفتح " [1] .

وفى أدب الكاتب : " وتقول : شلت يداه بالفتح تَشَلُّ شَلَلاً " [2] .

وفى فصيح ثعلب بشرح الهروى : " وقد شلت يده تشلُّ بفتح الشين فيهما إذا يبست وقيل إذا استرخت " [3] .

وفى الأفعال للسرقسطى : " شَلَّت اليد شَلَلاً : بطلت " [4] .

وفى تثقيف اللسان : " وكذلك يقولون : شلّت يده وينشد كثير منهم .

وكُنتُ كذى رِجلَيْن رِجْلٍ صَحيحَةٍ
وَرِجلٍ رَمَى فِيها الزَّمانُ فشُلَّتِ [5]

والصواب : شلت بفتح الشين [6] .

وفى الأساس : " وشلّت يده شلا " [7] .

---

(١) إصلاح المنطق ص ٢٠٠ .

(٢) أدب الكاتب ص ٣٩٣ .

(٣) فصيح ثعلب ص ٨٨

(٤) الأفعال ٣/ ٣٦٤ .

(٥) البيت لكثير عزة وهو فى ديوانه ١/ ٤٦ ، ط الجزائر سنة ١٩٨٢م ، وكتاب سيبويه ١/ ٤٣٣ – طبعة هارون ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٦٨ .

(٦) تثقيف اللسان / ١٥٠ ، ١٥١ ، وينظر : تصحيح التصحيف / ٣٤٠ .

(٧) أساس البلاغة ١/ ٥٠٣ .

وفى النهاية " ... يقال شلّت يده تشل شللا ولا تضم الشين " [١] .

وفى اللسان : " قال الأزهرى : وسمعت أعرابيا يقول : شُلّ يد فلان بمعنى : قطعت ، قال ولم أسمعه من غيره ، وقال ثعلب : شلت يده لغة فصيحة ، وشُلّت ، لغة رديئة ، قال : ويقال : أشلت يده " [٢] .

فقد سمع الأزهرى : شل بضم الشين من أعرابى وحكم عليها لغلب بالرداءة .

وفى اللسان : " شلت يده تشل بالفتح شلا وشللا " [٣] .

وفيه أيضا : الفراء :" لا يقال : شُلّت يده ، وإنما يقال أشلها الله " [٤] .

وفى المصباح المنير : " شلت اليد تشل شللا من باب تعب " [٥] .

وفى القاموس المحيط : " وأُشِلّت وشُلّت مجهولين " [٦] .

وفى تاج العروس : " وقد شلت يده تشل بالفتح كمل يمل وأصله شلل كفرح قال ثعلب اللغة الفصيحة شَلّت يده شلاً وشللاً وأُشِلّت يده ، وشُلّت نقلهما ثعلب فى فصيحه ، وقال فى الأخيرة إنها رديئة ، وقال شراحه ضعيفة مرجوحة ، وقال الفراء لا يقال : شُلّت وإنما يقال : أشلها الله " [٧] .

والزبيدى ينقل عن ثعلب فى فصيحه أنه نقل اللغتين أُشِلّت وشُلّت بصيغة المبنى للمجهول والذى فى فصيح ثعلب كما تقدم شلّت فقط بفتح الشين ، فلعله فى كتاب آخر لثعلب غير الفصيح وتقدم عن اللسان أنه نقل ذلك عن ثعلب أيضاً .

---

(١) النهاية فى غريب الحديث ٢/ ٤٩٨ .
(٢) اللسان ( شل ) .
(٣) اللسان ( شل ) .
(٤) المرجع السابق ( شل ) .
(٥) المصباح ص ١٦٧ .
(٦) القاموس المحيط ٣ / ٣٨٩ ( الشلل ) .
(٧) التاج ٧/ ٣٩٤ .



وفى معجم الأخطاء الشائعة ما نصه : " ويخطئون من يقول شلّت يمينه ويقولون : إن الصواب هو : شلت يمينه ، وقال الفراء : لا يقال : شُلّت ، وإنما يقال : أشلها الله ، ولكن ثعلباً فى فصيحه ، والصاغانى فى عبابه ، والفيروزآبادى فى محيطه يجيزون استعمال : أُشِلّت يده ، وشُلّت يده أيضاً ، ويرى ثعلب أن : ( شُلّت ) رديئة ، ويروى اللسان والتاج رأى الفراء وثعلب كليهما وهذا يجيز لنا استعمال :

١ - شلّت يمينه ٢ - أُشلت يمينه ٣ - شُلّت يمينه .

والجملة الثالثة استعملها معظم الكتاب والشعراء والخطباء فى والعالم العربي كله مما يجعلها فى قوة الجملتين الأولى والثانية [١] .

**الخلاصة**

وخلاصة القول فى هذه المسألة أن الفعل ( شل ) قد ورد عن العرب بفتح الشين وهى اللغة الفصحى ، وورد بضم الشين أيضاً ، وهى اللغة المرجوحة ، وعليه فإنشاد أبي عبيدة للبيت بضم الشين ليس خطأ ، فإن صاحب التاج قد نقل عن شراح الفصيح أنها مرجوحة ، وقد سمعها الأزهرى من بعض الأعراب ، وأوردها صاحب القاموس ولم يعقب عليها مما يدل على جوازها .

والله أعلم ...

---

(١) معجم الأخطاء الشائعة للأستاذ / محمد العدناني ص ١٣٤ .

## المسألة الرابعة

### فعل وأفعل باختلاف المعنى ( عيى وأعيا )

قال أبو البركات الأنبارى : " قال يحيى بن زياد الفراء : إنما تعلم الكسائى النحو على الكبر ، وكان سبب تعلمه أنه جاء يوماً وقد مشى حتى أعيى ، فجلس إلى قوم فيهم فضل ، وكان يجالسهم كثيراً ، فقال : عَيِيْتُ ، فقالوا له : تجالسنا وأنت تلحن ، فقال : كيف لحنت ؟ فقالوا له : إن كنت أردت من التعب فقل : أَعْيَيْتُ ، وإن كنت أردت انقطاع الحيلة والنحو فى الأمر فقل : عَيِيتُ ، مخففة ، فأنف من هذه الكلمة ، وقام من فوره ، فسأل عمن يعلم النحو "(١) .

أورد الأنبارى هذه الرواية عن الكسائى وفيها أن الكسائى لحن فى استعمال ( عيى ) فى التعب والمشقة ، والصواب أن يقال : عَيِيَ فى انقطاع الحيلة والنحو فى الأمر ، وأعيا فى التعب والمشقة ، والظاهر أن الكسائى - رحمه الله - اقتنع بما حدث له ورجع عن خطئه بدليل أنه حكم على ( عيى ) فى المشى بالخطأ ، ففى كتاب ما تلحن فيه العامة : " وتقول : مشيت حتى أَعْيَيْتُ ، بالألف ، ولا تقول : عييت ، وإنما يقال فى الأمر الذى يفسد عليك فيقال : فلان عَيِيَ بأمره من العى "(٢) .

والكسائى رجع إلى الصواب ، فالصواب فى هذه المسألة أن يقال ( أعيا ) فى المشى ونحوه من التعب والمشقة ، و ( عيى ) فى انقطاع الحيلة والنحو فى الأمر وانسداده على الإنسان ، وإليك البيان :

ففى إصلاح المنطق : " ويقال : أعييت فى المشى أُعْيِى إعياءً وأنا مُعْيٍ ، ولا يقال : عياء ، وقد عَيِيت بالمنطق ، فأنا أعيا عِيًّا ، وأنا عَيِيٌّ وَعَيٍّ إذا لم تهتد له "(٣) .

---

( ١ ) نزهة الألباء ص ٥٩ .

( ٢ ) ما تلحن فيه العامة ص ١٢٨ .

( ٣ ) إصلاح المنطق ص ٢٤١ .



وفى أدب الكاتب : " وأعييت فى المشى فأنا مُعْيٍ ، وعييت بالمنطق أعيا عِيًّا ، وأنا عَيِيٌّ وعَيٍّ "(١) .

وفى فصيح ثعلب بشرح الهروى : " ومشيت حتى أعييت أى تعبت ، وأنا مُعْى على مثال : معط ، وعييت بالأمر بكسر الياء إذا لم تعرف وجهه أى لم تهتد لجهة الخلاص منه "(٢) .

وفى فعلت وأفعلت للزجاج : " وعييت بالأمر إذا لم يَنْجِه ، وأعييت من الإعياء "(٣) .

وفى الأفعال للسرقسطى : " وعَيِيَ بالمنطق عيا لم يهتد فيه ، وأعيا فى المشى : كَلَّ "(٤) .

### الخلاصة

مما تقدم أخلص إلى أن ( عيى وأعيا ) يختلفان فى المعنى ، فـ ( عيى ) تكون فى المنطق والفكر من انقطاع الحيلة والنحو فى الأمر وعدم الاتجاه فيه وانسداده على الشخص . وأما ( أعيا ) فيكون من الإعياء وهو التعب والمشقة نتيجة مشى أو غيره .

والله أعلم ،،،

---

( ١ ) أدب الكاتب ص ٣٥٨ ، ٣٧١ .

( ٢ ) فصيح ثعلب بشرح الهروى ص ٢٠ .

( ٣ ) فعلت وأفعلت للزجاج ص ٣٠ ، وينظر : تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكى الصقلى ص ١٧٠ .

( ٤ ) الأفعال للسرقسطى ١ / ٢٤١ ، وينظر : درة الغواص للحريرى ص ١٤٤ ، ١٤٥ ، وتقويم اللسان لابن الجوزى ص ٦٢ ، ٦٣ ، ولسان العرب ٤ / ٣٢٠١ ، ٣٢٠٢ ( عيى ) ، والمصباح ص ٢٢٨ ، والقاموس ٤ / ٣٦١ .

## المسألة الخامسة

### مجيء ( أفعل ) بمعنى ( فعل )

### ( أمحش ) و ( محش )

قال أبو البركات الأنبارى : " وقال أبو عثمان المازنى : سمعت أبا زيد يقول : لقيت أبا حنيفة [1] يحدث بحديث فيه : " يدخل الجنة قوم حفاة عراة منتين قد امحشهم النار [2] ، فقلت[3] : منتون قد محشتهم النار ، فقال لمن أنت ؟ قلت : من أهل البصرة ، فقال : كل أصحابك مثلك ، فقلت : أنا أحسهم حظا فى العلم ، فقال : طوبى لقوم تكون أحسهم " [4].

أورد أبو البركات الأنبارى هذا الرواية عن المازنى عن أبى زيد عن أبى حنيفة وفيها أن أبا حنيفة كان يتلو الحديث : يدخل الجنة قوم حفاة عراة منتين قد امحشهم النار ، فقال له أبو زيد : منتون قد محشتهم النار ، برفع منتون على أنه صفة ثالثة لقوم ، ومحشتهم لا أمحشتهم .

أما منتون فهى صفة لقوم ، ويجوز أن تكون منتين بالنصب حالاً من قوم ؛ لأن قوماً نكرة وصفت بحفاة عراة فخصصت بالوصف فلا مانع من نصبها على الحال ، وأما امحشتهم بالهمزة ( أفعلتهم ) ، فهذا جائز أيضاً مثل محشتهم .

ففى إصلاح المنطق : " يقال : أمحشه الحر ، إذا أحرقه " [5] .

ففى هذا النص ورد أمحش مسنداً إلى الحر .

---

( ١ ) هو أبو حنيفة النعمان الإمام الفقيه / صاحب المذهب المشهور .

( ٢ ) الحديث فى مسند الإمام أحمد بلفظ ( يخرج الله قوماً منتين قد محشتهم النار ) ـ ٥ / ٤٠٢ رقم الحديث ٢٣٤٧١ ، وفى النهاية لابن الأثير بلفظ : يخرج قوم من النار قد امتحشوا ٤ / ٣٠٢

( ٣ ) فى الأصل : فقال ، ولعل الصواب فقلت كما يدل له السياق .

( ٤ ) نزهة الألباء ص ١٠٤ .

( ٥ ) إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٢٧٩ .



ولا فرق بين الحر والنار بجامع الإحراق فى كل ، وعليه فيجوز أن تقول : أمحشه النار .

وفى النهاية لابن الأثير :" وقد محشته النار تمحشه تمحشاً " [1] .

ففى هذا النص ورد محشته النار بدون الهمزة .

وقد صرح ابن منظور فى اللسان بجواز : مَحَشَ وأمحش مسندين إلى النار ، فقال : " يقال : مَحَشَتْه النار وامْحَشَتْهُ : أى أحرقته " [2] .

وقد نص الصرفيون على أن ( أفعل ) قد يأتى بمعنى ( فعل ) كثيراً .

ففى شرح الشافية للرضى فى معرض كلامه عن معانى ( أفعل ) قوله : وبمعنى ( فَعَل ) نحو : قلت البيع وأقلْتُهُ " [3] .

وفى نزهة الطرف فى علم الصرف لابن هشام فى معرض كلامه عن معانى ( أفعل ) : " أو موافقة ( فعل ) كأحزنه " [4] .

وقوله :كأحزنه ، أى أن ( أحزنه ) بمعنى حزنه أى جعله حزيناً .

وفى المغنى للشيخ عبد الخالق عضيمة : " ومجىء ( أفعل ) بمعنى ( فعل ) كثير فى اللغة ، والأصل اختلاف معنييهما ، وقد ألفت كتب كثيرة تحمل هذا الاسم فعلت وأفعلت أو فعل وأفعل " [5] .

---

( ١ ) النهاية ٤ / ٣٠٢ ، وينظر : اللسان ٥ / ٤١٤٤ ( محش ) .

( ٢ ) اللسان ٥ / ٤١٤٤ ( محش ) ، وينظر : المعدم الوسيط ٢ / ٨٨٩ ، ٨٩٠ .

( ٣ ) شرح الشافية ١ / ٩١ .

( ٤ ) نزهة الطرف فى علم الصرف ص ١١٠ .

( ٥ ) المغنى فى تصريف الأفعال ص ٨٦ ، وينظر : خلاصة الأقوال فى تصريف الأفعال للدكتور / عبد المنعم هريدى ص ١٢٤ ، ١٢٥ ، والمثال فى تصريف الأفعال للأستاذ الدكتور / على أحمد طلب ص ٧٩ ، والمدخل إلى فن التصريف للدكتور / أحمد عبد الله ص ١٢٦ .

## الخلاصة

وخلاصة الأمر فى هذه المسألة أن ( محشون ) بالرفع صفة لقوم ، ويجوز نصبه على الحال من قوم لأن قوماً لما وصف خصص فجاز مجيء الحال منه ، وأما ( محش وأمحش ) فكلاهما جائز لغة وهما بمعنى واحد ، وقد تقدمت نصوص الصرفيين فى جواز مجيء ( أفعل ) بمعنى ( فعل ) وعليه فلم يخطئ أبو حنيفة فى رواية الحديث بنصب ( محشين ) وبلفظ ( أمحشهم ) .

والله أعلم ،،،



## المسألة السادسة

## فعل الأمر من السواك

قال أبو البركات الأنبارى : " وكان الكسائى بعلم الرشيد والأمين [1] من بعده ، قال سلمة : كان عند المهدى مؤدب يؤدب الرشيد فدعاه المهدى[2] يوماً وهو يستاك، فقال له : كيف تأمر من السواك ؟ قال: استك يا أمير المؤمنين ، فقال المهدى : { إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ } [3].

ثم قال : التمسوا لنا من هو أفهم من هذا الرجل ، فقالوا : رجل يقال له على بن حمزة الكسائى من أهل الكوفة ، قدم من البادية قريباً ، فكتب بإرجاعه من الكوفة ، فساعة دخل عليه قال : يا على بن حمزة ، قال : لبيك يا أمير المؤمنين ، قال : كيف تأمر من السواك ؟ فقال : سك فاك يا أمير المؤمنين ، فقال : أحسنت وأصبت ، وأمر له بعشرة آلاف درهم ، قال حرملة [4] بن يحيى التجيبى : سمعت محمد بن إدريس الشافعى يقول : من أراد أن يتبحر فى النحو فهو عيال على الكسائى " [5].

أورد أبو البركات الأنبارى هذه الرواية عن مؤدب الرشيد الذى دعاه المهدى يوماً وهو يستاك ، وسأله قائلاً له : كيف تأمر من السواك ؟ فرد عليه هذا المؤدب بقوله : استك يا أمير المؤمنين ، فأدرك المهدى خطأ ذلك واسترجع

---

(١) هو : محمد بن هارون الرشيد بن المهدى بن المنصور ، خليفة عباسى ، بويع بالخلافة سنة ١٩٣ هـ ثم توفى سنة ١٩٨ه . الأعلام ٧ / ١٢٧ .

(٢) هو : محمد بن عبد الله المنصور ، من خلفاء الدولة العباسية فى العراق ، ولى الخلافة سنة ١٥٨ هـ ثم توفى سنة ١٦٩ هـ . الأعلام ٦ / ٢٢١ .

(٣) سورة البقرة من الآية ١٥٦ .

(٤) حرملة بن يحيى بن عبد الله بن حرملة بن عمران التجيبى ، صاحب الشافعى رضى الله عنه ، توفى سنة ٢٤٣ هـ . ينظر : خلاصة تذهيب الكمال للخزرجى ص ٦٣ – المطبعة الخيرية بمصر ١٣١٠ هـ .

(٥) نزهة الألباء ص ٦٢ ، وينظر : تاريخ بغداد ١١ / ٤٠٦ – طبعة الخانجى سنة ١٣٩٤ هـ .

ثم طلب أن يحضروا له عمن هو أفهم من هذا الرجل فدلوه على الكسائى فقال له : سك فاك يا أمير المؤمنين .

وبالبحث فى هذه المسألة تبين لى أن الفعل من السواك : ساك وأصله سوك ، فالفعل مثل أجوف ، والأمر من الفعل الأجوف بحذف عينه إذا أسند إلى ضمير مستتر تقول : سُكْ وقُمْ وصُمْ وقُلْ [1] ، وضمت فاؤه دلالة على العين المحذوفة وهى الواو والفعل ثلاثى مجرد .

وأما استك فإنه أمر من الفعل استاك يستاك على وزن افتعل يفتعل بتاء الافتعال ، فالفعل مزيد بتاء الافتعال ، فمن هنا استرجع المهدى من قول مؤدب الرشيد : استك ؛ لأن استك أمر من الاستياك وهو يقول له كيف تأمر من السِّواك .

وفى أساس البلاغة :" ساك أسنانه بالسواك والمسواك واستاك وتسوك " .

وفى المصباح : " السواك : عود الأراك ، والسواك أيضاً مصدر ، ومنه قولهم : ويكره السواك بعد الزوال ... وقال ابن دريد : سُكتُ الشيء أسوكه سوكاً من باب : قال إذا دلكته ، ومنه اشتقاق السِّواك " [2] .

يؤخذ من هذا النص أن السَّوْك والسواك مصدران للفعل ساك الشيء أى دلكه مثل : الصوم والصيام فهما مصدران للفعل صام ، وساك فعل أجوف والأمر منه بحذف العين ( الواو ) سك على وزن قُلْ.

---

( ١ ) ينظر : المغنى فى تصريف الأفعال للشيخ / عبد الخالق عضيمة ص ١٦٨ ، وخلاصة الأقوال فى تصريف الأفعال للدكتور / عبد المنعم هريدى ص ٢٨٣ ، والمثال فى تصريف الأفعال للأستاذ الدكتور / على أحمد طلب ص ١٢٤ – مطبعة الأمانة ١٤٠٢ هـ .

( ٢ ) المصباح ( سوك ) .



**الخلاصة**

وخلاصة القول فى هذه المسألة أن الأمر من السواك : سُك فاك ؛ لأن الفعل أجوف تحذف عينه فى الأمر ، وأما استك فإنه أمر من الاستياك ، وهو الافتعال ، وليس من السواك ، والسؤال يقول : كيف تأمر من السواك ، ومن هنا استرجع المهدى ؛ لأن الأمر من السواك سُك وليس استك .

والله أعلم ...

## المسألة السابعة

## ( فعل ) بين الإهمال والقلة فى أوزان الاسم الثلاثى المجرد

قال أبو البركات الأنبارى : " والدليل على فَعِل اسم دويبة سمى الرجل بها .

قال سيبويه [١] : وليس فى لغة العرب اسم على فَعِلٍ غيره ، وأنشد لكعب بن مالك : [٢]

جاءوا بجيش لو قيس مُعْرَسُهُ ∴ ما كان إلا لمُعرَس الدئل [٣]

وحكى غيره : رئم اسم للاست ، ووَعِل فى الوَعِل [٤] ، الدئل فى عبد القيس والدؤل فى حنيفة [٥] .

أورد أبو بكر الأنبارى هذه المسألة فى كتابه نزهة الألباء ونقل عن سيبويه أنه ليس فى لغة العرب اسم على فعل غير دئل ثم قال : وحكى غير سيبويه رئم للاست ووَعِل لغة فى الوَعل .

وقد تناول الصرفيون هذه المسألة فمنهم من نفى أن يكون فى أوزان الاسم الثلاثى هذا الوزن وحكم بأنه معدوم ومنهم من قال أنه ليس بمعدوم بل قليل وأورد هذه الكلمات التى أوردها الأنبارى دئل ووعل ، ورئم وإليك البيان :

---

(١) كتاب سيبويه ٤ / ٢٤٤ ونص الكتاب " اعلم أنه ليس فى الأسماء والصفات فَعِلٌ ولا يكون إلا فى الفعل " .

(٢) هو الصحابى الجليل رضى الله عنه .

(٣) البيت من المنسرح وهو فى شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٣٠ ، وشرح الشافية للرضى ١ / ٣٧ ، والمُعْرَسُ هو : مكان النزول ، والدئل : هو دئل بن بكر بن كنانة وتنسب إليه أبو الأسود العالم المشهور ، وقيل الدئل : دويبة .

(٤) الوعل : تيس الجبل .

(٥) نزهة الألباء فى طبقات الأدباء لأبى بكر الأنبارى ص ١٧ ، ١٨ .



ففى الكتاب نفى سيبويه وجود صيغة فَعِل إلا فى الأفعال ، ولم أعثر فى الكتاب على النص الذى نقله الأنبارى عنه وإليك نص الكتاب : " واعلم أنه ليس فى الأسماء والصفات فَعِلٌ ولا يكون إلا فى الفعل " [١] .

يؤخذ من هذا النص تخصيص فَعِلٍ بالأفعال . ولعل الأنبارى اشتبه عليه كلام سيبويه فى فِعِل بكسر الفاء والعين ففى الكتاب " ويكون فِعِلاً فى الاسم نحو : إبل وهو قليل . لا نعلم فى الأسماء والصفات غيره " [٢] .

وفى شرح التعريف بضرورى التصريف لابن إياز : " المعدوم منه فعِل ، بضم الفاء وكسر العين ، ويختص بالفعل الثلاثي الصحيح العين غير المضاعف المبنى للمفعول كضرب أما دئل اسم قبيلة أبى الأسود فقيل : إنها معربة ، والمعارف غير معول عليها فى الأبنية لجواز أن تكون منقولة . وقيل إنه اسم دويبة شبيهة [٣] بابن عرس حكاه الأخفش ونقل [٤] الميدانى [٥] : أنه يقال ، وُعِل ، وعن الليث [٦] : رئم اسم للاست وهذا كله شاذ " [٧] .

---

(١) كتاب سيبويه ٤ / ٢٤٤

(٢) المصدر السابق الجزء والصفحة .

(٣) سقطت كلمة شبيهة من الأصل والصواب إثباتها حتى يفهم المعنى .

(٤) ينظر : نزهة الطرف فى علم الصرف للميدانى ص ٦ .

(٥) الميدانى هو أحمد بن محمد بن إبراهيم الميدانى النيسابورى صاحب مجمع الأمثال المتوفى سنة ٥١٨ هـ . ينظر : البغية ١ / ٣٥٦ ، ٣٥٧ .

(٦) هو الليث بن نصر بن سيار ، كان أكيس الناس فى زمانه بارعاً فى الأدب بصيراً بالشعر والنحو عاش فى القرن الثانى الهجري ولم تعرف وفاته . ينظر : البغية ٢ / ٢٧٠ ، والبلغة فى تاريخ أئمة اللغة للفيروزآبادى ص ١٩٤ - تحقيق / محمد المصرى - نشر : وزارة الثقافة السورية .

(٧) شرح التعريف بضرورى التصريف لابن إياز ص ٢٧ ، ٢٨ ، وينظر : شرح الشافية للرضى ١ / ٣٨ ، ٤ / ١٣ .

يؤخذ من هذا النص أن فُعِلَ معدوم فى الأسماء لأنه خاص بالفعل المبنى للمجهول الثلاثى الصحيح وقيل ليس معدوماً ، بل وجد منه دئل ورعل ورئم وحكم ابن إياز على هذه الأمثلة الثلاثة بالشذوذ .

لكن ذكر الشيخ خالد أن المثبتين لفُعِل احتجوا بوجوده فى أصول الأسماء وهو وُعِل لغة فى الوعل وحكاه الخليل ثم قال " فثبت بهذا أن فُعِل بضم أوله وكسر ثانية ليس بمهمل ولا منقول بل هو قليل ، وعلى القولين فإنه إنما أهمل أو قل عند العرب بقصدهم تخصيصه بفعل المفعول دائماً على الأول وغالبا على الثانى [1] وقول الشيخ خالد دائما على الأول على القول الأول وهو الإهمال وغالبا على الثانى أى على القول الثانى وهو القلة .

**سبب الإهمال عند من قالوا به :**

وفى التصريح بمضمون التوضيح نقل عن أصحاب القول بالإهمال أن سبب الإهمال هو الانتقال من ضم إلى كسر وأجابوا عن دئل ورئم بأنهما ليسا من أصول الأسماء وإنما هما منقولان من الفعل المبنى للمفعول واعترض على ذلك بأن النقل مسلم به فى الدئل لأنه علم لا فى الرئم لأنه اسم جنس والنقل لا يكون إلا فى الأعلام وأجيب بأن السيرافى ذهب إلى أن النقل يجئ فى أسماء الأجناس فلا معنى للتوقف فيه .

وذكر السيوطي فى الهمع [2] أن فُعِلاً سقط من أوزان الاسم الثلاثى المجرد وذلك استثقالاً لاجتماع ثقليه إذ الضمة اثقل الحركات لتحرك الشفتين لها وتليها الكسرة لتحرك الشفة لها .

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٣٥٥ .

(٢) ينظر : الهمع للسيوطى ٣ / ٢٥٧ .



**الخلاصة**

وخلاصة الكلام فى هذه المسألة أن ( فُعِلَ ) نفاها سيبويه من الأسماء وخصها بالأفعال المبنية للمجهول مثل ضُرِبَ وشُرِبَ وما نقله عنه الأنبارى من قاله لم يأت فى لغة العرب اسم على فعل غيره يعنى الدئل لم أعثر عليه فى الكتاب ولعل الأنبارى اشتبه عليه كلام سيبويه فى فِعِل بكسر الفاء والعين . والعلة فى سقوطها الثقل الذى فيها فالضمة أثقل الحركات لتحرك الشفتين لها وتليها الكسرة لتحرك الشفة لها والاسم الثلاثى المجرد مبنى على التخفيف .

ومن الصرفيين من حكم على هذا الوزن بالقلة وأورد ( دئل ورُعِل ) لغة فى الوَعِل ورئم ( الاست ) .

والذين نفوا هذا الوزن فى الأسماء حكموا على الأمثلة السابقة بالشذوذ لأنها منقولة عن الأفعال المبنية للمجهول .

والذين أثبتوا هذا الوزن فى الأسماء - وإن كان قليلا - احتجوا بوجوده فى أصول الأسماء كالوُعِل لغة الوَعِل .

الله أعلم ،،،

## المسألة الثامنة

## ( سداد من عوز ) بين كسر السين وفتحها

قال أبو البركات الأنباري في ترجمة النضر بن شميل : " وحكى محمد بن ناصح الأهوازي[1] ، قال : حدثني النضر بن شميل المازني [2]، قال : كنت أدخل على المأمون في مجلسه ، فدخلت عليه ذات ليلة وَعَلَيَّ قميص مرفوع ... ثم أجرينا الحديث فأجرى هو ذكر النساء فقال : حدثنا هشيم [3] عن مجاهد [4] عن الشعبي [5] عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : " إذا تزوج الرجل المرأة لدينها وجمالها كان فيها سداد من عور " [6] فأورده بفتح السين : قال : قلت : صدق يا أمير المؤمنين هشيم ، حدثنا عوف بن أبي جميلة [7] عن الحسن [8] عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : " إذا تزوج الرجل المرأة لدينها وجمالها كان فيها سِداد من عَوَزٍ " ،

---

(١) لعله : محمد بن ناصح أبو عبد الله ، حدث عن بقية بن الوليد ،ويحيى بن سعيد الأموي ، روى عنه أبو بكر بن أبي الدنيا ، ومحمد بن أبي الليث . ينظر : تاريخ بغداد ٣ / ٣٢٤ رقم ١٤٢٨ – طبعة دار الكتب العلمية – بيروت .

(٢) هو : النضر بن شميل بن خرشة بن كلثوم البصري الأصل أبو الحسن ، أخذ عن الخليل وكان أحد الأعلام ، توفي سنة ٢٠٣ هـ . البغية ٢ / ٣١٦ .

(٣) هو هشيم بن بشير بن القاسم السلمي ، ولد سنة ١٠٤ هـ وتوفي سنة ١٨٣ تذهيب دول الإسلام للذهبي ١ / ١١٧ – فهيم شلتوت – الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٤م ، والتهذيب ص ١١ : ٥٩

(٤) الشعبي ، هو عامر بن شراحيل الكوفي الإمام العلم ، ولد في خلافة عمر ، وتوفي سنة ١٠٣ هـ . خلاصة الخزرجي ص ١٥٥ .

(٥) هو مجاهد بن سعيد أبو عمرو الكوفي ، روى عن الشعبي وطبقته ، ومات سنة ١٤٤ هـ تذهيب التهذيب ص ١٠ : ٣٩ طبعة حيدرآباد سنة ١٣٢٧ هـ .

(٦) هو عوف بن أبي جميلة العبدي ، أبو سهل البصري ، المعروف بالأعرابي مات سنة ١٤٦ هـ . تذهيب التهذيب ص ٨ : ١٦٦ .

(٧) الحديث في الجامع الصغير السيوطي ١ / ٨٢ رقم ٥٢٢ – أولى ١٤٠١ هـ .

(٨) هو الحسن بن علي بن أبي طالب – رضي الله عنهما – .



قال : وكان المأمون متكئاً فاستوى جالساً ، وقال : يا نضر ، كيف قلت " سداد " ؟

قلت : نعم ؛ لأن السداد ها هنا لحن ، قال : أوتلحنني ! قلت : إنما لحن هشيم . وكان لجاناً ، فبجع أمير المؤمنين لفظه . قال : فما الفرق بينهما؟

قلت السداد بالفتح : القصد في الدين والسبيل ، والسداد بالكسر : البلغة ، وكل ما سددت به شيئاً فهو سداد قال : أتعرف العرب ذلك ؟ قلت : نعم ، هذا العرجي [1] يقول :

أتصاغرني وأيّ فتىً أتصاغرا ∴ ليومٍ كريهةٍ وسِداد ثغرٍ [2]

فقال له المأمون : قبح الله تعالى من لا أدب له [3]

أورد أبو البركات الأنباري هذه الرواية وفيها أن المأمون حدث عن هُشيم أن رسول الله ﷺ قال : " إذا تزوج الرجل المرأة لدينها وجمالها كان فيها سَدَاد من عوز " . بفتح السين من سداد ثم روى النضر الحديث بكسر السين فقال له المأمون أو تلحنني فقال له لحن هشيم – وكان لجانا ثم طلب منه المأمون بيان الفرق بينهما فبين أن السداد بالفتح : القصد في الدين والسبيل والسداد بالكسر : البلغة وكل ما سدد به شيئاً فهو سِدَاد ثم استدل النضر ببيت العرجي .

وبالبحث في المسألة تبين لي أن البلغة وكل ما سددت به شيئاً فهو سِداد وسَداد بكسر السين وفتحها وعليه فهشيم لم يلحن والسداد بالفتح ، وهو القصد في الدين والسبيل والإصابة في المنطلق – مصدر والسداد : وهو

---

(١) هو عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان ، المعروف بالعرجي . ينظر:الأغاني ١ / ٣٨٣ ، ٤١٧ .

(٢) البيت من الوافر وهو في ديوانه ص٣٤ ، وفي الأغاني ١ / ٥١٣ – طبعة دار الكتب .

(٣) نزهة الألباء من ٨١ ، ٨٢ .

البلغة وكل ما سددت به شيئاً بفتح السين وكسرها – اسم وليس مصدراً وهو فى تأويل اسم المفعول ، أى مسدود من عوز .

وقد تكلم الصرفيون واللغويون فى هذه المسألة ونصوا على جواز الفتح والكسر فى السين من سداد من عَوز وإليك البيان :

**أولاً : من أورد الكسر فقط ومن حكم على الفتح باللحن :**

فقد نقل صاحب اللسان عن أبى عبيدة كسر السين فقط ، ففى اللسان : " وفى حديث النبى ﷺ فى السؤال أنه قال : لا تحل المسألة إلا لثلاث فذكر منهم رجلاً أصابته جائحة فاجتاحت ماله فيسأل حتى يصيب سِداداً من عيش أو قواما ) أى ما يكفى حاجته . قال أبو عبيدة : قوله سداداً من عيش أو قواماً هو بكسر السين وكل شئ سددت به خللا فهو سداد بالكسر وهذا سمى سداد الفارورة بالكسر وهو صمامها لأنه يسد رأسها ، ومنها سداد الثغر إذا سدد بالخيل والرجال ، وأنشد العرجى :

أضاعُونى وأىَّ فتىً أضاعُوا ∴ لِيومْ كريهةٍ وسِدَاد ثَغْرِ

بالكسر لا غير [1] .

وفى أدب الكاتب : " ( والسِّداد ) بكسر السين : كل شئ سددت به شيئاً مثل سداد القارورة وسداد الثغر أيضاً ، ويقال : أصبت سِداداً من عيش أى ما تسد به الخلة وهو سِدَادٌ من عوز " [2] .

وفى فصيح ثعلب بشرح الهروى – باب المكسور أوله – : " وهو سداد من عوز بكسر السين " [3] .

---

(١) اللسان ١ / ١٩٦٩ ( سدد ) .

(٢) أدب الكاتب / ٣١٧ .

(٣) فصيح ثعلب شرح الهروى ص ٥٠ ، وينظر : النهاية ٢ / ٣٥٣ .



وتبعهما ابن مكى الصقلى فى تثقيف [1] اللسان والحريرى فى درة الغواص [2] وخطأ الفتح ، والزمخشرى فى الأساس [3] ، وابن الجوزى فى تقويم [4] اللسان ، والبغدادى فى ذيل [5] الفصيح ، والصفدى فى تصحيح [6] التصحيف .

**ثانياً : من أورد اللغتين الفتح والكسر فى سين سداد :**

جاء فى إصلاح المنطق – باب فعال وفعال بمعنى واحد – : " قال سِداد من عَوَز وسَدَاد كل يُقَال " [7] .

وتبعهم الجوهرى فى الصحاح [8] ونص على أن الكسر أفصح .

وتبعهما ابن ظفر فى حواشى [9] ابن برى وابن ظفر على درة الغواص .

والفيومى فصّل القول فى هذه المسألة ناقلا أقوال العلماء فيها .

ففى المصباح : " والسداد بالكسر ما سُدَّ به القارورة وغوها وسِداد الثغر بالكسر من ذلك واختلفوا فى سِداد من عيش وسداد من عوز لما يرمق به العيش وتسد به الخلّة فقال ابن السكيت والفارابى وتبعه الجوهرى بالفتح والكسر ، واقتصر الأكثرون على الكسر منهم ابن قتيبة وثعلب والأزهرى لأنه مستعار من سداد القارورة فلا يغير ، وزاد جماعة فقالوا : الفتح لحن ، وعن

---

(١) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكى الصقلى ص ١١٨ .

(٢) درة الغواص فى أوهام الخواص للحريرى ص ١٤١ .

(٣) أساس البلاغة للزمخشرى ١ / ٤٣٠ ( سدد ) .

(٤) تقويم اللسان لابن الجوزى / ١١٨ .

(٥) ذيل الفصيح لعبد اللطيف البغدادى / ٣١ .

(٦) تصحيح التصحيف للصفدى / ٣٠٨ .

(٧) إصلاح المنطق / ١٠٤ .

(٨) ينظر : الصحاح ٢ / ٤٨٥ .

(٩) ينظر : حواشى ابن برى وابن ظفر فى على درة الغواص ص ١٣٧ ، ١٣٨ .

النضر بن شميل سداد ومن عوّز إذا لم يكن تاما ، ولا يجوز فتحه ، ونقل في البارع عن الأصمعي سِدَاد من عَوَزٍ بالكسر ، ولا يقال بالفتح » (١).

**الخلاصة**

مما تقدم الخلص إلى أن ( سداد من عوز ) ورد مكسور السين ومفتوحها والأفصح الكسر وبعضهم لحن الفتح ورأى أن الفتح جائز وأن كان أقل من الكسر وعليه فلا وجه لتلحين النضر لهُشيم في رواية الحديث بالفتح .

وسداد في قولهم : سِدَاد من عوز اسم في تأويل اسم المفعول أي : مسدود به من عوز ، مثل كتاب بمعنى مكتوب ، وأما السَّداد بالفتح فهو الإصابة في المنطق والقول ، وهو مصدر يقال : سَدَّ الشيء سَداداً إذا استقام ، وسد فلان سَدَاد إذا أصاب في قوله وفعله (٢) .

والله أعلم ...

(١) المصباح ص ١٤٢ ، وينظر : القاموس ١ / ٢٩٨ ، وشرح درة الغواص للخفاجي ص ١٥٠ .

(٢) درة الغواص في أوهام الخواص للحريري ص ١٤١ .



**المسألة التاسعة**

**مجيء المصدر على صيغة اسم المفعول من غير الثلاثي**

قال أبو البركات الأنباري : « وحكى عن أبي حاتم (١) قال : قرأت على الأصمعي في جيمية العجاج : (٢)

جاباً ترى تليله مُسَحَّجاً (٣)

فقال : هذا لا يكون ، فقلت : أخبرني (٤) به من سمعه من فلق (٥) في رؤبة أعني أبا زيد الأنصاري : فقال هذا لا يكون ، فقلت جعله مصدراً أي : تسحيجاً فقال : هذا لا يكون فقلت : فقد قال جرير : (٦)

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِيَ الْقَوَافِي ∴ فلا عيًّا بهن ولا اجتلابا (٧)

أي تسريحي فكأنه أراد أن يدفعه فقلت له قد قال الله عز وجل : { وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ } » (٨).

أورد أبو البركات الأنباري هذه الرواية عن أبي حاتم السجستاني عن الأصمعي وفيها أن الأصمعي أنكر على السجستاني قراءة بيت العجاج بلفظ

(١) هو : سهيل بن محمد بن عثمان بن القاسم أبي حاتم السجستاني ، كان إماماً في علوم القرآن واللغة . توفي سنة ٢٥٠ هـ . البغية ١ / ٦٠٦ .

(٢) هو : عبد الله بن رؤبة بن لبيد السعدي راجز مجيد ، ولد في الجاهلية ، وقال الشعر بها ، ثم أسلم . توفي سنة ٩٠ هـ . الأعلام ٤ / ٨٦ .

(٣) البيت من الرجز في ديوانه ص ٢٠ - تحقيق . د / سعدي ضناوي - دار صادر - بيروت - ط الأولى ١٩٩٦م .

(٤) في الأصل تصحيف أضاع المعنى ونص الأصل : « أخبرني به من فلق في رواية من أبي زيد الأنصاري » والصحيح ما أثبته كما في الخصائص ١ / ٣٦٨ .

(٥) ومعنى : من فلق في رؤبة : من شق فمه ومخرجه ، وهذا كناية عن شدة السماع والتمكن منه .

(٦) جرير هو : جرير بن عطية بن حذيفة ، كان من فحول شعراء الإسلام . مات باليمامة سنة ١١٥ هـ . الأعلام ٢ / ١١٩ .

(٧) البيت من الوافر وهو في ديوانه ص ٦٢ ، والكتاب ١ / ٢٣٣ ، والمقتضب ١ / ٢١٣ ، ٢ / ١٩١ ، واللسان ( سحج ) ، ومعنى البيت : أن القوال طوع إرادته فلا يعيا فيمن ولا يعب في اجتلابهن ، بل يسرحهن تسريحا . والشاهد فيه ( مسرحي ) بمعنى تسريحي .

(٨) نزهة الألباء ص ١٤٧ ، وينظر : الخصائص ١ / ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، واللسان ( سحج ) ، و ( جلب ) . والآية من سورة سبأ رقم ١٩ .

مسحجا بمعنى تسحيجاً ، فرد عليه أبو حاتم بقوله : أخبرنى به من سمعه من فلق فى رؤية وهو أبو زيد الأنصارى ومعنى من فلق فيه أى من شق فمه ومنفرجه تأكيداً للسماع منه ، ثم احتج السجستانى ببيت جرير وفيه استعمال المسرح بصيغة اسم المفعول بمعنى المصدر أى التسريح ، ثم احتج السجستانى أيضاً بالآية الكريمة : { وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ} أى كل تمزيق ، فأمسك الأصمعى عن الرد والإنكار .

وقد أورد ابن جنى هذه الرواية عن أبى حاتم السجستانى ويفهم من إيراده لها بدون تعقيب أنه يؤيده فى أن المسحج والمسرح والممزق مصادر ميمية جاءت على صيغة اسم المفعول ، وهى بمعنى التسحيج والتسريح والتمزيق ، وقد حكم – ابن جنى على مجئ المصدر على وزن المفعول من غير الثلاثى – بالقلة ، فقد قال ابن جنى قبل إيراد الرواية مباشرة : " ومن ذلك قول أصحابنا : إن اسم المكان والمصدر على وزن المفعول فى الرباعى قليل ، إلا أن نقيسه ، وذلك نحو : المدحرَج ، تقول : دحرجته مُدَحْرَجاً ، وهذا مُدَحْرَجُنَا ، وقلقلته مقلقلاً ، وهذا مُقَلْقَلُنَا ، وكذلك أكرمته مُكْرَماً ، وهذا مُكْرَمُكَ ، أى موضع إكرامك ، وعليه قول الله تعالى : { وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ } أى تمزيق ، وهذا مُمَزَّقُ الثياب : أى الموضع الذى تمزق فيه "[1] .

ثم أورد ابن جنى الرواية السابقة عن السجستانى فى الخصائص[2]

وقد أورد سيبويه فى الكتاب بيت جرير مستشهداً به على مجئ المصدر بصيغة اسم المفعول من غير الثلاثى ، وذلك فى باب ما يكون من المصادر مفعولاً .

---

( ١ ) الخصائص ١ / ٣٦٧ .

( ٢ ) ينظر : الخصائص ١ / ٣٦٧ ، ٣٦٨ .



ففى الكتاب : " وإن كان الفعل مصدراً أجرى مُجرى ما ذكرنا من الضرب والسير ، وسائر المصادر التى ذكرنا ... ومثل ذلك : سرح به مسرحاً ، أى تسريحاً ، فالمسرح والتسريح بمنزلة الضَّرْب والمضْرب ، قال جرير :

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِيَ الْقَوَافِي ∴ فلا عيًّا بهن ولا اجتلابا أى تسريحى القوافى "[1] .

وفى المقتضب : " وتقول : سرحته مُسَرَّحاً أى تسريحاً قال :

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِيَ الْقَوَافِي ∴ فلا عيًّا بِهِن ولا اجتلابا "[2] .

## الخلاصة

وخلاصة الكلام فى هذه المسألة أن المُسَحَّج والمسرح فى بيتى العجاج وجرير مصدران بمعنى التسحيج والتسريح ، وكذلك الممزق فى الآية الكريمة من سورة سبأ ، ومجئ المصدر بصيغة اسم المفعول من غير الثلاثى متفق عليه بين الصرفيين ؛ وذلك لأن المصدر مفعول أحدثه الفاعل ، وعليه فرد أبى حاتم على الأصمعى تؤيده الأدلة المتقدمة .

والله أعلم ،،،

---

( ١ ) الكتاب ١ / ٢٣٣ .

( ٢ ) المقتضب ١ / ٢١٣ ، ٢ / ١١٩ ، وينظر : حاشية الصباح المنير ص ٣٥٩ .

## المسألة العاشرة

### من الصفات التي لا تلحقها تاء التأنيث غالباً ( فعول )

في ترجمة أبي عثمان المازني قال أبو البركات الأنباري : " ويحكى أن أبا عثمان المازني سئل بحضرة المتوكل[1] على الله تعالى عن قوله عز وجل : { وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيّاً } [2] فقيل له : كيف حذفت الهاء ، وبغى ( فعيل ) و(فعيل ) إذا كان بمعنى فاعل لحقته الهاء نحو : فَتِيَّة وفتية ؟ فقال : إن ( بغى ) ليست بفعيل ، وإنما هي فعول بمعنى فاعلة ؛ لأن الأصل فيها : بغوى ، ومن أصول التصريف إذا اجتمعت الواو والياء ، والسابق منهما ساكن قلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء ، كما قالوا : شويت شيّاً ، وكويت الدابة كيّاً ، والأصل فيهما : شوياً وكوياً ، فعلى هذه القضية قيل : ( بَغِيّ ) وجب حذف التاء منها لأنها بمعنى باغية ، كما تحذف من صبور بمعنى صابرة " [3] .

أورد أبو البركات الأنباري هذه الرواية عن المازني عندما سئل عن حذف التاء من ( بغيا ) ، وقال إن أصلها : بَغوى ، فعول بمعنى فاعل ، وليست فعيلاً بمعنى فاعل لأنه لو كانت كذلك لألحقت بها التاء.

وقد تعرض الصرفيون لهذه الآية وبينوا أن ( بغياً ) على وزن ( فعول ) ولذا لم تلحقها التاء ، ومنهم من قال : إنه على فعيل ، كما وضحوا أن عدم إلحاق التاء لصيغة فعول بمعنى فاعل غالب لا لازم ، والقرآن جاء على الغالب ، فقد تلحقها التاء وإليك البيان :

---

(١) هو : جعفر المتوكل على الله بن محمد المعتصم بالله بن هارون الرشيد ، خليفة عباسي ، بويع بالخلافة سنة ٢٣٢ هـ . توفي ٢٤٧ هـ . الأعلام ٢ / ١٢٧ .

(٢) سورة مريم من الآية ٢٨ .

(٣) نزهة الألباء ص ١٤٤ .



فقد أشار الأخفش [1] إلى أن ( بغياً ) هنا بمعنى مفعول ، ولذا لم تلحقه التاء حيث نظره بقوله : " مثل قولك : ملحفة جديد "وفعيل هنا بمعنى مفعول .

وفي المشكل : " أصل ( بغيا : بغوى ) فهو فعول ، لكن أدغمت الواو في الياء وكسرت العين لمجاورتها الياءين ولتصح الياء الساكنة ، وفعول هنا بمعنى فاعلة ولذلك أتى بغير هاء وهو صفة للمؤنث كما يأتي فعول بغير هاء للمؤنث إذا كان بمعنى مفعول كقوله تعالى : { فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ } [2] ، وليس ( بغيا ) في الأصل على وزن فعيل ، ولو كان فعيلاً للزمته الهاء للمؤنث ؛ لأن فعيلاً إذا كان للمؤنث بمعنى فاعل لزمته الهاء كقولهم : امرأة رحيمة وعليمة بمعنى راحمة وعالمة ، فلما أتى ( بغى ) بغير هاء علم أنه فعول وليس بفعيل " [3] .

وفي الكشاف : " وهي فعول عند المبرد بغوى ... وقال ابن جني في كتاب التمام هي فعيل ، ولو كانت فعولاً لقيل : بغو ، كما قيل : فلان لَهُوٌّ عن المنكر " [4] .

وأبو البركات الأنباري [5] تبع مكي في أن أصلها : بغوى على فعول وأورد القول بالوجهين : فعول وفعيل أبو البقاء في التبيان [6] .

وعلل العكبري عدم ذكر التاء على كونها على فعيل بمعنى فاعل بأن ذلك للمبالغة ، أو أنه على النسب مثل : طالق وحائض .

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٦٢٥ .

(٢) سورة يس من الآية ٧٢ .

(٣) المشكل لمكي بن أبي طالب ٢ / ٤٥٣ .

(٤) الكشاف ٢ / ٤٠٨ .

(٥) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ١٢٤ .

(٦) التبيان للعكبري ٢ / ٨٦٩ .

وفى الدر المصون : " قوله ( بغيا ) فى وزنه قولان : أحدهما : وهو قول المبرد : أن وزنه فعول ، والأصل : بغوى ... قال أبو البقاء : ولذلك لم تلحق تاء التأنيث كما تلحق فى : صبور وشكور ، ونقل الزمخشرى عن أبى الفتح أنها فعيل ، قال : ولو كانت فعولاً لقيل : بَغُوٌّ ، كما يقال : فلان فحو عن المنكر " ولم يعقبه بنكير .

ومن قال إنها فعيل فهل هى بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول ؟ فإن كانت بمعنى فاعل فينبغى أن تكون بتاء التأنيث نحو : امرأة قديرة وبصيرة ، وقد أجيب عن ذلك : بأنها بمعنى النسب كحائض وطالق ، أى ذات بغى ، وقال أبو البقاء : حين جعلها بمعنى فاعل : " ولم تلحق التاء أيضاً لأنها للمبالغة " ، فجعل العلة فى عدم اللحاق كونه للمبالغة ، وليس بشىء وإن قيل بأنها بمعنى مفعول فعدم الياء واضح " [1] .

هذا وكون فعول بمعنى فاعل لا تلحقه التاء هو رأى جمهور الصرفيين ، ومنهم من أجاز إلحاق التاء بفعول بمعنى فاعل ، ففى الكتاب لسيبويه : " وهذا قول الخليل : يمتنع من الهاء فى التأنيث فى فعول ، وجاءت فى شىء منه " [2] .

أى وقد جاءت الهاء فى بعض أمثلة فعول فقيل فيها : فعولة ، مثل : عدوة وملولة .

ففى اللسان : " قال سيبويه : عَدوٌّ وصف ، ولكنه ضارع الاسم وقد يثنى ويجمع ويؤنث " [3] .

---

( ١ ) الدر المصون ٧ / ٥٧٨ ، ٥٧٩ .

( ٢ ) كتاب سيبويه ٣ / ٣٨٥ .

( ٣ ) اللسان ٤ / ٢٨٤٨ .



وفى اللسان أيضاً : " وفلانة عدوة فلان ، وعدو فلان ، فمن قال : فلانة عدون فلان ، قال هو خبر المؤنث ، فعلامة التأنيث لازمة له ، ومن قال فلانة عدو فلان قال : ذكرتُ عدوًّا لأنه بمنزلة قولهم : امرأة ظلوم ، وغضوب وصبور ، قال الأزهرى : هذا إذا جعلنا ذلك كلمة فى مذهب الاسم والمصدر ، فإذا جعلته نعتاً محضاً قلت : هو عدوك ، وهى عدوتك ، وهم أعداؤك وهن عدواتك " [1] .

يؤخذ من هذا النص أن عَدُوًّا وهو على وزن فعول لا يلزمه التذكير بل يؤنث ويذكر ، وإذا جعل نعتاً محضاً أنث كما قال الأزهرى.

وفى اللسان : " والأنثى ملول وملولة ، فملول على القياس ، وملولة على الفعل " [2] .

فقوله : ملول على القياس ، أى قياس الصفات التى على فعول فى عدم إلحاق التاء بها ، وملولة على الفعل نظراً لفعلها ، فتقول : قلّت المرأة ، كما قالوا فى : مرضعة جاءت على الفعل : أرضعت .

وفى اللسان أيضاً : " قال اللحيانى : كل فعولة من هذا الضرب من الأسماء ( يعنى فعولا بمعنى فاعل ) إن شئت أثبت الهاء وإن شئت حذفته " [3]

وفى شرح الكافية للرضى : " ومما تلحقه تاء التأنيث غالباً مع كونه صفة فيستوى فيها المذكر والمؤنث : مفعال ، ومفعل ... وكذا فعول بمعنى فاعل " [4] .

---

( ١ ) السابق ٤ / ٢٨٤٦ .

( ٢ ) اللسان ٦ / ٤٢٧ .

( ٣ ) السابق ٢ / ٩٥٦ ، وينظر : المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٣ / ٣٠١ ، ٣٠٢ – دار المدنى للطباعة ١٤٠٥ هـ .

( ٤ ) شرح الكافية للرضى ٣ / ٣٣٢ – تحقيق / يوسف حسن عمر .

وفى الهمع : " والغالب أن لا تلحقه صفة على فعل ... أو فعول لفاعل كصبور وشكور "[1] .

هذا وقد تقدم الأستاذ / عباس حسن إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة ببحث عنوانه صيغة فعول ولحوق التاء بها للتأنيث قال فيه : " هل يجوز إلحاق تاء التأنيث بآخر فعول بمعنى فاعل ؟

أرى جواز هذا على أساس الاعتبارات التالية وأساسها الاعتبار الخاص بصيغة فعيل بمعنى فعول :

١ - الأصل فى الأسماء المشتقة أن تلحقها علامة التأنيث للفرق بين مذكرها ومؤنثها ، ومن علامات التأنيث المختصة بذلك التاء مثل : راحم وراحمة ، عالم وعالمة ، مشهور ومشهورة ، فرح وفرحة .

٢ - عدل العرب عن ذلك الأصل عدولاً غالباً عند استعمالهم صيغة فعيل ، بشرط أن تكون هذه الصيغة بمعنى مفعول ، وأن يكون الموصوف بها مذكوراً كى يؤمن اللبس فقالوا : هذا عمل حميد ، وهذه مهمة حميد ، هذا شيطان رجيم ، وهذه شيطانة رجيم .

٣ - لا مانع من الرجوع إلى الأصل ؛ لأن العدول عنه لم يكن أمراً محتوماً مُطرداً إذ لم يكن لعلة توجب الأخذ بها لمنع فساد لغوى ، وإنما كان أمراً غالباً للتخفيف ، ويقابل هذا الغالب لُغة الكثير طبقاً لما نص عليه السيوطى .

٤ - كل ما سبق هو فى صيغة فعيل بمعنى مفعول ، وقد صرح بعض أئمة النحاة الأقدمين بأن الأربعة الأخرى وهى فعول بمعنى فاعل ، مفعال ، مفعيل ، مفعل يشترط لحذف التاء منها ما يشترط فى فعيل ، وتنص على أنك

---

(١) همع الهوامع ٣ / ٢٩١ .



تقول : صبورة ومعطارة إذا لم يعرف الموصوف ... فيفهم من هذا ما يحيط به من أن حكم الأسماء المشتقة الأربعة هو حكم فعيل بمعنى مفعول من حيث حذف التاء غالباً بشرطه أو عدم حذف التاء على الوجه المشروح فيما سلف أى إنه يجرى على هذه المشتقات الأربعة ما يجرى على فعيل السالفة من جواز إثبات التاء سوراً على غير الغالب .

ويلاحظ أن غير الغالب هنا ليس معيباً ، وإن كان الغالب هو الأفصح والأقوى ، وفرق بين الخطأ الصريح والصحيح ، وإن كان ليس هو الأعلى فى درجات الفصاحة والقوة البلاغية "[1] .

وقد جاء قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة فى هذا الشأن على النحو التالى : " يجوز أن تلحق تاء التأنيث صيغة فعول بمعنى فاعل ، لما ذكره سيبويه [2] من أن ذلك جاء فى شىء منه ، وما ذكره ابن مالك فى التسهيل [3] من أن امتناع التاء هو الغالب ، وما ذكره السيوطى فى الهمع [4] من أن الغالب ألا تلحق التاء هذه الصفات ، وما ذكره الرَّضى [5] من قوله : وما لا يلحق التاء غالباً مع كونه صفة فيستوى فيه المذكر والمؤنث : فعول "[6] .

---

(١) كتاب فى أصول اللغة ص ٧٥ ، ٧٦ ، وينظر : بحث الأستاذ : عطية الصوالحى فى لحوق تاء التأنيث لفعول الصفة فى كتاب فى أصول اللغة ص ٧٩ .

(٢) ينظر : الكتاب ٣ / ٣٨٥ .

(٣) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٣ / ٣٠١ ، ٣٠٢ .

(٤) ينظر : همع الهوامع ٣ / ٢٩١ .

(٥) ينظر : شرح الكافية للرضى ٣ / ٣٣٢ .

(٦) كتاب فى أصول اللغة ص

## المسألة الحادية عشرة

### تأنيث المذكر حملا على المؤنث فى المعنى

قال أبو البركات الأنبارى : " روى الأصمعى عن أبى عمرو بن العلا قال : سمعت أعرابياً يقول : فلان لغوب جاءته كتابى فاحتقرها ، قال : فقلت له : أتقول : جاءته كتابى ؟ فقال : أليس بصحيفة ؟ فحمله على المعنى ، وقد جاء ذلك كثيراً فى كلامهم "[1].

أورد الأنبارى هذه الرواية عن أبى عمرو بن العلاء وفيها تأنيث الكتاب وهو مذكر وتأنيثه بالحمل على المعنى لأنه فى معنى الصحيفة . وقد جاء ذلك كثيراً فى كلام العرب .

وقد تناول النحويون هذه المسألة ووضحوا أن حمل المذكر على معنى المؤنث كثير فى لغة العرب وهو أسلوب لطيف من أساليبهم وباب واسع من أبوابها ، مع كثرته يقتصر فيه على السماع واليك البيان :

ففى الكتاب فى معرض كلام سيبويه عن تأنيث المذكر على المعنى ما نصه " ، وقال الشاعر :

وأن كلابا هذه عشر أبطن

وأنت برئ من قبائلها العشر [2]

... فأنث أبطنا إذ كان معناها القبائل ... وقال عمرو بن أبى ربيعة :

فكان نصيرى دون من كنت أتقى

ثلاث شخوص كاعبان ومعصر [3]

---

(١) نزهة الألباء ص ٣٥ ، وتنظر الرواية أيضاً فى : سر صناعة الإعراب لابن جنى ١ / ٢٤ ، والخصائص له أيضا ١ / ٢٥٠ ، ٢ / ٤١٨ ، والأشباه والنظائر للسيوطى ١ / ٢٢٣ .

(٢) البيت من الطويل وهو للنواح الكلابى كما فى المقتضب ٢ / ١٤٦ ، والخصائص ٢ / ٤١٧ والشاهد فى البيت تأنيث البطن حملاً على القبيلة .

(٣) البيت من الطويل فى ديوانه ص٩٢ ، والخصائص ٢ / ٤١٧ ، والكاعب : هى التى نهد ثديها . اللسان ( كعب ) والمعصر هى التى دخلت فى عصر شبابها : اللسان ( عصر ) ، والشاهد فى البيت معاملة الشخوص معاملة المؤنث ، لأنه أراد بالشخص المرأة ، فأنث الشخص حملاً على المرأة ، ولما جعل لها عدد المؤنث .



فأنث الشخص إذ كان فى معنى أنثى[1] كما أورد سيبويه قوله تعالى : { تَلْتَقِطْهُ[2] بَعْضُ السَّيَّارَةِ } ، وقولهم ذهبت بعض أصابعه ، ثم علق على ذلك بقوله " وإنما أنث البعض لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه ، ولو لم يكن منه لم يؤنثه "[3] ، والمعنى فى كلام سيبويه أن بعض السيارة سيارة وبعض الأصابع إصبع فالتأنيث لمراعاة المعنى أو حملاً على المعنى .

وفى الخصائص : " وأما تأنيث المذكر فقراءة من قرأ : ( تلتقطه بعض السيارة ) وكقولهم : ( ما جاءت حاجتك ) ، وكقولهم : ( ذهبت بعض أصابعه ) ، أنث ذلك لما كان بعض السيارة سيارة فى المعنى ، وبعض الأصابع أصبعاً ، ولما كانت (ما) هى الحاجة فى المعنى ... وقال :

يأيها الراكب المزجى مطيته

سائل بنى أسد ما هذه الصوت[4]

ذهب إلى تأنيث الاستغاثة . وحكى الأصمعى عن لأبى عمرو أنه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول : فلان لغوب ، جاءته كتابى فاحتقرها : فقلت له : أتقول جاءته كتابى قال : نعم ، أليس بصحيفة ؟ قلت فما اللغوب ؟ قال الاعجمه وهذا فى النثر كما ترى وقد علله "[5].

---

(١) الكتاب ٣ / ٥٦٥ ، ٥٦٦ .

(٢) سورة يوسف من الآية ١٠ والقراءة بالتاء هى قراءة الحسن - ينظر : مختصر فى شواذ القرآن لابن خالويه ص ٦٧ ، وإتحاف فضلاء البشر ٢ / ١٤١ .

(٣) كتاب سيبويه ١ / ٥١ .

(٤) البيت من البحر البسيط .

(٥) الخصائص ٢ / ٤١٧ ، ٤١٨ ، وينظر : سر صناعة الإعراب ١ / ٢٥ ، والأشباه والنظائر للحافظ السيوطى ١ / ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٥١ ، وشرح الكافية للرضى ٣ / ٣٠٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٩٩ ، والإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى المسألة ١١١ .

يؤخذ من نص الخصائص أن التأنيث فى بعض السيارة وبعض الأصابع ( وما ) وكتابى - جاء حملاً على المعنى ؛ لأن بعض السيارة سيارة ، وبعض الأصابع إصبع ( وما ) هى الحاجة فى المعنى والكتاب هو الصحيفة .

وقد وضح ابن جنى أن تأنيث المذكر ضرورة لأنه خروج عن أصل إلى فرع ففى سر صناعة الإعراب تعليقاً على البيت السابق فى نص الخصائص " وإنما أنثه ( يعنى الصوت ) لأنه أراد الاستعانة وهذا من قبيح الضرورة .

أعنى تأنيث المذكر لأنه خروج عن أصل إلى فرع ، وإنما المستحاز من ذلك رد التأنيث إلى التذكير ، لأن التذكير هو الأصل بدلالة أن الشيء مذكر وهو يقع على المذكر والمؤنث .

فعلمت بهذا عموم التذكير ، وأنه هو الأصل الذى لا ينكسر " [1] .

**الخلاصة**

وخلاصة القول فى هذه المسألة أن الأصل فى الأشياء التذكير وأنه يجوز تأنيث المذكر وهو شاذ لأنه خلاف الأصل لكنه جائز حملاً على المعنى والحمل على المعنى كثير فى لغة العرب .

وقد ورد تأنيث المذكر فى القرآن الكريم كقوله تعالى : { تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ } كما ورد فى كلام العرب شعراً ونثراً ، ومنه الرواية التى هى موضوع المسألة ، حيث أنث فيها الكتاب حملاً على الصحيفة .

والله أعلم ،،،

---

(١) سر صناعة الإعراب ١ / ٢٤ ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٩٥ ، ٩٦



## المسألة الثانية عشرة

## ( السلطان ) بين التذكير والتأنيث

" عن أبى عمر الزاهد [1] قال . . . حدثنا نفطويه [2] عن ابن الجهم [3] عن الفراء [4] أنه سمع أعرابياً يقول : " قضت علينا السلطان " فقال ابن خالويه : السلطان يذكر ويؤنث [5] والتذكير أعلى ، ومن أنثه ذهب به إلى الحجة [6] .

أورد الأنبارى هذه الرواية وفيها أن السلطان يذكر ويؤنث ، والتذكير أعلى ، وأما من أنثه فقد ذهب به إلى الحجة .

وقد تكلم الصرفيون عن هذه المسألة وذكروا أن السلطان الأصل فيه التذكير وقد يؤنث بل إن [7] بعضهم ذكر أنه جمع وواحده سليط ، وإليك البيان :

ففى المذكر والمؤنث للفراء : " والسلطان أنثى وذكر ، والتأنيث عند الفصحاء أكثر " [8] .

وفى معانى القرآن للزجاج : " والسلطان فى اللغة : الحجة وإنما قيل للخليفة والأمير سلطان لأن معناه ذو الحجة ، والعرب تؤنث السلطان وتذكره ، فتقول : قضت عليك السلطان . وأمرك به السلطان . وزعم قوم

---

(١) هو : محمد بن عبد الواحد بن أبى هاشم أبو عمر الزاهد ، المطرزى اللغوى ، غلام ثعلب ، أحد أئمة اللغة . توفى سنة ٣٤٥ هـ . البغية ١ / ١٦٤ .

(٢) هو : إبراهيم بن محمد بن عرفة الأزدى العتكى ، كان إماماً فى النحو ، فقيهاً ، مسنداً فى الحديث ، ثقة ، توفى ٣٢٣ هـ . الأعلام ١ / ٦١ .

(٣) هو : على بن الجهم بن بدر أبو الحسن ، شاعر رقيق الشعر ، أديب من أهل بغداد ، كان معاصراً لأبى تمام ، توفى سنة ٢٤٩ هـ . الأعلام ٤ / ٢٦٩ .

(٤) ينظر : معانى القرآن ٢ / ٣٦ .

(٥) ينظر : المذكر والمؤنث للفراء ص ٨٣ - تحقيق . د/ رمضان عبد التواب - مكتبة دار التراث سنة ١٩٧٥ م .

(٦) نزهة الألباب ص ٢٧٠ - تحقيق . د/ رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجى - طبعة ثانية ١٤١٣ هـ .

(٧) هو المبرد ، وينظر : المذكر والمؤنث للمبرد ص ١٠٣ .

(٨) المذكر والمؤنث للفراء ص ٧٤ .

من الرواة أن التأنيث فيه أكثر ، ولم يختلف فى التذكير ، وأحسب الذين رووا لم يضبطوا معنى الكثرة من القلة ، والتذكير فيه أكثر . فأما القرآن فلم يأت فيه ذكر السلطان إلا مذكراً قال الله عز وجل : { لَوْلا يَأْتُونَ عَلَيْهِم بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ } [١] وقال { هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ } [٢] وقال { سُلْطَاناً مُّبِيناً } [٣] فجميع ما فى القرآن من ذكر السلطان مذكر ، ولو كان التأنيث أكثر لكان فى كتاب الله عز وجل . . فأما التأنيث فصحيح إلا أنه أقل من التذكير .

فمن قال : قضت به عليك السلطان : أراد قضت عليك به الحجة . . . ومن قال : قضي به عليك السلطان ذهب إلى معنى صاحب السلطان " [٤] .

يؤخذ من نص الزجاج أن لفظ السلطان يذكر ويؤنث ، وأن التذكير أكثر وبه جاء القرآن الكريم وأن من ذكره فعلى معنى صاحب السلطان ، ومن أنثه فعلى معنى الحجة ، أى : قضت به عليك الحجة ، والحق أن السلطان تذكيره أكثر من تأنيثه كما يقول الزجاج بدليل القرآن الكريم وكفي به حجة ، ونقل أبو بكر ابن الأنبارى فى السلطان التذكير والتأنيث عن الفراء ثم حكى عن العرب : قضت عليك السلطان ، ثم استدل على التذكير والتأنيث من شعر العرب فقال " وقال الشاعر فى التذكير :

أو حلت بعض الجور من سلطانه ∴ فدعه ينفذه إلى أوانه [٥]

---

(١) سورة الكهف من الآية ١٥ .

(٢) سورة الحاقة الآية ٢٩ .

(٣) سورة النساء من الآية ٩١ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٥) بيت من الرجز أو بيتان من مشطوره ، عزاها ابن الأنبارى للعماني . ينظر : المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ١ / ٤١٠ – تحقيق الأستاذ / محمد عبد الخالق عضيمة والدكتور / رمضان عبد التواب – ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة .



وقال الآخر فى التأنيث :

احجاج لولا الملك هنت وليس لى

بما جنت السلطان منك يدان [١]

فمن ذكر السلطان ذهب إلى معنى الرجل ، ومن أنثه ذهب إلى معنى الحجة .

وقال محمد بن يزيد البصرى : من ذكر السلطان ذهب إلى معنى الواحد ، ومن أنثه ذهب إلى معنى الجمع [٢]، وقال هو جمع وواحدة سليط " [٣] .

وابن عطية [٤] تبع الزجاج فى أن التذكير أشهر لأنه لغة القرآن.

وأبو البركات الأنبارى [٥] نقل التذكير والتأنيث ، وحكى القول بأنه جمع سليط ، ووجه التذكير على معنى الجمع والتأنيث على معنى الجماعة .

وأما أبو حيان [٦] فى البحر فقد نقل عن الفراء أن التأنيث أكثر ، وعلل التذكير فى صفة السلطان فى قوله تعالى : { سُلْطَاناً مُّبِيناً } [٧] بأنه من أجل الفاصلة .

والحقيقة أن التذكير فى صفة السلطان ليس فقط فى سورة النساء ، بل فى كل القرآن ، ووقع فى غير الفواصل كقوله تعالى : { لَوْلا يَأْتُونَ عَلَيْهِم بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً } [٨] .

---

(١) البيت من الطويل وهو لجحدر السعدى . ينظر : المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ١ / ٤١٠ .

(٢) ينظر : المذكر والمؤنث للمبرد ص ١٠٣ .

(٣) الزاهر فى معانى كلمات الناس لابن الأنبارى ٢ / ٢٥ ، ٢٦ .

(٤) ينظر : المحرر الوجيز ٢ / ١٢٨ .

(٥) ينظر : البيان للأنبارى ١ / ٢٥١ .

(٦) ينظر : البحر المحيط ٤ / ١١٢ .

(٧) تقدم تخريجه .

### الخلاصة

وخلاصة القول فى هذه المسألة أن السلطان لفظ يذكر ويؤنث ، وأن تذكيره أكثر من تأنيثه كما ذهب إلى ذلك الزجاج وابن عطية ، ويؤيده أنه لم يأت فى القرآن إلا مذكراً ، واختلف فى توجيه تذكيره وتأنيثه ، فقيل : تذكيره على معنى الرجل ، وتأنيثه على معنى الحجة ، أو تذكيره على حذف مضاف أى صاحب السلطان ، وقيل : تذكيره على معنى الواحد أو الجمع ، وتأنيثه على معنى الجمع أو الجماعة بناء على أنه جمع سليط .

والله أعلم ،،،



## المسألة الثالثة عشرة

### تصغير ( مختار ) مُخَيِّر ومخيير

قال أبو البركات الأنبارى : " يروى أنه اجتمع أبو عمر الجرمى والأصمعى ، فقال الجرمى للأصمعى : كيف تصغر :(مختار ) ، فقال : مخيتير ، فقال الجرمى : أخطأت ، إنما هى مخير "[1] .

أورد الأنبارى هذه الرواية وفيها أن الجرمى قال للأصمعى : كيف تصغر (مختار) فقال له : مخيتير فخطأه الجرمى ، وقال له هو مخير .

والظاهر من كلام الجرمى أن تصغيره ( مخير ) فقط ، ولا يجوز فيه ( مخيتير ) ، بدليل أنه خطأ ( مخيتير ) واستعمل أسلوب القصر فى قوله : إنما هو مخير ، فهذا معناه أنه ليس فيه إلا ( مخير ) .

وبالبحث فى المسألة تبين أنه لا يجوز فيها إلا مخير بحذف التاء الزائدة ، ويجوز التعويض عنها بياء قبل الآخر ، فيقال : مخيير .

ففى الكتاب لسيبويه : " وإذا حقرت ( مزدان ) قلت : مُزَيِّن ومزيين ، وحذف الدال لأنها بدل من تاء مفتعل ، كما كنت حاذفها لو كسرته للجمع ، ومزدان بمنزلة مختار ، فإذا حقرته قلت : مُخَيِّر ، وإن شئت قلت : مُخَيِّير ؛ لأنك لو كسرته للجمع قلت : مخاير ومخايير "[2] .

يؤخذ من نص الكتاب أن ( مختار ) وشبهه مما هو على وزن مفتعل يصغر على ( مخير ) بحذف التاء ، ويجوز تعويض ياء قبل الآخر عوضاً من الحرف المحذوف وهو التاء فيقال : مُخَيِّير .

وإنما حذفت التاء من ( مختار ) فى التصغير ، ولم تحذف الميم وكلاهما زائد لأن الميم يدل على معنى اسم الفاعل أو اسم المفعول [3] .

---

(١) نزهة الألباء ص ١١٥ .
(٢) كتاب سيبويه ٣ / ٤٢٧ .
(٣) ينظر : المنصف ٢ / ٢٤٩ .

وفى المقتضب تكلم المبرد عن ( مقتدر ) – وهو مثل ( مختار ) فى كونه على وزن مفتعل – فقال : " فإن حقرت ( مقتدر ) ، قلت : مقيدر ، تحذف التاء من مفتعل ، كما حذفت النون من منطلق ؛ لأن العدة قد خرجت على مثال التصغير فلابد من حذف الزيادة .

والعوض فى جميع هذا جائز ، لأنك قد حذفت منه تقول فى منطلق إذا عوضت : منيطلق ، وفى مقتدر : مقيدير "[1] .

يؤخذ من نص المبرد أن مفتعل ومنه مختار ، تحذف تاؤه عند التصغير ، وقوله : لأن العدة قد خرجت على مثال التصغير هو ما يعبر عنه بأن الزيادة تخل بالوزن التصغيرى فلا بد من حذفها .

كما يؤخذ من النص أيضاً جواز زيادة ياء قبل الآخر عوضاً من الحرف المحذوف .

**الخلاصة**

وخلاصة القول فى هذه المسألة أن تصغير ( مختار ) مخير أو مخيير بحذف التاء الزائدة ؛ لأنها تخل بصيغة التصغير ، ولم تحذف الميم مع أنها زائدة ؛ لأن زيادتها تفيد معنى اسم الفاعل أو اسم المفعول ، ويجوز التعويض عن الحرف المحذوف وهو التاء بياء قبل الآخر فيقال : مخير ، وبذلك يكون رأى الجرمى فى تصغير ( مختار ) هو الصحيح الذى تؤيده الأدلة .

والله أعلم ،،،

---

(١) المقتضب ٢ / ٢٤٩ ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١١٧ ، ١٣٠ .



## المسألة الرابعة عشرة

## النسب إلى محذوف الفاء المعتل اللام

قال أبو البركات الأنبارى : " حكى أبو الحسن الأخفش عن يونس بن حبيب أن حماداً [1] حدثه : أن ناساً من العرب يقولون فى النسب إلى شية : شيوى [2] ، والوجه فيه غير ذلك ، وهؤلاء كأنهم قلبوا موضع الفاء فوضعوه فى موضع اللام .

وسيبويه يذهب [3] إلى أن النسب إلى شية ، وشوى ، وأبو الحسن الأخفش يذهب [4] إلى النسب إلى شية : وِشِيٌّ " [5] .

أورد أبو البركات الأنبارى هذه الرواية عن الأخفش عن يونس بن حبيب عن حماد أن ناساً من العرب يقولون فى النسب إلى شية : شيوى ، وهذا رأى الفراء كما فى شرح [6] الشافية للرضى ، والذى دعاه إلى ذلك أنهم قالوا فى : عدة عدوى ، فقاس الفراء عليه شيوى فى شية ، وهؤلاء كأنهم قلبوا موضع الفاء وهو الواو فى وشيه ووعده إلى موضع اللام فقالوا شيوى وعدوى والوجه غير ذلك فعند سيبويه النسب إلى شية وشوى برد الفاء المحذوفة وفتح الشين تخفيفاً وعند الأخفش وشِيٌّ بإبقاء الشين على سكونها .

وقد تناول النحويون هذه المسألة وذكروا الأوجه الثلاثة فى النسب إلى شية وضعفوا رأى الفراء واليك البيان ففى الكتاب " وتقول فى الإضافة إلى

---

(١) هو : حماد بن سابور بن المبارك أبو القاسم أول من لقب بالراوية ، كان من أعلم الناس بأيام العرب وأشعارها وأخبارها . توفى ١٥٥ هـ . الأعلام ٢ / ٢٧١ .

(٢) هو رأي الفراء كما فى شرح الشافية للرضى ٣ / ٦٢

(٣) ينظر : الكتاب ٣ / ٣٦٩ .

(٤) ينظر : التكملة للفارسي ص ٥٥ .

(٥) نزهة الألباء ص٤٣ .

(٦) ينظر : شرح الشافية للرضى ٢ / ٦٣ .

شية : وشوىٌ ، لم تسكن العين كما لم تسكن الميم إذا قال : دَمَوي ، فلما تركت الكسرة على حالها جرت مَجْرَى شَجَوِيٌ...

وإنما شية ، وعدة فِعْلَة ، لو كان شئ من هذه الأشياء فَعْله لم يحذفوا الواو ، كما لو يحذفوا فى الوجهة والوثبة والحدة وأشباهها" (١) .

وقد نقل محقق كتاب سيبويه عن السيرافى ما يلي " السيرافي ما ملخصه : يعني أن عدم الرد فيما كان لامه حرفاً صحيحاً ، وأما إذا كانت ياءً فيجب الرد نحو وشوى فى شية ، وأصلها وشية ، ألقيت كسرة الواو على ما بعدها وحذفت ، لأن الفعل قد اعتل بحذف الواو ، فردوا العلة فى المصدر من جهة كسرة الواو . ولو كانت مفتوحة لم تعل كالوثبة والوجهة فلما نسبنا إلى شية حذفت الهاء للنسبة فبقي الاسم على حرفين الثانى منهما حرف لين فوجب زيادة حرف فكان أولى لذلك أن يرد ما ذهب منه وهو الواو مكسورة . ففتحنا الشين كما قلنا فى عم وشج . عموى وشجوى ، وكان الأخفش يرد الكلمة إلى أصلها فيقول فى النسبة : وِشْيٌ ... وقول سيبويه أولى " (٢) .

وفى شرح الجمل لابن عصفور : " فإن كان محذوف الفاء فلا يخلو أن يكون الثانى حرف علة ، أو حرفاً صحيحاً ، فإن كان حرفاً صحيحاً لم ترد إليه شيئاً فتقول : فى مثل عدة : عدى ... فإن كان حرف علة رددت إليه المحذوف ونسبت إليه كما تنسب إلى فعل فتقول : وشوِي .

والأخفش يرد العين إلى أصلها من السكون ويقول : وشْيٌ وإنما لزم الرد فيما ثانيه حرف علة لأنك إذا أردت النسبة إلى مثل شية حذفت التاء ، فيبقى الاسم على حرفين ثانيهما حرف علة وذلك لا يوجد لما يؤدى إليه من بقاء الاسم على حرف واحد مع التنوين ، لأن حرف العلة تستثقل فيه الحركة

---

(١) كتاب سيبويه ٣ / ٣٦٩ ، ٣٧٠ .

(٢) حاشية رقم (١) من كتاب سيبويه ٣ / ٣٧٠ .



فتحذف فيبقي ساكنا ، والتنوين ساكن فيحذف حرف العلة لإلتقاء الساكنين ، فيبقى الاسم على حرف واحد واسم معرب على حرف واحد لا يوجد ، فلزم الرد لذلك " (١) .

وفى شرح الألفية للأندلسى : " أن كان معتل اللام نحو : شية وجب رد لامه وفتح عينه فتقول فى النسب إليه : وشوى ... وهذا مذهب سيبويه ، ومذهب الأخفش : أن ترد العين إلى سكونها الأصلى فيقال : وشيٌ بسكون الشين لأن الأصل وشية " (٢) .

**الخلاصة**

وخلاصة القول فى هذه المسألة أن النسب إلى ( شية ) ومثلها من محذوف الفاء وشِيٌ يرد المحذوف وهذا رأى سيبويه وحركت العين بالفتحة للتخفيف وقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الألف واواً مكسورة لمناسبة ياء النسب ، وأما الأخفش فيبقى سكون العين والتاء على حالها فيقول وشيٌ وهو القياس وأما شوى فهو رأى ضعيف وقد عزاه الرضى إلى الفراء والذى دعاه إلى ذلك أنه رأى العرب قالت فى النسب إلى عدة : عِدَوى ، فقاس عليه وكأن هؤلاء قلبوا موضع الفاء وهو الواو فى وشية وعدة إلى موضع اللام .

والله أعلم ،،،

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٥٩ ، ٤٦٠ .

(٢) شرح الألفية للأندلسى ٤ / ٢٨٣ - تحقيق الدكتور / عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد - الناشر : المكتبة الأزهرية للتراث ، وينظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٨٠٣،وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٤ / ١٩٥٨ ، وشرح الرادى على الألفية ٥ / ١٤٩ ، وشرح ابن طولون على الألفية ٢ / ٣٦٤ .

## المسألة الخامسة عشرة

## النسب إلى الجمع المسمى به

فى ترجمة أبى سعد بن أسد [1] الهروى : قال الأنبارى : " جرى بينه وبين شيخنا أبى منصور موهوب بن أحمد الجواليقى ببغداد نوع مناظرة فى شىء اختلفا فيه ، فقال الأسدى للجواليقى : أنت لا تحسن أن تنسب نفسك ، فإن الجواليقى نسبه إلى الجمع ، والنسبة إلى الجمع بلفظه لا تصح ، وهذا الذى ذكره نوع من المغالطة ، فإن لفظ الجمع إذا سمى جاز أن ينسب إليه بلفظه ، كمذابى ومعافرى ، وأنمارى ، وما أشبه ذلك فكذلك هاهنا " [2] .

أورد أبو البركات بن الأنبارى هذه القصة عن شيخه أبى منصور الجواليقى وأبى سعد الهروى ، وكيف اختلفا فى النسب إلى جمع التكسير ، وقد أيد أبو البركات شيخه فى جواز النسب إلى الجمع بلفظه ، وحكم على قول أبى سعد بأنه نوع من المغالطة .

هذا ، وقد تكلم الصرفيون فى هذه المسألة ووضحوا جواز النسب إلى الجمع بلفظه إذا سمى به ، وإليك البيان :

فى الكتاب نص سيبويه على أن الجمع إذا بقى على جمعيته نسب إلى مفرده ، وإذا سمى به نسب إليه بلفظه ، وذلك للفرق بين ما سمى به وما بقى على جمعيته يقول سيبويه : " اعلم أنك إذا أضفت إلى جمع أبداً فإنك توقع الإضافة على واحده الذى كسر عليه ليفرق بينه إذا كان اسماً لشىء واحد ،

---

(١) أبو سعد الهروى : هو أبو سعد بن أحمد بن أسد الهروى ، كان أديباً فاضلاً ، ورد بغداد حاجاً سنة ٥٢٠ هـ ، وأقام عليه فأخذ وأدب ، توفى سنة ٥٣٩ هـ . ينظر : البغية ١ / ٤٠٤ .

(٢) نزهة الألباء ص ٢٨٩ .



وبينه إذا لم ترد به إلا الجميع ، فمن ذلك قول العرب فى رجل من القبائل : قبلى ، وقبلية للمرأة " [1] .

وقول سيبويه إذا أضفت يعنى إذا نسبت ؛ لأنه سمى النسب إضافةً ، ثم نص سيبويه على النسب إلى ما سمى به من الجموع فقال : ... وإذا جاء شىء من هذه الأبنية التى توقع الإضافة على واحدها اسماً لشىء واحد تركته فى الإضافة على حاله ، ألا تراهم قالوا فى أنمار : أنمارى ؛ لأن أنماراً اسم رجل ، وقالوا : فى كلاب : كلابى " [2] .

وابن السكيت تبع سيبويه فى إصلاح المنطق فقال : " وتقول : هذا ثوب معافرى وهو منسوب إلى معافر حى من اليمن " [3] ، وتبعهما المبرد فى المقتضب [4] .

وفى شرح المفصل كلام مفصل وهو لا يخرج عما تقدم ، وإليك نصه زيادة فى التوضيح : " إذا نسب الشىء إلى جمع فهو على ضربين ، أحدهما : أن يكون جمعاً صحيحاً فكسراً عليه الواحد ، والآخر : أن يكون الجمع اسماً لواحد أو لجمع فيما كان من الأول ، ونسبت إليه من يلزمه ويعارسه ، فالباب أن تنسب إلى واحده كرجل يلزم المساجد ... قيل فيه مسجدى .

وأما الضرب الثانى : وهو ما كان اسماً لواحد أو لجمع فإنك تنسب إليه على لفظه من غير تغيير فتقول فى : أنمار : أنمارى ؛ لأنه اسم لواحد ، وقالوا فى كلاب : كلابى ، وقالوا : فى الضباب : ضبابى ؛ لأنه اسم قبيلة ، وقالوا : معافرى ، وهو اسم رجل ، يقال له معافر بن مر أخو تميم ، وقالوا : أنصارى ؛

---

(١) الكتاب ٣ / ٣٧٨ .

(٢) الكتاب ٣ / ٣٧٩ .

(٣) إصلاح المنطق لابن السكيت ص ١٦٢ .

(٤) ينظر : المقتضب ٣ / ١٥٠ ، ١٥١ ، ودرة الغواص للحريرى ص ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

لأن للأنصار اسماً وقع لجماعتهم ، ومن ذلك : مدائني : وأنباري ، والمدائن والأنبار علمان على بلدين معروفين بالعراق " [1].

بل إن أبا حيان ينقل [2] عنه قوم أنهم أجازوا النسب إلى الجمع على لفظه مطلقاً وتبعه السيوطي في الهمع [3].

هذا وللأستاذ / محمد خليفة التونسي بحث قيم أثبت فيه النسب إلى الجمع على لفظه ، وأورد فيه مائة وخمسة وثلاثين جمعاً منسوباً إليه على لفظه ، وقال في نهايته :" ومن أسلافنا من جوز النسب إلى الجمع مطلقاً ،وهذا البحث يؤيد هذا الرأي ويحبيه " [4].

**الخلاصة**

وخلاصة الكلام في هذه المسألة أن جمع التكسير إذا بقي على جمعيته نسب إلى مفرده ، وذلك مثل : فرائض جمع فريضة ، تقول في النسب إليه فرضي .

وأما إذا سمي به فإنه ينسب إلى لفظه مثل جواليقي وأنماري ، ومن المرقين من جوز النسب إلى الجمع على لفظه مطلقاً كما تقدم عن أبي حيان في الارتشاف والسيوطي في الهمع .

والله أعلم ،،،

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٩ ، وينظر : شرح الشافية للرضي ص ٨٠ ، وارتشاف الضرب ١ / ٢٨٩ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٣٣٦ ، والهمع ٣ / ٣٦٧ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب ١ / ٢٨٩ .

(٣) ينظر : الهمع ٣ / ٣٦٧ ، وشرح درة الغواص ص ١٩٨ ، وكشف الظرة عن الغرة للأقوسي ص ٣٠٤ .

(٤) أضواء على نقطة المسألة / محمد خليفة التونسي ص



**المسألة السادسة عشرة**

**( عرقاتهم ) بين الإفراد والجمع وفتح التاء وكسرها**

قال أبو البركات الأنباري : " يروى أن أبا عمرو بن العلاء سأل أبا خيرة [1] عن قولهم " استأصل الله عرقاتهم " [2] فنصب أبو خيرة التاء من ( عرقاتهم ) ، فقال له أبو عمرو : هيهات يا أبا خيرة لان جلدك ، ذلك أن أبا عمرو استضعف النصب ؛ لأنه كان سمعها منه بالجر ، وكان أبو عمرو بعد ذلك يرويها بالنصب والجر " [3].

أورد أبو البركات الأنباري هذه الرواية التي فتح التاء فيها أبو خيرة واستبعد ذلك منه أبو عمرو بن العلاء ؛ لأنه استضعف فيها النصب لأنه قد سمعها منه بالجر ، وكان أبو عمرو يرويها بالنصب والجر ، فإما أن يكون سمع النصب من غير أبي خيرة ممن ترضي عربيته ، وإما أن يكون قوي في نفسه ما سمعه من أبي خيرة بالنصب ، ويجوز أن يكون أمام الضعف في نفسه .

وقد تناول : النحويون هذه المسألة ونصوا على جواز النصب والجر ، وإليك البيان :

فقد أورد سيبويه هذا المثل وأورد فيه النصب والجر ، ووجه النصب على أنه مفرد والجر على أنه جمع ففي الكتاب : " ونظير هيهات وهيهاة في اختلاف اللغتين قول العرب : استأصل الله عرقاتهم ، واستأصل الله عَرْقَاتِهم ، بعضهم يجعله بمنزلة : علقاة ، وبعضهم يجعله بمنزلة : عُرُس وعُرُسات ، كأنك قلت : عِرْق ، وعرقانٍ وعرقاتٌ ، وكَلاً سمعنا من العرب " [4].

---

(١) أبو خيرة هو نهشل بن زيد ، أعرابي بدوي من بني عدي له كتاب الحشرات . ينظر : بغية الوعاة للسيوطي ٢ / ٣١٧ .

(٢) ينظر : اللسان ( عرق ) والتاج ( عرق ) ، والعرقاة : هي الأصل .

(٣) نزهة الألباء للأنباري ص٣٢ ، وينظر : اللسان ٤ / ٢٩٠٥ ( عرق ) .

(٤) كتاب سيبويه ٣ / ٢٩٢ .

قول سيبويه : بعضهم يجعله بمنزلة علقاة أى مفرد منصوب بالفتحة ، وقوله : وبعضهم يجعله بمنزلة عرض ، أى جمع منصوب وعلامة نصبه الكسرة ؛ لأنه جمع مؤنث سالم .

والفارسى وجه فتح التاء على الأفراد أيضاً وصرح بأن الألف فيه للإلحاق ، ووجه الكسر على أنه جمع عرق ولم يرتض القول بأنه جمع ( عرقاة ) وحذف الألف كما حذف فى ( هيهات ) ؛ لأن هذا الحذف جاء فى ما نقص تمكنه (١) .

وتوضيح كلام الفارسى أن هيهات جمع هيهاة وأصل الجمع هيهيات على وزن فعلات ، فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم التقت ألفان فحذفت الأولى منهما لالتقاء الساكنين ، وهذا جائز ؛ لأنه اسم فعل غير متمكن .

وأما ( عرقات ) فليست جمعاً لعرقاة بحذف الألف كما تقدم فى هيهات ؛ وذلك لأن عرقاة متمكن فلا يحذف منها الألف فلو كانت عرقات جمع عرقاة لقالوا عرقيات .

والظاهر أن كون عرقات جمع عرقاة ضعيف فقط عند الفارسى وليس ممنوعا لأنه صرح بجوازه فقال : " ولو كان " عَرَقاتِهم " جمع " عِرْقَاتِهِمْ " المنصوب التاء لأبدلت من الألف الياء فى الجمع بالتاء ، وإن شئت قلت هو جمعه ، وحذفوا الألف فى الجمع لأنها وان كانت للإلحاق فهى زائدة ، فإذا ضعفوا الأصل فحذف الزائد أجدر ألا تراهم قالوا : ( ذوات مال ) وإن شئت قلت : استغنوا بجمع ( عرق ) عن جمع " عرقاة " (٢)

---

(١) ينظر : شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى : إيضاح الشعر ص ١٩٧ ، ومجمع الأمثال للميدانى ١ / ١٠٧ رقم ٣٧ .

(٢) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٢٠٣ .



والراجح من نصوص الفارسى أن ( عرقاتهم ) بكسر التاء جمع عرق ، وليس جمع عرقاة وهذا ما صرح به فى المسائل البصريات فقال : " فمن فتح التاء جعله اسما مفرداً والألف فيه للإلحاق بمجرع (١) .

ومن كسر جعله جمعاً والألف هى المصاحبة التاء التأنيث وليس للإلحاق كالقول الأول كأنه جمع عِرق " (٢)

وفى اللسان : " قال الأزهرى : والعرب تقول : أستأصل الله عِرْقَاتِهِمْ وعُرْقاتهم أى شأفتهم " .

فعرقاتهم بالكسر جمع " عِرْق " كأنه عرق وعرقات كعِرس وعرسات ؛ لأن عِرْساً أنثى فيكون هذا من المذكر الذى جمع بالألف والتاء كسجل وسجلات وحمام وحمامات ، ومن قال عرقاتهم أجراه مجرى سمعلاة ، وقد يكون عُرْقاتهم جمع عِرق وعرقة ، قال بعضهم : رأيت بَنَاتك شبهوها بهاء التأنيث التى فى قاتهم وفاتهم لأنها للتأنيث كما أنّ هذه له ، والذى سمع من العرب الفصحاء عرقاتهم بالكسر ... قال الأزهرى : ومن كسر التاء فى موضع النصب وجعلها جمع عِرقة فقد أخطأ (٣) .

وأرى أنه لا وجه للخطأ فى جمع عِرقة على عُرقات ، وإذا كان جمع مؤنث سالماً كان مكسور التاء فى حاله النصب وقد نقل صاحب تاج العروس أن عُرِقات جمع عرقة .

ففى التاج " وقولهم : " استأصل الله عرقاتهم أى شأفتهم ، إن فتحت أوله فتحت آخره ، وهو الأكثر ، وإن كسرته كسرته على أنه جمع عرقة بالكسر " (٤) .

---

(١) المجرع هو الطويل الأحمق من الرجال . ينظر : التهذيب للأزهرى ( مجرع ) .

(٢) المسائل البصريات ٢ / ٨٢٣ .

(٣) اللسان ٤ / ٢٩٠٤ ، ٢٩٠٥ ( عرق ) .

(٤) تاج العروس فى شرح القاموس ( عرق ) .

فقول صاحب التاج - وإن كسرته - أى كسرت الأول كسرته أى الآخر على أنه جمع عرقة بالكسر . هذا القول صريح بأن عِرقات جمع عرقة .

**الخلاصة**

وخلاصة القول فى هذه المسألة أن عرقاتهم بفتح التاء مفرد منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة والألف فيه للإلحاق بمجرع والتاء للتأنيث وقال الأزهرى : يجوز أن يكون الفتح على أنه جمع عرق أو عرقة ، أما الكسر فى تاء عرقاتهم فقد خرج على وجهين :

**الأول** : أن يكون جمع عرقاة وهو رأى ضعيف لأنه فيه حذف الألف وهي للإلحاق .

وقال الفارسى وحذفوا الألف ؛ لأنها وإن كانت للإلحاق فهي زائد فإذا حذفوا الأصل فحذف الزائد أولى .

**والثاني من الوجهين** : أن يكون جمع عرق أو عرقة ، وقال الأزهرى من كسر التاء فى موضع النصب وجعلها جمع عرقة فقد أخطأ . وأرى أنه لا وجه للخطأ فى جمع عرقة على عرقات وإذا كان جمع مؤنث سالماً كان مكسور التاء فى حالة النصب وقد تقدم النقل عن صاحب التاج أن من كسر العين كسر التاء على أنه جمع عرقة .

والله أعلم ،،،



## المسألة السابعة عشرة

### جمع ( اليد - بمعنى الجارحة - على أياد

### بين الجواز والمنع

* قال أبو عبيدة : سألت أبا الخطاب الأخفش[1] - وكان مؤدباً لأبي عبيدة : هل تجمع اليد الجارحة على أيادى ؟ فقال : نعم ، فقال : ثم سألت أبا عمرو بن العلاء ، فأنكر ذلك ، فقلت لأبي الخطاب : إن أبا عمرو قد أنكر ما أتيته ، فقال : أو ما سمع قول عدى بن زيد[2] ؟

ساءها ما تأملت فى أياديـ ∴ ـها وإشفاقها إلى الأعناق[3]

ثم قال : هى فى علم الشيخ لكنه قد نسيه ، وهو كما قال أبو الخطاب ، قال الشاعر :

* فمن ليد تطاولها الأيادى *[4]

وإن كان الأغلب أن يراد بها النعمة *[5] .

أورد ابن الأنبارى هذه الرواية وأيد فيها قول أبي الخطاب الأخفش فى جواز جمع اليد الجارحة على أيادٍ ؛ لورودها فى شعر العرب.

---

(١) أبو الخطاب الأخفش هو : عبد الحميد بن عبد المجيد أبو الخطاب الأخفش الأكبر ، مولى قيس بن ثعلبة ، وكان إماماً فى العربية ، أخذ عن سيبويه والكسائى ويونس . ينظر : بغية الوعاة ٢ / ٧٤ .

(٢) عدى بن زيد هو : عدى بن زيد بن مالك شاعر من أهل دمشق يكنى أبا داود ، كان معاصراً لجرير ، توفى سنة ٩٥ هـ . ينظر : الأعلام ٤ / ٢٢١ .

(٣) البيت من الخفيف . اللسان ( يدى ) .

(٤) شطر بيت من الوافر وصدره : قاما واحداً فكفاك مثلى

وهو فى اللسان بدون نسبة ٦ / ٤٩٥٠ بلفظ : تطاوحها .

(٥) نزهة الألباء للأنبارى ص ٤٤ .

وقد تناول الصرفيون هذه المسألة وجاء كلامهم فيها على النحو التالى :

فقد ذكر سيبويه أن الأيادى جمع أيد ، فهو جمع الجمع ، وأيْدٍ جمع يد بمعنى الجارحة كما هو معلوم .

ففى الكتاب : " تقول : أقوال ، وأقاويل ، وأعراب وأعاريب ، وأيد وأيادٍ " [1].

وفى التهذيب للأزهرى :" وتجمع اليد : يديًا مثل ، عبد وعبيد .

قال : وتجمع : أيديًا ثم تجمع للأيدى على أيدين ، ثم تجمع الأيدى أيادى " [2].

وخص الجوهرى فى الصحاح [3] جمع الأيدى على أياد بالشعر ، وصرح بأن الأيادى جمع الجمع .

والظاهر من كلام الفيومى فى المصباح [4] أن اليد بمعنى الجارحة ، واليد بمعنى النعمة والإحسان ، يجمعان فى القلة على أيدٍ ، وفى الكثرة على أيادٍ .

فـ ( أيادٍ ) عنده ليست جمع الجمع بل جمع ( يد ) فى الكثرة ، كما أورد صاحب المصباح جمعاً آخر لها وهو يُدىٌ على وزن فُعُول .

---

(١) الكتاب ٣ / ٢٢٩ .

(٢) التهذيب ١٤ / ٢٣٨ ( يدى ) .

(٣) الصحاح ٦ / ٢٥٣٩ ( يدى ) ، وينظر : اللسان ( يدى ) ، والمصباح ( اليد ) .

(٤) ينظر : المصباح ( اليد ) .



## الخلاصة

وخلاصة القول فى هذه المسألة أن اليد الجارحة تجمع على ( أيدٍ ) والأيدى تجمع على أيادٍ ، فالأيادى جمع الجمع ، والجوهرى خص الأيادى بالشعر كما جمعت الأيدى على أيدين .

والمفهوم من كلام سيبويه أنها غير خاصة بالشعر .

والظاهر من كلام الفيومى أن اليد بمعنى الجارحة ، واليد بمعنى النعمة والإحسان ، تجمعان على أيد فى القلة ، وأياد فى الكثرة ، كما أن اليد جمعت على يُدىٌ ( فُعول ) ويدِى مثل عبيد .والله تعالى أعلم ،،،

## المسألة الثامنة عشرة

### ما جاء من الجموع على ( فِعْلَى )

قال أبو البركات الأنبارى : " يحكى أن أبا الطيب [1] اجتمع هو وأبو على الفارسى ، فقال له أبو على : كم جاء من الجمع على وزن فِعْلَى ؟ بكسر الفاء ، فقال : حِجلى [2] وظِربى [3] ، جمع حَجَل وظَرِبان ، قال أبو على : فسهرت تلك الليلة أتمس لهما ثالثاً فلم أجد ، وقال فى حقه : ما رأيت رجلاً فى معناه مثله ، وهذا من مثل أبى على كثير فى حق المتنبى " [4].

أورد أبو البركات الأنبارى هذه الرواية عن أبى الطيب المتنبى عندما سأله الفارسى عن الجموع التى جاءت على وزن ( فعلى ) فقال له المتنبى : حجلى وظربى ، وهما جمعان لـ ( حجل وظربان ) ، وكيف سهر أبى على الليلة يلتمس لهما ثالثاً فلم يجد ، ثم وصف أبو على المتنبى بقوله : ما رأيت رجلاً فى معناه مثله ، وقد علق الأنبارى بقوله : وهذا من مثل أبى على كثير فى حق المتنبى .

وبالبحث فى المسألة لم أعثر على جمع ثالث لهما وإليك البيان :

**أولاً : ظربى :**

فى اللسان : " الظَّرِبَانُ ... وجمعه الظِّرْبَى ، وقيل : الظربى الواحد وجمعه ظربان " .

وفى اللسان أيضاً : " هو الظَّرِبانُ وهى الظِّرابى بغير نون ، وهى الظِّرْبَى الظاء مكسورة والراء جزم والباء مفتوحة ، وكلاهما جماع " [5].

---

(١) هو : أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفى الكوفى الكندى أبو الطيب المتنبى الشاعر الحكيم ، تولى ٣٥٤ هـ . الأعلام ١ / ١١٥ .

(٢) الحجلى : جمع حجل وهو : طير معروف . ينظر : اللسان ( حجل ) والمصباح ( حجل ) .

(٣) الظربى : جمع ظربان ، وهى دابة تشبه القرد ، وقيل : شبه الكلب . اللسان ( ظرب ) .

(٤) نزهة الألباء ص ٢٢٢ .

(٥) اللسان ( ظرب ) ٤ / ٢٧٤٧ .



يعنى ابن منظور أن الظرابى والظربى كلاهما جمع لـ ( ظربان ) ، وفى المصباح : " والجمع الظَّرابِىُّ والظِّرْبى " [1].

وأما القاموس [2] فقد صرح بأن ظِرِبى وظرباء اسما جمع وليسا جمعين

**ثانياً : حجلى :**

جاء فى اللسان : " الحَجَل : الذكور من القبج ، الواحدة : حَجَلَةٌ وحجلات ، والحِجْلى اسم للجمع ، ولم يجئ الجمع على ( فعلى ) إلا حرفان : هذا والظربى جمع ظَرِبَان " [3].

فى هذا النص نرى أن ابن منظور ينقل أن الحجلى اسم جمع ، وأما عبارة ولم يجئ الجمع ... الخ فتفيد أن ظربى وحجلى جمعان .

وفى المصباح : " والحَجَل : طير معروف الواحدة : حَجَلَة وزان قصب وقصبة ، وجمعت الواحدة أيضاً على : حجلى ولا يوجد جمع على ( فِعلى ) بكسر الفاء إلا حِجْلى وظربى " [4].

وفى الهمع : " فعلى بالكسر وهو جمع لـ ( حجل ) وظربان ، ولا ثالث لهما نص على ذلك أبو على الفارسى وغيره ، ولأجل ذلك قال ابن السراج إنه اسم جمع ، وقال الأصمعى : حجلى لغة فى الحجل لا جمع " [5].

وقد صرح صاحب القاموس [6] بأن ظربى وحجلى اسما جمع وليسا جمعين .

---

(١) المصباح ص ١٩٩ .

(٢) القاموس ١ / ٩٩ ( الظرب ) .

(٣) اللسان ٢ / ٧٨٧ ( حجل ) .

(٤) المصباح المنير ص ٦٨ ( حجل ) .

(٥) همع الهوامع ٣ / ٣٢٠ .

(٦) ينظر : القاموس المحيط ٣ / ٣٤٤ ( الحجل ) .

ويقول أستاذنا الدكتور / على أحمد طلب – فى معرض كلامه – عن الجموع التى جاءت على غير الأوزان المشهورة : " فِعْلى – بكسر الفاء وسكون العين – مثل : حجلى وظربى جمع حجل وظربان "[1]

**الخلاصة**

وخلاصة الكلام فى هذه المسألة أنه لم يأت من أوزان جموع التكسير على فعلى إلا : ظربى وحجلى جمعى ظربان وحَجَل ، وقال بعضهم : هما اسما جمع وليسا جمعين – وتعريف اسم الجمع هو ما ليس له واحد من لفظه وليس على وزن من الأوزان المشهورة فى جموع التكسير وهى سبعة وعشرون وزناً ، أربعة للقلة وعشرون للكثرة مثال اسم الجمع قوم ورهط ونفر .

ومن حكم على ( ظربى وحجلى ) بأنهما اسما جمع كصاحب القاموس مع أن لهما واحداً من لفظهما لعله يرى أن اسم الجمع ما خالف الأوزان المشهورة وإن كان له واحد من لفظه ، وقال الأصمعى : الحجلى لغة فى الحجل وليس جمعاً ، والمشهور إنما جمعان .

والله أعلم ،،،

(١) فى تصريف الأسماء ص ١٥٢ .



## المسألة التاسعة عشرة

## قلب الهمزة المكسور ما قبلها ياءً تخفيفاً

قال أبو البركات الأنبارى : " قال خلف بن هشام [1] : دخل الكسائى الكوفة فجاء إلى مسجد السبيع ، وكان حمزة بن حبيب [2] يقرئ فيه ، فتقدم الكسائى مع أذان الفجر ، فجلس وهو ملتف بكساء ، فلما وصل حمزة قال : من تقدم فى الوقت ؟ قيل له : الكسائى ، يعنون به صاحب الكساء ، فرمقه القوم بأبصارهم ، فقالوا : إن كان حائكا فسيقرأ سورة يوسف ، وإن كان ملاحاً فسيقرأ سورة طه ، فسمعهم فابتدأ بسورة يوسف فلما بلغ إلى قصة الذئب قرأ : (فأكله الذيب ) [3] بغير همز ، فقال له حمزة : الذئب بالهمز ، فقال له الكسائى : ولذلك أهمز الحوت ، وقرأ : ( فالتقمه الحُوت ) [4] فقال : لا ، فقال : لم همزت الذئب ، ولم تهمز الحوت ؟ وهذا : فأكله الذئب ، وهذا : فالتقمه الحوت ؟ فرجع حمزة ببصره إلى خلاد [5] الأحول وكان أكمل أصحابه فتقدم إليه فى جماعة أهل المجلس فناظروه ، فلم يصنعوا شيئاً ، وقالوا : أفدنا يرحمك الله تعالى ، فقال لهم : تفهموا عن الحائك ، تقول : إذا نسبت إلى الذئب : قد استذأب ، ولو قلت : قد استذاب بغير همز ، لكنت إنما نسبت إلى الذوب ، فتقول : قد استذاب الرجل إذا ذاب شحمه بغير همز ، وإذا نسبته إلى الحوت قلت : قد استحات الرجل ، أى كثر أكله الحوت ، إذا كان

(١) خلف بن هشام هو : خلف بن هشام بن ثعلب أبو محمد الأسدى أحد القراء العشرة ، توفى سنة ٢٢٩ هـ . ينظر : طبقات القراء لابن الجزرى ١ / ٢٧٢ – نشره : الخانجى ١٣٥١ هـ .

(٢) هو : حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل التيمى الزيات ، أحد القراء السبعة . كان من موالى التيم فنسب إليهم . توفى سنة ١٥٦ هـ . الأعلام ٢ / ٢٧٧ .

(٣) سورة يوسف من الآية ١٧ .

(٤) سورة الصافات من الآية ١٤٢ .

(٥) خلاد الأحول هو : خلاد بن خالد الأحول الكوفى ، قرأ على حمزة وهو من أجل أصحابه . ينظر : طبقات القراء لابن الجزرى ١ / ٢٧٤ .

يأكل منه كثيراً ، فلا يجوز فيه الهمز ، فلذلك العلة همز الذئب ، ولم يهمز الخوت ، وفيه معنى آخر : لا تسقط الهمزة من مفرده ولا من جمعه وأنشدهم : [1]

أيها الذئب وابنه وأبوه ∴ أنت عندى من أذؤب ضاريات [2]

أورد أبو البركات الأنبارى هذه الرواية وفيها أن الكسائى لم يهمز الذئب ، وعندما ناقشه حمزة قال له الكسائى : لو همزت الذئب لهمزت الخوت ، ثم أفحمهم الكسائى بأن الذئب يجوز همزه وترك همزه بخلاف الخوت ، فلا يجوز فيه الهمز .

وقد تكلم الصرفيون عن جواز ترك الهمز من الذئب تخفيفاً ، وإليك البيان :

فقد ذكر سيبويه رحمه الله تعالى أن الذئب يجوز فيه إبدال الهمزة ياءً ، لأن قبلها مكسور ، ففى الكتاب : " وإن كان ما قبلها مكسوراً أبدلت مكانها ياءً ، كما أبدلت مكانها واواً ، إذا كان ما قبلها مضموماً ، وألفاً إذا كان ما قبلها مفتوحاً ، وذلك اللئب والشرة ، ذيب وميرة ، فإنما تبدل مكان كل همزة ساكنة الحرف الذى منه الحركة التى قبلها ؛ لأنه ليس بشىء أقرب منه ولا أولى به منها " [3] .

يؤخذ من نص الكتاب أن كل همزة ساكنة تبدل حرفاً مجانساً لحركة ما قبلها ، فإن كانت الحركة التى قبل الهمزة فتحة قلبت ألفاً مثل : الفاس ، تقول : الفاس ، وإن كانت ضمة قلبت واواً ، مثل : المؤمن ، تقول : المومن ،

---

(١) البيت من الخفيف ، ولم أعثر على قائله .

(٢) نزهة الألباء ص ٦٠ .

(٣) كتاب سيبويه ٣ / ٥٤٤ .



وإن كانت كسرة قلبت ياءً مثل : الذئب ، تقول : الذيب ، لأن حروف العلة أقرب إلى الهمزة وهى بها أولى .

وفى المقتضب : " واعلم أن الهمزة إذا كانت ساكنة فإنها تقلب – إذا أردت تخفيفها – على مقدار حركة ما قبلها وذلك قولك فى رأس وجؤنة وذئب – إذا أردت التخفيف – راس وجونة وذيب ؛ لأنه لا يمكنك أن تنحو منها نحو حروف اللين وأنت تُخرِجُها من مُخرَج الهمزة إلا بحركة منها فإذا كانت ساكنة فإنما تقلبها على ما قبلها فتخلصها ياءً أو واواً أو ألفاً " [1]

**الخلاصة**

وخلاصة الكلام فى هذه المسألة أن الهمزة الساكنة يقلبها العرب حرف مد مجانس لحركة ما قبلها تخفيفاً ، وهذا القلب جائز لا واجب ، فيقولون : الفأس والفاس بتخفيف الهمزة ، وقلبها ألفاً ، والذئب والذيب ، والمؤمن والمومن .

والله أعلم ...

---

(١) المقتضب ١ / ٢٩٤ ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٠٨ ، وهمع الهوامع ٣ / ٤٣١ .

## الخاتمة

الحمد لله وكفى ، وصلاة وسلاماً على عباده الذين اصطفى

**أما بعد**

فقد انهيت بفضل الله تعالى كتابة هذا البحث ، وقد عشت معه وقتاً غير قليل ، وفى ختام هذا البحث استطيع أن أوجز أهم النتائج التى خرجت بها منه وهى ما يأتى :

**أولاً** : استطاع البحث أن يجمع المسائل النحوية والصرفية من بعض كتب التراجم ويدرسها ويضيفها إلى مكتبة النحو والصرف .

**ثانياً** : كشف البحث عن شخصية أبى البركات الأنبارى كما أظهر مذهبه النحوى الذى كان يتبنى غالباً مذهب البصريين ، ففى نزهة الألباء : " حكى أبو الحسن الأخفش عن يونس بن حبيب أن حماداً حدثه أن ناساً من العرب يقولون فى النسب إلى شية : شيوى ، والوجه فيه غير ذلك ، وهؤلاء كأنهم قلبوا موضع الفاء فوضعوه فى موضع اللام وسيبويه يذهب إلى أن النسب إلى شية : وِشْوِى ، وأبو الحسن الأخفش يذهب إلى النسب إلى شية : وِشْيِ " [1] .

ففى هذا النص اختار الأنبارى رأى البصريين وعلق على النسب إلى شية بأنه : شيوى ، بقوله : " والوجه فيه غير ذلك " ، ثم نقل رأى سيبويه والأخفش ولم يعلق عليهما .

**ثالثاً** : كشف البحث عن الأمانة العلمية عند أبى البركات الأنبارى فى نسبة الآراء إلى أصحابها ، فلم يخطئ فى نسبة رأى لغير صاحبه ، وقد اتضح ذلك فى تحقيق نص المسألة .

---

(١) ينظر : نزهة الألباء ص ٤٣ ، ٣٤١ ، وينظر البحث ص ١٨٢ .



**رابعاً** : رجح البحث كثيراً من مسائل الخلاف ، مثل كون ياء [1] المخاطبة ضميراً وفاعلاً معاً ، و( ال ) للجنس [2] فى فاعل ( نعم وبئس ) والاسم [3] بعد ( لولا ) الامتناعية مرفوع بها وغير ذلك .

**خامساً** : انصف البحث كثيراً من العلماء المردود عليهم أو المخطئين على النحو التالى :

أ – فقد أنصف أبا عبيدة فى إنشاده البيت :

شُلَّت يَدَا فَارِيَةٍ فَرَتْهَا

بضم الشين حيث أثبت البحث أن ( شُلَّت ) بضم الشين لغة وإن كانت قليلة [4] .

ب – وأنصف ( هُشَيْماً ) الذى خطأه النضر بن شميل فى رواية الحديث : " سِداد من عَوَزٍ " بفتح السين ، فقد أثبت البحث أن الكسر والفتح [5] وردا عن العرب .

جـ – وأنصف الإمام أبا حنيفة النعمان فى رواية الحديث : " يدخل الجنة قوم حفاة عراة منتين قد أحشتهم النار " ، فقد أثبت البحث جواز ( منتين ) بالنصب ، و ( أحش ( بالهمزة ) [6] .

د – كما أنصف الفرزدق الذى خطِّئ فى قوله :

..... ∴ وَلَكِنَّ عَبْدَ اللهِ مَوْلَى مَوَالِيا [7]

---

(١) ينظر البحث ص ١٩ .
(٢) ينظر البحث ص ٧٤ .
(٣) ينظر البحث ص ٣٧ .
(٤) ينظر البحث ص ١٣٤ ، ١٣٦ .
(٥) ينظر البحث ص ١٥٤ .
(٦) ينظر البحث ص ١٤٣ .
(٧) ينظر البحث ص ١٠٧ .

وقوله :

..... ∴ مِنَ الْمَالِ إلا مُسْحَتًا أوْ مُجَلَّفُ [1]

فقد أثبت البحث توجيه ( مجلف ) بالرفع ، و( مواليا ) بإثبات الياء وحذف التنوين .

**سادساً** : أيد البحث تخطئة بعض العلماء لبعض وردود بعضهم على بعض:

أ – فقد أيد الكسائي في تخطئته لأبي يوسف في فتواه بأن الطلاق يقع في قول من قال لامرأته : أنت طالق ثم طالق ثم طالق ، أو أنت طالق وطالق ، وأثبت البحث أن هاتين الصيغتين تقعان ثلاثاً [2] .

ب – وأيد ابن الأعرابي في تخطئته لأبي عبيدة في قولهم : شِلت الحجر بكسر الشين ، وأثبت البحث خطأ (كسر) الشين ووجوب ضمها [3] .

ج – وأيد الخليفة المهدي في تخطئته لمؤدب الرشيد في فعل الأمر من السواك ( استك ) [4] ، فقد أثبت البحث تأييد المهدي في ذلك ؛ لأن الصواب ( سُك فاك ) وليس ( استك ) .

د – كما أيد الأنباري في رده على المبرد بأن العلل المانعة من الصرف إذا زادت على اثنين أوجبت البناء [5] .

**سابعاً** : في البحث مسائل نادرة مثل : النصب بـ ( لم ) والجزم بـ ( لن ) [6] وظِرْبَى ، وحِجْلَى من جموع التكسير [7] ، قام البحث

---

(١) ينظر البحث ص ٩١ .
(٢) ينظر البحث ص ٩٨ .
(٣) ينظر البحث ص ١٣٤ .
(٤) ينظر البحث ص ١٤٦ .
(٥) ينظر البحث ص ١١٣ .
(٦) ينظر البحث ص ١١٨ ، ١٢٣ .



بدراستها وتوجيهها ، وأثبت أن النصب بـ ( لم ) والجزم بـ ( لن ) من لغات العرب وليس ضرورة ، كما أيد أن ( ظِرْبَى ، وحِجْلَى ) من جموع التكسير ولا ثالث لهما .

**ثامناً** : بلغت المسائل النحوية المدروسة في البحث ( سبع عشرة مسألة ، شملت كثيراً من أبواب النحو وهي : ( النكرة والمعرفة ( الضمائر ) ، والمبتدأ والخبر ، وكان وأخواتها ، والاستثناء ، والإضافة ، وإعمال المصدر ، ونعم وبئس ، والنعت ، والتوكيد ( نعم وبلى ) ، وعطف النسق ، والاختصاص ، والممنوع من الصرف ، وإعراب الفعل .

**تاسعاً** : بلغت المسائل الصرفية المدروسة تسع عشرة مسألة شملت كثيراً من أبواب الصرف وهي ( التصريف ) والتأنيث ، والتصغير ، والنسب ، وجمع التكسير ، والإعلال .

هذا ، والله اسأل أن يحسن خاتمتنا ، وأن يجنبنا الزلل في القول والعمل ، إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

## فهرس أهم المصادر والمراجع


١- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للشيخ / أحمد بن محمد البنا - تحقيق : د / شعبان محمد إسماعيل - عالم الكتب - بيروت - ط الأولى ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م .

٢- الإتقان فى علوم القرآن للسيوطى - دار فجر النيل للطباعة .

٣- أدب الكاتب لابن قتيبة - تحقيق الأستاذ / محمد الدالى - مؤسسة الرسالة - بيروت.

٤- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى - ت : د/ مصطفى أحمد النماس - مطبعة المدنى - الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧م .

٥- أساس البلاغة للزمخشرى - الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٦- الاستغناء فى الاستثناء للقرافى - تحقيق / محمد عبد القادر عطا - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦م .

٧- الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى - دار الكتب العلمية - بيروت .

٨- الاشتقاق لابن دريد - تحقيق وشرح الأستاذ/ عبد السلام محمد هارون - نشر : مكتبة الخانجى - القاهرة

٩- إصلاح المنطق لابن السكيت - تحقيق/ أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام محمد هارون - دار المعارف - الطبعة الرابعة .

١٠- أضواء على لغتنا السمحة للأستاذ / محمد خليفة التونسى - كتاب العربى ١٩٨٥م - مقالات نحوية وصرفية منشورة فى مجلة العربى جمعت فى كتاب العربى - الكتاب التاسع .

١١- إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس - ت: د / زهير غازى - عالم الكتب - بيروت - مكتبة النهضة العربية - ط الثالثة ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م .

١٢- الأعلام للزركلى - دار العلم للملايين - بيروت - الطبعة العاشرة ١٩٩٢م .

١٣- الأغانى لأبى الفرج الأصفهانى - طبعة دار الكتب .

١٤- الأمالى النحوية لابن الشجرى - طبع حيدآباد - الطبعة الأولى .

١٥- ابن الأنبارى وجهوده فى النحو للدكتور / جودة مبروك - الدار العربية للكتب - ليبيا - تونس ١٩٨١م .





١٦- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطى - ت / محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر العربى - القاهرة ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦م

١٧- الانتصاف من الإنصاف للشيخ / محمد محيى الدين عبد الحميد - حاشية الإنصاف - المكتبة التجارية الكبرى بمصر - الطبعة الرابعة ١٩٦١م .

١٨- الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى - تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد - المكتبة التجارية الكبرى بمصر - الطبعة الرابعة ١٩٦١م ، ومطبعة الاستقامة - الطبعة الأولى .

١٩- إيضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون للبغدادى - دار الفكر ١٤١٢ هـ / ١٩٨٢م .

٢٠- البحر المحيط فى التفسير لأبى حيان الأندلسى - دار الفكر - بيروت ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢م .

٢١- البداية والنهاية لابن كثير - دار إحياء التراث العربى - بيروت ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣م .

٢٢- بغية الوعاة للسيوطى - ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت .

٢٣- البلغة فى تاريخ أئمة اللغة للفيروزآبادى - تحقيق / محمد المصرى - نشر وزارة الثقافة السورية .

٢٤- البيان فى غريب إعراب القرآن - لابن الأنبارى - تحقيق / طه عبد الحميد- الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م

٢٥- تاريخ الأدب العربى - ليروكلمان -ترجمة . د / رمضان عبد التواب - طبع دار المعارف بمصر ١٩٧٥م .

٢٦- تاريخ بغداد للخطيب البغدادى - طبعة الخانجى ١٣٩٤هـ .

٢٧- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدى - منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت - لبنان .

٢٨- التبيان فى إعراب القرآن - لأبى البقاء العكبرى - تحقيق / على محمد البجاوى - دار الجيل - بيروت - الثانية ١٤٠٧ هـ/١٩٨٧م

٢٩- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكى الصقلى - تحقيق الدكتور عبد العزيز مطر - طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة .

٣٠- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدى - تحقيق / السيد الشرقاوى - مراجعة الدكتور / رمضان عبد التواب - مطبعة المدنى - نشر : مكتبة الخانجى - الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ.

٣١- التصريح بمضمون التوضيح - للشيخ / خالد الأزهرى - دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبى .

٣٢- تقويم اللسان لابن الجوزى - تحقيق الدكتور / عبد العزيز مطر - طبعة دار المعارف.

٣٣- التكملة لوفيات النقلة للمنذرى - تحقيق . د / بشار عواد معروف - النجف ١٩٦٨م .

٣٤- تهذيب دول الإسلام للذهبى - فهيم شلتوت - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤م .

٣٥- الجامع الصغير للسيوطى - الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ .

٣٦- الجنى الدانى فى حروف المعانى صنعة المرادى - تحقيق . د / فخر الدين قباوة والأستاذ / محمد نديم فاضل - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٣ / ١٩٩٢م .

٣٧- حاشية الجمل على الجلالين - دار إحياء الكتب العربية ( الحلبى ) .

٣٨- حاشية الشهاب الخفاجى على البيضاوى المسمى عناية القاضى وكفاية الراضى - دار إحياء التراث العربى - بيروت .

٣٩- حاشية الشيخ يس على التصريح - دار إحياء الكتب العربية - عيسى الحلبى .

٤٠- حاشية الصبان على شرح الأشمونى - دار إحياء الكتب العربية - عيسى الحلبى .

٤١- الحجة للقراء السبعة - لأبى على الفارسى - ت / بدر الدين قهوجى ، وبشير جويجاتى - دار المأمون للتراث - دمشق - الأولى ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢م .

٤٢- الحمل فى لغة العرب للأستاذ الدكتور / دردير أبو السعود - المطبعة الفنية بالقاهرة - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م .



٤٣- حواشى ابن برعد وابن ظفر على درة الغواص - تحقيق . د / أحمد طه سلطان - مطبعة الأمانة بالقاهرة- الأولى ١٤١١ هـ/١٩٩٠م

٤٤- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادى - تحقيق /عبد السلام محمد هارون - مطبعة المدنى بمصر - الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣م - نشر : مكتبة الخانجى بالقاهرة .

٤٥- الخصائص لابن جنى - ت / محمد على النجار - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ط الثالثة ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦م .

٤٦- خلاصة الأقوال فى تصريف الأفعال للدكتور / عبد المنعم هريدى .

٤٧- خلاصة تهذيب الكمال للخزرجى - المطبعة الخيرية بمصر ١٣١٠ هـ

٤٨- درة الغواص فى أوهام الخواص للحريرى - تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم - طبعة نهضة مصر .

٤٩- الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون - للسمين الحلبى - ت: د أحمد محمد الخراط - دار القلم - الأولى ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤م .

٥٠- ديوان جرير - تحقيق / الصاوى ١٣٥٣ هـ .

٥١- ديوان الفرزدق -تحقيق / على فاعور - دار الكتب العلمية - بيروت .

٥٢- ديوان الهذليين - دار الكتب ١٩٤٥م .

٥٣- ذيل الفصيح لعبد اللطيف البغدادى - ضمن كتاب الفصيح والاشتقاق لابن دريد ، وفعلت وأفعلت للزجاج ، وشواهد كتاب سيبويه - جمع الدكتور عبد المنعم خفاجى - المطبعة النموذجية - الطبعة الأولى ١٣٦٨ هـ / ١٩٤٩م .

٥٤- رصف المبانى فى شرح حروف المعانى للإمام أحمد بن عبد النور المالقى - تحقيق . د / أحمد محمد الخراط - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

٥٥- روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى للآلوسى - دار إحياء التراث العربى - بيروت - لبنان - الطبعة الرابعة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م .

٥٦- الروض الأنف فى تفسير السيرة النبوية لابن هشام للسهيلى .

٥٧- الزاهر فى معانى كلمات الناس لابن الأنبارى - تحقيق . د / حاتم الضامن - مؤسسة الرسالة - بيروت - الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م

٥٨- سر صناعة الإعراب - لابن جنى - ت / أحمد فريد أحمد - المكتبة التوفيقية .

٥٩- شذرات الذهب فى أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلى - دار الفكر - بيروت .

٦٠- شرح أشعار الهذليين للسكرى تحقيق / عبد الستار فراج - القاهرة ١٣٨٤ هـ .

٦١- شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى أيضاً إيضاح الشعر لأبى على الفارسى - تحقيق . د / حسن هنداوى - نشر : دار القلم بدمشق ١٤٠٧ هـ .

٦٢- شرح الألفية للأشمونى - دار إحياء الكتب العربية .

٦٣- شرح الألفية للأندلسى - تحقيق . د / عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد - نشر : المكتبة الأزهرية للتراث .

٦٤- شرح الألفية لابن الناظم - عالم الكتب - بيروت .

٦٥- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك - تحقيق د / عبد الرحمن السيد ، د / محمد بدوى المختون - هجر للطباعة والنشر والتوزيع - الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م .

٦٦- شرح التعريف بضرورى التصريف - لابن إياز - ت : د / هادى نهر ، د / هلال ناجى المحامى - دار الفكر - عمان - الأردن - الأولى ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢م.

٦٧- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور الإشبيلى - تحقيق الأستاذ / فواز الشعار - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨م .

٦٨- شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك - تأليف / أبى عبد الله شمس الدين محمد بن على بن طولون الدمشقى الصالحى - تحقيق الدكتور / عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسى - دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢م .

٦٩- شرح المفصل لابن يعيش - عالم الكتب - بيروت .

٧٠- الشعر والشعراء لابن قتيبة - تحقيق / أحمد محمد شاكر - مطبعة البابى الحلبى بمصر ١٣٦٤ هـ .



٧١- شرح شواهد الإيضاح لابن برى - تحقيق . د / عبد مصطفى درويش - إخراج مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٤٠٥ هـ .

٧٢- شرح شذور الذهب لابن هشام - تحقيق / محمد محيى الدين عبد الحميد - دار الأنصار بالقاهرة - الخامسة ١٣٩٨ هـ .

٧٣- شرح الكافية الشافية لابن مالك - تحقيق الأستاذ / أحمد عبد المنعم هريدى - مركز البحث العلمى لإحياء التراث - جامعة أم القرى - مكة المكرمة .

٧٤- شرح الكافية للرضى - تحقيق الأستاذ / حسن عمر .

٧٥- شرح المرادى على الألفية المسمى توضيح المقاصد والمسالك - تحقيق د / عبد الرحمن على سليمان - الأولى ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦م - مكتبة الكليات الأزهرية .

٧٦- الصحاح ( تاج اللغة وصحاح العربية ) للجوهرى - تحقيق / أحمد عبد الغفور عطار - دار العلم للملايين - بيروت - الطبعة الأولى - القاهرة ١٣٧٦ هـ ، والثانية بيروت ١٣٩٩ هـ والثالثة ١٤٠٠ .

٧٧- صحيح البخارى - تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقى - دار الريان للتراث بالقاهرة - ط الثانية ١٤٠٧ هـ .

٧٨- صحيح مسلم بشرح النووى - تحقيق / عصام الصبابطى - دار الحديث بالقاهرة - ط الأولى ١٤١٥ هـ .

٧٩- طبقات الشافعية للإسنوى - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٧ / ١٩٨٧ م .

٨٠- طبقات الشافعية الكبرى للسبكى - تحقيق . د / عبد الفتاح محمد الحلو ، د / محمود محمد الطناحى - دار هجر للطباعة - ط٢ ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢م .

٨١- طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحى - تحقيق / محمود شاكر - دار المدنى بجدة .

٨٢- طبقات القراء لابن الجزرى - نشر : الخانجى ١٣٥١ هـ .

٨٣- طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة - طبعة النعمان - النجف١٩٧٣م

٨٤- طبقات النحويين واللغويين للزبيدى - مطبعة السعادة ١٩٥٤م .

٨٥- العبر فى خبر من غبر - للذهبى - طبعة الكويت ١٩٦٣م .

٨٦- الفصول المفيدة فى الواو المزيدة للحافظ صلاح الدين بن خليل بن كيكلدى - تحقيق . د / حسن موسى الشاعر - دار البشير - عمان - الأردن - الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠م.

٨٧- فصيح ثعلب بشرح المروى ضمن مجموعة الكتب التى جمعها الدكتور / عبد المنعم عفاجى - مطبعة وادى النيل .

٨٨- فى تصريف الأسماء لأستاذنا الدكتور / على أحمد طلب - الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ

٨٩- فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوى - المكتبة التجارية الكبرى - الطبعة الأولى .

٩٠- القاموس المحيط للفيروزابادى - نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية ١٣٠١ هـ - ط الهيئة العامة للكتاب ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧م .

٩١- القرآن الكريم وأثره فى الدراسات النحوية للدكتور / عبد العال سالم مكرم - طبعة المكتبة الأزهرية للتراث .

٩٢- كتاب الجمل فى شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسى - تحقيق . د / مصطفى إمام - الدار المصرية للطباعة والنشر بالقاهرة - الطبعة الأولى ١٩٧٩م .

٩٣- كتاب فى أصول اللغة - إخراج / مجمع اللغة العربية بالقاهرة .

٩٤- كتاب الأفعال للسرقسطى - تحقيق . د / حسن محمد محمد شرف ، د / محمد مهدى علام - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة ١٩٩٢م .

٩٥- كتاب المقتصد فى شرح الإيضاح للجرجانى - تحقيق . د / كاظم بحر المرجان - دار الرشيد للنشر - وزارة الإعلام - الجمهورية العراقية .

٩٦- كتاب لسيبويه - ت الأستاذ / عبد السلام محمد هارون - دار الجيل - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢م

٩٧- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل للزمخشرى - دار المعرب - بيروت .

٩٨- كشف الطرة عن الغرة للآلوسى .

٩٩- اللباب فى تهذيب الأنساب لابن الأثير - تحقيق / عبد اللطيف حسن عبد الرحمن - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ



١٠٠- اللباب فى علل البناء والإعراب لأبى البقاء العكبرى - تحقيق د / عبد الإله نبهان - دار الفكر - دمشق .

١٠١- لسان العرب لابن منظور - تحقيق / عبد الله الكبير ، ومحمد أحمد حسب الله وهاشم الشاذلى - طبعة دار المعارف .

١٠٢- ما تلحن فيه العامة للكسائى - تحقيق . د / رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجى - القاهرة .

١٠٣- المثال فى تصريف الأفعال لأستاذنا الدكتور / على أحمد طلب - مطبعة الأمانة ١٤٠٢ هـ .

١٠٤- مجاز القرآن لأبى عبيدة - تحقيق . د / فؤاد سزكين - مكتبة الخانجى بالقاهرة .

١٠٥- مجالس ثعلب لأبى العباس ثعلب - تحقيق الشيخ / عبد السلام محمد هارون - الطبعة الخامسة - القاهرة .

١٠٦- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها - لابن جنى - تحقيق / على النجدى ناصف والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبى - طبعة المجلس الأعلى الشئون الإسلامية بالقاهرة ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م .

١٠٧- المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز - لابن عطية - ت / عبد السلام عبد الشافى محمد - دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م .

١٠٨- مختصر فى شواذ القرآن - لابن خالويه - مكتبة المتنبى - القاهرة .

١٠٩- المدارس النحوية لشوقى ضيف - طبعة دار المعارف - الطبعة الرابعة .

١١٠- المدخل إلى فن التصريف للدكتور / أحمد عبد الله .

١١١- المدونة الكبرى للإمام مالك رواية الإمام سحنون التنوخى عن الإمام عبد الرحمن بن القاسم - مطبعة السعادة ١٣٢٣ هـ .

١١٢- المذكر والمؤنث لابن الأنبارى - تحقيق الأستاذ / محمد عبد الخالق عضيمة ، د / رمضان عبد التواب - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة .

١١٣- المذكر والمؤنث للفراء - تحقيق. د / رمضان عبد التواب - مكتبة التراث ١٩٧٥م .

١١٤- المذكر والمؤنث - للمبرد - ت : د / رمضان عبد التواب - د / صلاح الدين الهادى - مطبعة المدنى - الثانية ١٤١٧ هـ /١٩٩٦م .

١١٥- مرآة الجنان وعبرة اليقظان - لليافعى - دار الكتاب الإسلامى - القاهرة - الثانية ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣م .

١١٦- المسائل البصريات ، حققه الدكتور / محمد الشاطر احمد ، وطبع بمطبعة المدنى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م .

١١٧- المسائل المشكلة الإعراب ( البغداديات ) - للفارسى - ت : د صلاح الدين السنكاوى - مطبعة العانى - بغداد ١٩٨٣م .

١١٨- المساعد على تسهيل الفوائد - لابن عقيل - ت : د/ محمد كامل بركات - الجزء الأول والثانى - طبعة دار الفكر - دمشق ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م ، والثالث والرابع : دار المدنى - جدة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤م .

١١٩- مشكل إعراب القرآن - لمكى بن أبي طالب القيسى - ت : د/ حاتم صالح الضامن - مؤسسة الرسالة - ط الرابعة - ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

١٢٠- المصباح المنير - صيدا - بيروت .

١٢١- معانى الحروف للرمانى .

١٢٢- معانى القرآن للأخفش ، ت : د / عبد الأمير محمد أمين الورد - عالم الكتب - ط الأولى - ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

١٢٣- معانى القرآن للفراء - ت / أحمد يوسف نجاتى ، ومحمد على النجار .

١٢٤- معانى القرآن للكسائى - أعاد بناءه وقدم له الدكتور / عيسى شحاته عيسى - دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة .

١٢٥- معجم الأخطاء الشائعة للأستاذ / محمد العدنانى - بيروت .

١٢٦- معجم البلدان لياقوت الحموي - طبعة دار صادر - بيروت .

١٢٧- المعجم الوسيط - إخراج مجمع اللغة العربية بالقاهرة .

١٢٨- المغنى فى تصريف الأفعال للشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة .

١٢٩- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام - تحقيق . د / مازن المبارك - طبعة دار الفكر - بيروت .



١٣٠- منثور الفوائد لأبي البركات الأنبارى - تحقيق . د / حاتم الضامن - نشر فى مجلة المورد العراقية - وزارة الثقافة والإعلام - دار الجاحظ - المجلد العاشر - العدد الأول ١٤٠١ هـ .

١٣١- الموشح للمرزبانى - تحقيق / البجاوى - دار الفكر العربى بالقاهرة .

١٣٢- نزهة الألباء فى طبقات الأدباء - تحقيق الأستاذ / إبراهيم السامرائى - مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن - الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ .

١٣٣- نزهة الطرف فى علم الصرف لابن هشام الأنصارى - تحقيق الدكتور / عبد المنعم أحمد هريدى .

١٣٤- النهاية فى غريب الحديث والأثر لابن الأثير - تحقيق/ طاهر أحمد الزاوى ومحمود محمد الطناحى - دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى الحلبى .

١٣٥- هدية العارفين للبغدادى - دار الفكر - بيروت ١٤٠٢ هـ ودار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢م .

١٣٦- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطى - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨م .

١٣٧- الوافى بالوفيات للصفدى - تحقيق . د / إحسان عباس - دار صادر - بيروت ١٣٩٢ هـ .

١٣٨- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان - تحقيق . د / إحسان عباس - دار صادر - بيروت ١٩٨٤م .